الموسم الثاني
للانصات المركزي

قوباد طالباني: الاتحاد الوطني الكردستاني مع انتخابات نزيهة وعادلة

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 29
الثلاثاء
2023/07/04
No. : 7811

مقترحات من اجل السلام العالمي

هدف نبيل ومهمة مقدسة

الذكرى السنوية لانتخاب الرئيس مام جلال
نائبا لرئيس منظمة الاشتراكية الدولية

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- ذكرى انتخاب الرئيس مام جلال نائبا لرئيس الاشتراكية الدولية
- الاتحاد الوطني: ليكن عيد الأضحى دافعا لترسيخ الأخوة والسلام
- الرئيس بافل: سنبقى كما كنا دوما، داعمين للطلبة وتطوير القطاع التربوي
- قوباد طالباني: الاتحاد الوطني الكوردستاني مع انتخابات نزيهة وعادلة
- مشروع للتنسيق بين قطاعي الزراعة والسياحة لتطوير اقتصاد الاقليم
- التغيرات البيئية وسبل مواجهتها تجمع حكومة الاقليم مع ممثلي 16 دولة
- قوباد طالباني: الحكومات لن تكون رشيدة ما لم تجعل البيئة أولويتها
- الاتحاد الوطني يجدد دعمه للمطالب المشروعة للفلاحين الكورد والتركمان
- قوات الآسايش تواصل عملياتها البطولية لاعتقال الارهابيين
- رئيس الجمهورية: النظام البائد كان يقمع الشعب ويشكل خطرا على المجتمع الدولي
- رئيس الجمهورية يتبادل التهاني مع نظيره المصري
- ضرورة تضافر الجهود لتحسين الأوضاع المعيشية والخدمية للمواطنين
- رئيس الجمهورية:نعمل على مشروع قانون المجلس الأعلى للمياه
- تصريح رئاسي حول إطلاق سراح المحكومين والموقوفين بشكل دوري
- الرئيس:الاعتداء على (القرآن الكريم) جريمة وتجاوز على الحرية
- الرئيس بافل: لا يمكن الاستخفاف بمقدسات الانسان في ظل القانون
- العراق لحكومة السويد : حرق القرآن يجرّ لمستنقع الإرهاب مجددا

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- إقليم البصرة.. مطالب تواجه رفضاً حكومياً
- فرهاد علاء الدين: بناء الدولة يشكل سياسة العراق الخارجية

المـــرصـــــد التركـــي و الملف الكردي

- السياسيات الكرديات.. اللون الأرجواني للسياسة الكردية
- حسني محلي: بوتين وإردوغان..التضامن في لحظات الانقلاب

المـــرصد الايراني

- فرشته بزشك : هل إيران وأمريكا على وشك اتفاق جديد؟

المرصد الروسي

- "فاغنر" في مواجهة وزارة الدفاع الروسية في الشرق الأوسط
- مصير بريغوجين وقواته بعد التمرد الفاشل

العدد: 7811... 2023-07-04

الذكرى السنوية لانتخاب الرئيس مـام جـلال نائبا لرئيس منظمة الاشتراكية الدولية

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

صادف يوم الجمعة ٢٠٢٣/٦/٣٠ ،الذكرى السنوية لانتخاب الرئيس مام جلال نائبا لرئيس منظمة الاشتراكية الدولية ،ففي هذا اليوم (٢٠٠٨/٦/٣٠)تسلم وفد الإتحاد الوطني الكردستاني المشارك في المؤتمر الـ ٢٣ للإشتراكية الدولية SI بفندق لاغوينسي، في العاصمة اليونانية أثينا، بطاقات التصويت على انتخابات منظمة الإشتراكية الدولية والخاصة بالأعضاء الدائمين في منظمة الإشتراكية الدولية لكي يشاركوا في الانتخابات التي جرت في جلسة يوم الاثنين ٢٠٠٨/٦/٣٠.

وبذلك اعتبر الإتحاد الوطني الكردستاني عضواً دائماً في منظمة الإشتراكية الدولية بشكل رسمي.

كما تم رسمياً انتخاب الأمين العام للإتحاد الوطني الكردستاني السيد مام جلال نائباً لرئيس منظمة الإشتراكية الدولية (SI) وذلك في انتخابات جرت بشكل مباشر.

وكانت أعمال المؤتمر الـ ٢٣ للإشتراكية الدولية قد بدأت يوم الاثنين تحت شعار (الجرأة على إحداث التغيير) ، بفندق لاغوينسي في العاصمة اليونانية أثينا، بحضور الرئيس مام جلال الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني والذي جلس على المنصة الرئيسية للمؤتمر مع رئيس الاشتراكية الدولية جورج باباندريو والسكرتير العام للمنظمة لويس أيالا.

وقد افتتح المؤتمر بنشيد الترحيب بالضيوف من ثم ألقى جورج باباندريو رئيس SI كلمة تطرق فيها الى العديد من المسائل التي تهم مستقبل الاشتراكية الدولية.

وإستعرض كل من جورج باباندريو رئيس منظمة الإشتراكية الدولية ولويس آيالا سكرتير المنظمة المذكورة, برنامج عمل المؤتمر, وسلط باباندريو الضوء في كلمته على عدد من القضايا منها, مسألة التعليم في العالم والمحافظة على البيئة وحل مشكلة البطالة ومحو الأمية والعدالة الإجتماعية والسلام والمساواة في العالم.

ومن ثم تطرق الى نضال الإشتراكيين الديمقراطيين من اجل تحقيق الاهداف التي تسعى الإشتراكية الدولية لتحقيقها.

وفي نهاية كلمته دعا باباندريو الحضور الى الوقوف دقيقة صمت إجلالاً لروح ونضال بينظير بوتو.

ومن جانبه, ثمن لويس آيالا خلال كلمته الدور البارز للرئيس مام جلال الأمين العام للإتحاد الوطني الكردستاني في تحقيق السلام والحرية والديمقراطية طوال مسيرته النضالية.

كما القى لويس ايالا سكرتير المنظمة كلمة في الجلسة الافتتاحية ومن ثم بدأت أعمال المؤتمر، حيث جرى في الجلسة الاولى بحث موضوع البيئة والحفاظ عليها.

هذا وأختتم مساء الاثنين، الساعة الثامنة بتوقيت اليونان وكردستان، جدول أعمال اليوم الأول للمؤتمر الـ ٢٣ لمنظمة الإشتراكية الدولية المنعقد في العاصمة اليونانية أثينا.

وتضمن جدول أعمال اليوم الأول للمؤتمر إلقاء عدد من الكلمات من قبل ممثلي الأحزاب الأعضاء المشاركة في المؤتمر، وتمحورت حول المشاكل العالمية وسبل حل تلك المشاكل التي يعاني منها سكان الكرة الأرضية.

ومن أهم المواضيع التي تمت مناقشتها في اليوم الأول من المؤتمر، التلوث البيئي وثقب طبقة الأوزون وندرة المواد الغذائية ومشكلة البطالة وآفة الأمية. كما وألقي في اليوم الأول من المؤتمر، بالإضافة الى كلمات ممثلي الأحزاب المشاركة كلمات عدد من الخبراء والمختصين تحدثت عن تلك المشاكل طرحوا من خلالها سبل حلها من أجل تحرير الانسانية من هذه المشاكل. وأختتمت جلسة اليوم الأول بكلمة السيد جورج باباندريو رئيس منظمة الإشتراكية الدولية، وسيستأنف المؤتمر جدول أعماله يوم الثلاثاء لمتابعة برامجه.

اجتماع موسع للاحزاب الكردستانية المشاركة في مؤتمر (SI)

الى ذلك و على هامش اجتماعات المؤتمر العام لمنظمة الاشتراكية الدولية (SI) ، عقدت الاحزاب الكردستانية المشاركة في المؤتمر اجتماعاً موسعاً يوم الاثنين. وتم خلال الاجتماع بحث دور الاحزاب الكردستانية في منظمة الاشتراكية الدولية وكيفية تفعيل دورها ضمن المنظمة، واتفقت الاطراف المشاركة في الاجتماع على توجيه رسالة شكر الى المجموعة الكردية في المنظمة لدورها في دعم القضية الكردية من خلال هذه المنظمة في المحافل الدولية.

يذكر ان الاحزاب المشاركة في الاجتماع كانت: الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني في ايران وحزب التجمع الديمقراطي في تركيا (DTP) والعصبة الثورية الكادحة في كردستان ايران والحزب الديمقراطي الكردستاني/ ايران.

يذكر أن الاشتراكية الدولية هي منظمة سياسية دولية تجمع الأحزاب الاشتراكية والعمالية من مختلف بلدان العالم وقد تم الإعلان عنها في لندن سنة ١٩٥١، ويرأسها حاليا جورج باباندريو رئيس حزب الباسوك الاشتراكي أكبر أحزاب المعارضة في اليونان.

الرئيس مام جلال .. مقترحات للعمل على تحقيق السلام في العالم

وخلال اليوم الثاني من المؤتمر (٢٠٠٨/٧/١)،ألقى الرئيس مام جلال الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني بصفته كنائب لرئيس منظمة الاشتراكية الدولية SI، كلمة أمام المؤتمر الـ ٢٣ للمنظمة المنعقد في العاصمة اليونانية أثينافيما يأتي نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

الرفيق العزيز جورج باباندريو

الرفيق العزيز لويس أيالا

ايها الرفاق الاعزاء

أحييكم بحرارة، متمينا لمؤتمركم العتيد النجاح في تحقيق مهامه النبيلة، ويشرفني ان أكلف بالكلام عن العمل من اجل عالم يعيش بسلام، وحل النزاعات والقضاء على عدم الاستقرار.

إن هذه المهمة تجسد الهدف الانساني النبيل الذي طالما ناضلت البشرية من أجله، منذ أمد بعيد، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وما اعقبته من حروب إقليمية كلفت الانسانية حياة الملايين من البشر وأتت على ثروات طائلة للشعوب والبلدان وأجهزت على معالم ومراكز حضارية رائعة أبدع الانسان في خلقها.

وفي عصرنا الراهن، حيث ظهرت وتبلورت معالم العولمة، أصبح هذا الهدف النبيل، مهمة مقدسة ملحة لا تقبل التأجيل.

لقد تجلت معالم العولمة ومظاهرها في تسارع تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية والشركات المتعددة الجنسيات، وتركز واندماج الصناعات المتماثلة، وسيادة السوق الرأسمالية في العالم، والاستجابة لمتطلبات العصر الحديث في ميادين تكريس الامن والاستقرار وإشاعة مبادئ الحريات والقيم الديمقراطية وحقوق الانسان، إن كل ذلك يحتم الحاجة الماسة لتحقيق هذه المهمة المقدسة لخير البشرية.

ومما يسهل انجاز هذه المهمة، توازن قوى الرعب في العالم التي يؤشر لها خزين الاسلحة النووية والصاروخية، بحيث يجعل من المستحيل عقلانيا شن حرب عالمية بين الدول الكبرى.

ان اوروبا التي كانت موقد وميادين الحروب العالمية تغذ السير بخطوات متسارعة نحو استكمال وحدتها، بتوسيع سوقها المشتركة وعملتها الموحدة، وكل ما من شأنه تجاوز مخلفات ارثها التاريخي السلبي الذي تميز بالنزاعات المسلحة والعداوات التأريخية.

ان آسيا هي الاخرى تنزع نحو اعتماد سياسية الوفاق والتعاون بين دولها ومنظومتها السياسية.

فجمهورية الصين الشعبية التي تنطوي على قدرات بشرية وطاقات اقتصادية هائلة ومعدلات نمو مثيرة، تزداد ميلا نحو حل نزاعاتها مع المناطق المتمردة عليها، مثل تايوان التي كانت ومازالت جزءا من الوطن الصيني عبر الأساليب الدبلوماسية والسياسية، مبدية مرونة بلغت حد القبول بنظامين اجتماعيين في اطار دولة واحدة، وتأمين اقصى الحريات والصلاحيات لهذه المناطق.

وفي شرقنا الاوسط تم اجتثاث بؤرة خطيرة للحروب، بالقضاء على الدكتاتورية الصدامية، التي شنت حرب ابادة على الشعب العراقي وحروبا عدوانية على الجارتين الجمهورية الاسلامية في ايران، ودولة الكويت الشقيقة، فكلفت حياة

مئات الالوف من القتلى ومثلهم من الجرحى والمعوقين، ومئات الالوف من الارامل والايتام، وبددت ثروات شرقنا بمئات الالوف من ملايين الدولارات، مخلفة وراءها خرابا ودمارا في العراق، نحتاج الى سنين عديدة وجهودا هائلة، وملايين من الدولارات لاعادة بنائه وتعميره وتجديده.

ويتجه النزاع العربي الاسرائيلي الى تدشين مرحلة جديدة تتميز باعتماد المشروع العربي للسلام الذي أجمعت عليه الدول العربية، وبمقتضاه اقر قيام دولتين مسالمتين متعايشتين، فلسطينية واسرائيلية، وتطبيع العلاقات العربية-الاسرائيلية باعتماد تطبيق قرارات الامم المتحدة، وسيادة الشرعية الدولية، تضمن عيش اسرائيل بسلام وامان مع جيران مستعدين لاقامة العلاقات التجارية والاقتصادية والسياسية، لما فيه خير الطرفين.

وتأتي المفاوضات السورية- الاسرائيلية برعاية تركيا عبر حزب العدالة والتنمية، في هذا السياق لتعزز هذا النوع الايجابي وتبعث نفحة جديدة من التفاؤل والامل.

وتشهد افريقيا محاولات جادة لارساء اسس متينة من الوفاق والتعاون، ومثلها امريكا اللاتينية.

ان هذه اللوحة الايجابية، والمنجزات التي عكستها، لا تعني ان السلام المطلوب قد تحقق، وان النزاعات قد انتهت.

فالدول الاستعمارية التي احتلت البلدان الاسيوية والافريقية، حقبة من الزمن، خلفت وراءها مشاكل عديدة ونزاعات حدود، جراء عدم احترامها لحق الشعوب في تقرير مصيرها، وتثبيت حدود دولية، قيل عنها، ان ممثل بريطانيا كان يرسم، مثلا، حدود الاقطار الخليجية العربية، بعصاه على الرمال.

ولا اريد، وأنا استعرض اللوحة المعقدة للصراع الدائر في مختلف القارات والبلدان، ان استهين بما تنطوي عليه النزاعات المتبقية في انحاء متفرقة من العالم، قد تهدد بحروب مدمرة لا تقتصر عواقبها على الاطراف المباشرة، بل يمكن ان تمتد الى دول عديدة بصورة غير مباشرة او بالوكالة، مثل النزاع العربي الاسرائيلي والنزاع في قبرص وكشمير.

وما يزيد الطين بلة ان موجة واسعة من الارهاب الأعمى، انطلقت من الشرق الاوسط وافريقيا، تهدد بالانتشار في العالم مما يهدد السلام والاستقرار في العديد من البلدان، ومن بينها وطننا العراق الذي حقق انتصارات ملحوظة على الارهاب الغازي القادم من الخارج وعلى المليشيات المحلية، ولكنه رغم ذلك ما يزال يناضل للخلاص من شرور هذه الآفة العالمية المدمرة.

ايها الرفاق الاعزاء

إن المشهد الراهن للعالم، بما يعكسه من انجازات وما ينطوي عليه من تناقضات وصراعات ونزاعات، يتطلب جهدا استثنائيا من اميتنا للعمل الجاد من اجل عالم يسوده السلام تتضافر فيه الجهود للقضاء على النزاعات والمشاكل العالقة.

ودعوني أكون صريحا معكم، لأقول لكم، انه من غير المقبول ولا من صالح مبادئنا النبيلة، ان تمر الاممية الاشتراكية (مرور الكرام) على القضايا والمهام الملحة التي تواجه عصرنا، كما يقول المثل العربي، بل ان دورا تاريخيا مجيدا وبالغ الاهمية ينتظرها ويقع على عاتقها.

وأستميحكم عذرا لأطرح بصراحة رفاقية، من منبرنا المشترك هذا آرائي ومقترحاتي حول هذا الدور المجيد الذي يمكن ان تنهض به الاشتراكية الدولية واحزابها:

أولا:

أ- المبادرة لصياغة وتقديم مشروع شامل يقوم على مبادئ حق تقرير المصير وحقوق الانسان، ويعتمد الحل السياسي السلمي للنزاعات ونبذ الارهاب مع شجب استخدام العنف ضد المدنيين من قبل الافراد والمنظمات والحكومات، والتأكيد على ممارسة كل أشكال الكفاح السياسي والدبلوماسي والبرلماني والجماهيري والاعلامي والنقابي كسبيل لتحقيق الاهداف المشروعة للشعوب.

وهذا النهج الذي ينسجم مع شروط عصرنا، يتعارض مع اعتماد العمل المسلح او سياسة العدوان.

ب- تنظيم حملة تعبئة عالمية واسعة، بمختلف الأساليب، لشرح أبعاد المشروع العام المصوغ، ومضامينه وأساليب وادوات تطبيقه، وما يستند إليه من مبادئ وقرارات دولية، وماتعكسه من إرادة الشعوب في تقرير مصيرها، وماتؤشر له من مخاطر اندلاع النزاعات الاقليمية على أمن الشعوب وتقدمها.

ثانيا: إن مثل هذه الحملة تتطلب اعتماد كل وسائل الاتصال الجماهيري، ووسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وكذلك الندوات واللقاءات والاجتماعات .

ثالثا: تشكيل لجنة عليا من كبار قادة الاممية الاشتراكية، تتولى صيغة المشروع، والبرنامج الاعلامي والجماهيري للترويج له، ولتنظيم الفعاليات السياسية والدبلوماسية والاشراف المباشر عليها، على النطاقين الدولي والاقليمي، وللدعوة لعقد الاجتماعات والكونفرانسات المحلية والدولية الضرورية، لانجاح العمل من اجل السلام ولأمن وحل مختلف النزاعات وإطفاء بؤر التوتر في العالم.

إن تنوع المهام وتشعباتها تطرح على اللجنة الاممية الاشتراكية ان تشكل لجانا ترتبط بها:

١- لجنة في الامم المتحدة من ممثلي الحكومات التي تقودها الاحزاب الاشتراكية او تشارك فيها، تتولى العمل الفعال والمتواصل داخل المنظمة الدولية (مجلس الامن، الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان) وسائر اللجان المنبثقة عنها لبيان مضامين مشروع اميتنا والدعوة للأخذ بها والعمل على ضوئها وصولا الى تدويلها في اطار مقررات الامم المتحدة ومجلس الامن، على ان تتولى اللجنة مراقبة النشاطات والخروقات والنزاعات التي ترتبط بميدان نشاطها، والعمل على إثارتها في منتديات الامم المتحدة .

٢- تشكيل لجان خاصة مشابهة لدى الاتحاد الاوروبي ومنظمة الدول الاسلامية ودول عدم الانحياز والجامعة العربية، لتحقيق أهداف المشروع.

٣- تشكيل لجنة خاصة تعنى بمتابعة فعالة ومستمرة لحل النزاع العربي- الاسرائيلي تتبنى الحلول السياسية والدبلوماسية وتسعى لتحقيقها وفقا للقرارات الدولية، وتستهدف نبذ العنف واعتماد السلاح والارهاب من جميع الاطراف، والاستجابة للدور الاممي والعالمي لحل النزاع.

٤- وكذلك تفعيل اللجنة الخاصة بحقوق الشعب الكردي وتشكيل لجان خاصة تتولى معالجة قضايا قبرص وكوسوفو وافغانستان والعراق.

رابعا: تكليف الاحزاب الاعضاء بالالتزام الجاد والفعال بالمشروع الاممي وتأييد نشاطات وفعاليات اللجان المختلفة، والاسهام الايجابي في كل ما يفضي الى حل النزاعات التي تخص بلدانها بالاعتماد على المشروع ومبادئه، بحيث تبرز هذه الاحزاب كممثلة حقيقية لمبادئ الاممية الاشتراكية وجوهر ومفردات مشروعها الاممي للسلم والامن.

خامسا: الاسهام الفعال في المفاوضات والوساطات التي ترمي الى حل النزاعات الاقليمية.

سادساً: التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية بالاستناد الى قرارات الشرعية الدولية ودعم الجهود الجماعية من اجل إنجاح مشروعنا الاممي.

سابعاً: العمل على تعبئة مختلف أوساط الرأي العام العالمي وفي سائر البلدان، وكسب القوى العاملة والشعوب والبرلمانات والنقابات والاحزاب ودعوتها لدعم المشروع والعمل على حل النزاعات الدولية وادانة مواقف القوى المعادية للمشروع ونهجه وتوجهاته.

ثامناً: التعاون والتنسيق مع الاتحادات الوطنية والدولية، نقابات العمال ومنظات النساء والطلبة والشباب، ومنظمات المجتمع المدني، ودعاة حقوق الانسان وغيرهم، بهدف تحقيق اوسع تعبئة جماهيرية، تحت ارشاد اللجنة العليا للأممية الاشتراكية، من أجل انجاح مشروعنا لحل النزاعات الإقليمية واطفاء بؤر التوتر ونزع فتائل الحروب، واقامة سلم وطيد وأمن مستتب.

أيها الرفاق الاعزاء

انني لا أزعم ان هذه المقترحات لمشروع أممي، تشكل حلا سحريا لتحقيق السلام والأمن، لكنها يمكن ان تعتبر مدخلاً لعمل جاد مثابر لتنمية قوى حية من مصلحتها انجاز هذا التوجه الانساني النبيل.

إنني أنطلق فيما قدمت من أخطار وتوجهات، من التقدير الصحيح لقوى الأممية الاشتراكية وإمكاناتها الهائلة في مواقع مؤثرة في العالم من شأن استخدامها بشكل فعال ومتواصل، التقدم نحو تذليل الصعوابت وتفكيك العقد، مما سيفتح أمام البشرية التواقة، باب الامل ويفضي بها الى ارساء أسس ممكنة لحل النزاعات واطفاء نيرانها.

ان المرحلة التأريخية التي تجتازها الأممية الاشتراكية، التي تتميز بملامح ايجابية جديدة، تتطلب من احزابنا وقوانا العمل الجاد والمثابر وبصفوف متراصة للنهوض بدورنا التاريخي المجيد.

وشكرا جزيلا.

اليوم الثاني من أعمال مؤتمر الإشتراكية الدولية

يذكر ان أعمال اليوم الثاني للمؤتمر الـ ٢٣ للإشتراكية الدولية بدأت يوم الثلاثاء بفندق لاغوينسي، في العاصمة اليونانية أثينا، بحضور الرئيس مام جلال الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني و رئيس الاشتراكية الدولية جورج باباندريو والسكرتير العام للمنظمة لويس أيالا.

وكان الرئيس مام جلال نائب رئيس منظمة الإشتراكية الدولية قد وصل الى قاعة المؤتمر, واستقبل هناك من قبل رئيس المنظمة جورج باباندريو وسكرتير المنظمة لويس آيالا ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس, وايهود باراك رئيس حزب العمل الإسرائيلي.

وقد خصصت جلسة الثلاثاء لمسألة السلام العالمي, وقد القى الرئيس مام جلال كلمة باسم العراق والاتحاد الوطني الكردستاني، وطرح في كلمته ثمانية مقترحات حول الدور المجيد الذي يمكن ان تنهض به الاشتراكية الدولية واحزابها من اجل السلام العالمي .

كما القى ممثلو دول الشرق الاوسط وباكستان كلمات ركزوا فيها على مسألة السلام في المنطقة.

هذا وبعثت الاحزاب الكردستانية المشاركة في المؤتمر, برسالة الى رئاسة وسكرتارية منظمة الاشتراكية الدولية SI يشكرون فيها المجموعة الكردية في المنظمة المذكورة لدعمها المستمر للقضية الكردية في المحافل الدولية ويطالبون

فيها استمرار جهود هذه المجموعة.

يذكر ان المجموعة الكردية في منظمة الاشتراكية الدولية تأسست في عام ١٩٩٣.

ادراج القضية الكردية ضمن قضايا الشرق الأوسط

وفي ختام أعماله يوم الأربعاء ٢٠٠٨/٧/٢ ، وافقت منظمة الاشتراكية الدولية في مؤتمرها الـ٢٣ على المقترح الذي تقدمت به الأحزاب الكردستانية للمؤتمر حول التعامل مع القضية الكردية كقضية شرق أوسطية، وإدراجها ضمن أعمال اللجنة التي شكلت للنظر في قضايا الشرق الأوسط، والدعوة لحلها بالطرق السلمية.

وجاء في المقترح: تكرر الأممية الاشتراكية التزامها بالاستمرار على عملها في إيجاد حلول سلمية وديمقراطية للنزاعات الدولية ومن ضمنها القضية الكردية في الشرق الأوسط.

كما تناول البيان الختامي، العديد من المقترحات لحل المشاكل وإيقاف العنف ضد النساء والأطفال والعمل على إحلال السلام في العالم.

اشادات بالدور النضالي للرئيس مام جلال

هذا و في كلمته الختامية، أشاد سكرتير منظمة الإشتراكية الدولية (SI) لويس أيالا بالرئيس مام جلال ونضاله ضد الدكتاتورية، حيث أشار إلى أن الرئيس طالباني الذي هو نائب رئيس الإشتراكية الدولية حالياً قارع لسنوات عديدة الدكتاتورية وناضل من أجل الحرية والديمقراطية.

انتخاب الرئيس مام جلال رئيساً فخرياً لمنظمة الاشتراكية الدولية

وفي ٢٠١٧/٣/٣ انتخبت منظمة اشتراكية الدولية، خلال فعاليات مؤتمرها الـ٢٥ المنعقد في كولومبيا ، الرئيس مام جلال رئيساً فخرياً للمنظمة، تقديراً لنضال الرئيس مام جلال من أجل الديمقراطية ودوره الكبير والفاعل في اقليم كوردستان والعراق والشرق الاوسط.

وانطلقت أعمال المؤتمر الـ٢٥ لمنظمة الاشتراكية الدولية في كولومبيا بمشاركة وفد رفيع من الاتحاد الوطني الكوردستاني، حيث بدأ المؤتمر بكلمات رئيس الجمهورية الكولومبية ورئيس وسكرتير منظمة الاشتراكية الدولية ورئيس الحزب الليبرالي الكولومبي.

وضمن فعاليات اليوم الاول للمؤتمر، تم اجراء الاقتراع لمنصبي رئيس والامين العام لمنظمة الاشتراكية الدولية، حيث انتخب جورج باباندريو رئيساً للمنظمة دون منافس، كما تم اعادة انتخاب لويس آيالا لمنصب الامين العام لمنظمة الاشتراكية الدولية.

وفي اطار فعاليات اليوم الاول للمؤتمر ايضاً وبحضور وفود عن جميع الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في العالم ورؤساء ومسؤولين كبار من أغلب دول العالم، تم انتخاب الرئيس مام جلال كرئيس فخري لمنظمة الاشتراكية الدولية بالاجماع، تقديراً لنضال الرئيس مام جلال من اجل الديمقراطية ودوره الكبير والفاعل في اقليم كوردستان والعراق والشرق الاوسط.

وبعثت وفود الدول المشاركة التهاني والتبريكات للرئيس مام جلال على انتخابه كرئيس فخري للمنظمة عن طريق وفد الاتحاد الوطني الكوردستاني.

الاتحاد الوطني: ليكن عيد الأضحى دافعا لترسيخ الأخوة والسلام

الرئيس بافل: لنجعل من العيد اساسا لتجاوز التحديات وتقوية وحدة الصف

عيد أضحى مبارك على المسلمين في كوردستان والعراق والعالم.

آمل ان يجلب هذا العيد المبارك معه السلام والسعادة وان يكون بداية لانهاء الخلافات وبدء مرحلة جديدة من الوئام والاخوة، ونعيش معاً حياة مستقرة بعيدة عن العنف والتطرف في اطار كوردستان متعددة الالوان، ومفعمة بمبدأ قبول الآخر واحترام التعددية.

يجب ألا نسمح للفكر المتطرف يحل محل الفكر المعتدل، ويجب ان تسود ثقافة المحبة وحب الحياة في مجتمعنا.

ومن الناحية السياسية علينا ان نجعل من هذا العيد اساسا لتجاوز التحديات وان نزف بشرى وحدة صف مستديمة في الداخل والخارج لابناء شعبنا الاعزاء، وهذا هو الطريق الوحيد لتعزيز قوة كوردستاننا وحماية المصالح الوطنية والقومية.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

*هذا ووجه المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، برقية تهنئة الى المسلمين في كوردستان والعراق والعالم أجمع، بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك.فيما يأتي نص التهنئة:

بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك، نتقدم بأزكى التهاني والتبريكات الى المسلمين في كوردستان والعراق والعالم، آملين للجميع عيدا ملؤه الخير والسعادة.

نرجو أن تكون هذه المناسبة المباركة دافعا لتعزيز روح الأخوة وترسيخ السلام والاستقرار في المنطقة، وأن يحيي شعبنا الأعياد والمناسبات الدينية والوطنية والقومية، في سعادة ومسرات، بعيدا عن الأزمات والمشكلات.

المكتب السياسي
للاتحاد الوطني الكوردستاني

لنستلهم من العيد معاني التسامح والسلم وقبول الآخر

من جهته أكد قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، ضرورة استلهام التسامح والسلم وقبول الآخر من العيد، آملا أن يعود الحجاج بعد أداء مناسك الحج الى أهلهم سالمين غانمين.

جاء ذلك في رسالة تهنئة وجهها قوباد طالباني بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك، حيث قال:

«مبارك عيد الأضحى على جميع المسلمين في العالم، وخاصة في كوردستان، قلوبنا مع الحجاج، آملين أن يعودوا الى أهلهم بعد اداء مناسك الحج سالمين غانمين.

الاسلام هو دين وحضارة، وإحدى السمات البهية للمجتمع الكوردي الذي قبل أغلبيته هذا الاعتقاد والمنهج، هي روح الاعتدال وانفتاحه على الأديان والمعتقدات الأخرى، إلا أن ما يدعو للأسف الشديد، نسمع في الآونة الأخيرة، وبعكس هذا المسار التاريخي الديني لبلدنا، من هنا وهناك، أخبارا وأحداثا وكوارث مؤسفة وغريبة على مجتمعنا، تنبهنا وتخبرنا أن علينا جميعا، كل من موقعه، حل العوامل المؤدية اليها من الجذور.

ينبغي أن نستلهم من العيد معاني التسامح والسلم وتغليب روح قبول الآخر وما نسميه نحن الكورد «العفو والتسامح».

عيد مبارك على الجميع وتقبل الله حج الحجاج، وأن يعود علينا أعواما عديدة بالأفراح والمسرات.

مهنئا الطلبة المتفوقين

الرئيس بافل: سنبقى كما كنا دوما، داعمين للطلبة وتطوير القطاع التربوي

أتقدم بالتهنئة من الأعماق، الى جميع الطلبة الأعزاء الذين اجتازوا بنجاح المرحلة الـ١٢ الاعدادية، واقتربوا خطوة أخرى من تحقيق أهدافهم، كما أبعث بالتحية والمحبة الى الطلبة الأوائل وأشد على أيديهم.

ليس هناك سبيل واحد فقط للنجاح، فالطلبة الذين لم يتمكنوا من اجتياز هذه المرحلة بنجاح، لأي سبب كان، كونوا على يقين أن أمامكم فرصا أكثر وستدنون من تحقيق أحلامكم ببذل المزيد من الجهد.

ويقينا لن ننسى دور ومكانة المدرسين الذين كانوا حريصين في شتى المراحل، على تربية وتعليم جيل مفعم بالطاقات والابداعات، نتقدم اليهم بالشكر وننظر الى جهودهم بعين التقدير.

سنبقى كما كنا دوما، داعمين للطلبة وتطوير القطاع التربوي، كنت في السابق بالقرب منكم، وسنقدم لكم المزيد من الخدمات في المستقبل، فأنتم أثمن رأسما لهذا الشعب، ولن يتحقق أي مستقبل مشرق بدونكم.

المخلص

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

الاتحاد الوطني الكوردستاني مع انتخابات نزيهة وعادلة

اكد قوباد طالباني المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال: «ان لدى مكتب التنظيم مكانة كبيرة في الاتحاد الوطني وننتظر منه المزيد من العمل الدؤوب وفي سبيل تنظيم جيد للاتحاد الوطني سنقوم باعادة تنظيم صفوفنا».

واجتمع قوباد طالباني المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال اليوم الاحد ٢ تموز ٢٠٢٣ في السليمانية مع سركوت زكي مسؤول مكتب التنظيم للاتحاد الوطني وعدد من كوادر المكتب وتنظيمات الاتحاد الوطني، حيث بحث آخر المستجدات السياسية واوضاع الحزب الداخلية.

وفي مستهل اللقاء سلط سركوت زكي الضوء على اعمال ونشاطات مكتب التنظيم والمعوقات التي تواجه مهامهم، واشار الى الخطط والاستعدادات حول آلية العمل في المرحلة الراهنة بحيث تكون على مستوى متطلبات كوادر الاتحاد الوطني وجماهير شعب كوردستان، واكد انهم سينفذون خطط وسياسات الرئيس بافل جلال طالباني لتحسين ادارة الاتحاد الوطني.

واشار قوباد طالباني خلال كلمة الى الاوضاع الداخلية للاتحاد الوطني وقال: «سنغير آلية عملنا لتتناسب مع الظروف الراهنة ولهذا الغرض نحتاج الى جهود كافة الاطراف». واكد: «ان مكتب التنظيم هو قلب الحزب ولديه تأثير كبير على المؤسسات وتنفيذ سياسة وبرنامج عمل الحزب».

واكد قوباد طالباني: «لم تتغير سياسة ومبادئ الاتحاد الوطني وهو دوما مع العدالة المالية وعلاقات ودية مع بغداد، الاتحاد الوطني مخترع الفيدرالية في العراق وهو مؤسس وحام لكيان الاقليم وانجازاته، وهي الطريقة الوحيدة لخدمة المواطنين وضمان الحقوق الدستورية لجماهير شعب كوردستان».

وحول الانتخابات، قال المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال: «لم نكن مع تأجيلها، نحن على استعداد للانتخابات ويجب اجراؤها، نحن مع انتخابات نزيهة وعادلة يحفظ فيها حقوق جميع المكونات».

وبصدد علاقات الاتحاد الوطني مع الاحزاب والاطراف السياسية، اعلن قوباد طالباني: « نحن مع وحدة الصف الداخلي والتكافل، وقد اكدنا مرارا انه يجب ان يكون لدينا علاقات جيدة مع الاطراف السياسية، وهذا لايعني تطابق سياسة جميع الاحزاب، بل ان كل حزب لديه سياسته يعمل على تنفيذها وان لدى الاتحاد الوطني سياسته الخاصة يعمل على تنفيذ هذه السياسة عبر مؤسساته».

مشروع للتنسيق بين قطاعي الزراعة والسياحة لتطوير اقتصاد الاقليم

اطلق قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان، مشروعاً للتنسيق بين قطاعي الزراعة والسياحة لتطوير اقتصاد اقليم كوردستان.

وقالت أمل جلال مسؤولة هيئة السياحة في اقليم كوردستان خلال تصريح خاص لـ PUKMEDIA: ان المشروع مهم جداً وسيطلق التعاون مع وزارة الزراعة وهيئة السياحة، حيث عقدنا مؤتمراً في محافظة حلجبة لمناقشة هذا المشروع.

واضافت: ان الفرق المشتركة من وزارة الزراعة وهيئة السياحة حددت بعض المناطق التي تصلح لتنفيذ المشروع فيها بشكل تجريبي وبعد ذلك سيعمم في جميع مناطق كوردستان.

واوضحت: ان هذه التجربة موجودة في الكثير من الدول، وعندما يقوم السائح بزيارة منطقة معينة او قرية يجد جميع مستلزماته الطبيعية متوفرة هناك من نواحي الاغذية وحتى اللحوم والطيور.

واشارت الى ان هذا المشروع يوفر جميع المستلزمات السواح من المستلزمات السياحية والزراعية ونأمل ان يتم تنفيذ هذا المشروع في جميع مناطق اقليم كوردستان قريبا.

وقالت: لدينا الكثير من المناطق التي نستطيع تنفيذ هذا المشروع فيها وفي اقليم كوردستان هناك بيئة وارض خصبة لتنفيذ المشاريع الزراعية والسياحية الكبيرة كالسليمانية وهورامان وحلبجة وسوران ورابرين بنجوين.

من جانبها، قالت زوان صابر مسؤولة مكتب نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان: ان الاستعدادات جارية بشكل كبير لاطلاق هذا المشروع المهم.

وقالت: ان الهدف من المشروع هو التنسيق بين قطاعي الزراعة والسياحة وتطوير اقتصاد اقليم كوردستان وتوفير فرص العمل للشباب.

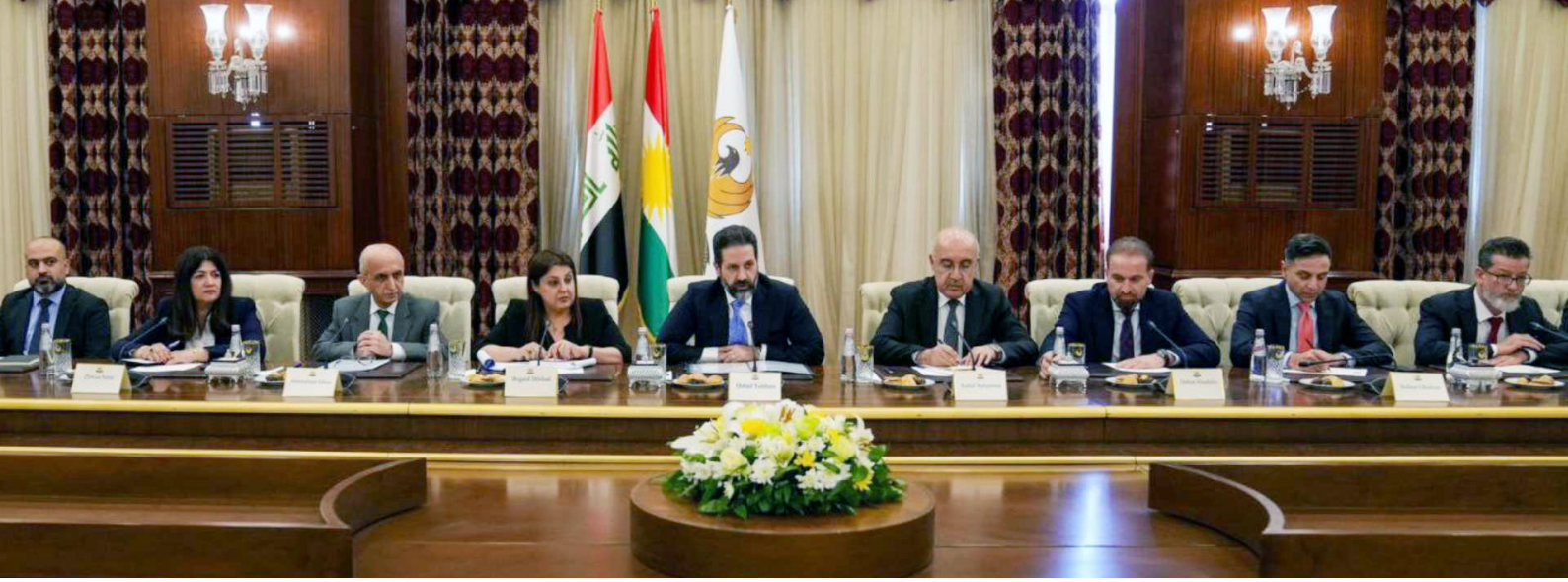

التغيرات البيئية ومخاطرها وسبل مواجهتها
تجمع حكومة الاقليم مع ممثلي 16 دولة

اكد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة الاقليم يوم الاثنين ٢٠٢٣/٦/٢٧ في اربيل، خلال اجتماع مشترك لحكومة اقليم كوردستان مع أكثر من ١٦ من القناصل والممثلين الدبلوماسيين في اقليم كوردستان على قضية البيئة واعطاء الاولوية لها وآلية الحفاظ على المستويات المطلوبة دوليا.

واشار قوباد طالباني خلال الاجتماع الذي حضره وزيرة الزراعة والموارد المائية ووزير الكهرباء ورئيس هيئة البيئة ونائب رئيس دائرة العلاقات الخارجية، الى الاوضاع الراهنة في اقليم كوردستان من الناحية البيئية والمخاطر التي تواجهها وآثار التغيرات البيئية على كوردستان.

واعلن قوباد طالباني: «انه من الضروري ان تتضامن حكومة الاقليم والمجتمع المدني والدول الصديقة معا لوضع الخطط الستراتيجية والمتينة والعلمية حول آلية مواجهة التغيرات البيئية والحفاظ على بيئة كوردستان والتعاون معا لتنفيذ هذه الخطط، حيث ان قضية البيئة قضية مهمة تحتاج الى بذل جهود مشتركة بين الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي بما تحمل مواجهتها من صعوبات ومخاطر.

وفي جانب آخر من الاجتماع اشار نائب رئيس حكومة الاقليم الى مشكلات التربة والموارد المائية في كوردستان واعلن: « للاسف فان تربة كوردستان تواجه المخاطر، واننا ننوي تطوير قطاع الزراعة بغية الحفاظ على الامن الغذائي والتنمية الاقتصادية، ونتطلع الى ايجاد خطة للحفاظ التربة والمصادر المائية وتنظيفها».

وفي هذا الاطار دعا قوباد طالباني الدول الصديقة الى ارسال الخبراء والمستشارين في مجال البيئة وتنظيف المياه والتربة.

وتطرق الاجتماع الى مجموع من المواضيع ذات العلاقة، منها ضرورة توسيع المساحة الاخضرار في كوردستان وتوعية المجتمع ودور منظمات المجتمع المدني للحفاظ على البيئة، حيث دعا قوباد طالباني القنصليات وممثلي الدول الى الاهتمام اكثر بمساعدة المنظمات التي تعمل في مجال البيئة.

وفي جانب اخر من اللقاء قدم عدد من المشاريع المختلفة الى القنصليات لبحثها عبر دولهم ومساعدة حكومة الاقليم والمجتمع المدني حول مسألة البيئة.

يأتي هذا اللقاء بعد اجتماع قوباد طالباني يوم امس الأحد، مع عدد من الشخصيات المختصة والاكاديمية في كوردستان حول مسالة البيئة، ومن المقرر ان يعقد اجتماع اوسع على مستوى المختصين والمستشارين والاطراف المعنية في الاقليم والعراق للعمل المشترك وبذل الجهود المشتركة لتكون البيئة أولوية السياسة في كوردستان والعراق.

الحكومات لن تكون رشيدة ما لم تجعل البيئة أولويتها

اعتبر قوباد طالباني نائب رئيس وزراء إقليم كوردستان، الأحد، أن الحكومات لا تكون رشيدة ما لم تضع البيئة وحمايتها أولوية ستراتيجية.

وقال طالباني في بيان "التقيت اليوم مجموعة من الخبراء والمختصين والأكاديميين في مجال البيئة، وتباحثنا حول الخطط الكفيلة بمواجهة المخاطر البيئية"، مبينا أنه «سنعقد خلال الأيام المقبلة اجتماعات ولقاءات أكثر على مستوى خبراء الإقليم والعراق، كي تتظافر الجهود لجعل قضايا البيئة أولوية ستراتيجية في سياسة العراق وإقليم كوردستان».

وأضاف أن «الدراسات البيئية تشير إلى أن مستقبلا مخيفا ينتظر الأجيال القادمة، ولربما كان الجيل الحالي آخر الأجيال التي بوسعها صد القليل من الكوارث البيئة وتداعياتها الخطيرة، ونقصد هنا أصحاب السلطة والمجتمع كذلك».

وأكد قوباد طالباني نائب رئيس وزراء إقليم كوردستان أن «الحكومات الرشيدة هي من تهتم بأمور الأجيال المقبلة، وأي حكومة لا تتحمل مسؤولية الأجيال القادمة لا تتحمل مسؤولية الجيل الذي تحكمه، وكذلك الحال بالنسبة للمجتمع فإن لم يهتم الأخير بأمور الأجيال القادمة فهو بلا شك مجتمع غير سوي».

الاتحاد الوطني..خطوات كبيرة ومهمة لدعم وحماية البيئة

هذا ويعمل الاتحاد الوطني الكوردستاني وبكل جهد من اجل حماية البيئة والاهتمام بتطويرها ومواجهة المخاطر التي تواجهها، وفي مقدمتهم رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني الذي اطلق قبل فترة مبادرة لزرع مليون شجرة في جميع مناطق اقليم كوردستان.

كما يعمل قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان على توعية المواطنين وانشاء جبهة لمواجهة المخاطر البيئية واطلاق المشاريع التي تساهم في تطوير البيئة وحمايتها من التلوث.

خطوات كبيرة ومهمة

تقول أمل جلال مسؤولة هيئة السياحة في اقليم كوردستان خلال تصريح خاص لـPUKMEDIA: ان خطوة الرئيس بافل جلال طالباني لزرع مليون شجرة خطوة كبيرة لتطوير بيئة اقليم كوردستان، لانها تمنع مخاطر تلوث البيئة وحماية اقليم كورستان.

واضافت: ان خطوة الرئيس بافل جلال طالباني ستمنع مخاطر موجات الغبار الكبيرة التي يتعرض لها اقليم كوردستان بين فترة واخرى بالاضافة الى انشاء حزام من الاشجار لمنع حدوث اي موجات او عواصف ترابية وعلى جميع الدوائر والجهات ذات العلاقة الاقتداء بخطوة الرئيس بافل جلال طالباني لحماية البيئة.

اجتماع مهم لنائب رئيس حكومة اقليم كوردستان

تقول أمل جلال: نحن نشيد بخطوات نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان قوباد طالباني لحماية البيئة واجتماعه الاخير مع ممثلي الدول الاجنبية في اقليم كوردستان خطوة مهمة لمنع المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها البيئة في اقليم كوردستان.

واضافت: ان نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان يدرك جيداً حجم المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها البيئة في اقليم كوردستان لذا فهو يحاول جاهدا من اجل منع تلك المخاطر والاجتماع هو بداية جيدة جداً ومهمة لحماية بيئة اقليم كوردستان.

يجب علينا حماية البيئة

تقول أمل جلال: ان هناك مخاطر كبيرة على البيئة في جميع انحاء العالم لذا علينا ان نعمل جميعا من اجل حماية البيئة في المستقبل.

واضافت: هناك موجات كبيرة من الغبار والعواصف الترابية التي يتعرض لها العراق بين فترة واخرى ويجب مواجهة هذه المخاطر وحماية البيئة بالعمل الجماعي والاتحاد الوطني الكوردستاني لديه خطوات كبيرة ومهمة باتجاه حماية البيئة وخاصة موضوع زرع الاشجار واستخدام الطاقة الكهربائية السولار.

اشادة بخطوات الاتحاد الوطني

واشادت وزارة الزراعة في حكومة اقليم كوردستان بخطوات الاتحاد الوطني الكوردستاني لحماية البيئة وقالت في بيان: نرحب بخطوة بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني لزرع اكثر من مليون شتلة في جميع مناطق اقليم كوردستان.

واضاف البيان: نتمنى ان تصبح هذه الخطوة العظيمة اساسا لسياسات الاحزاب في المستقبل من اجل تطوير وزيادة المساحات الخضراء وحماية البيئة لخدمة ابناء شعب كورستان.

واوضح البيان: ان هذه الخطوة مهمة جداً وخاصة في الاوضاع الراهنة، بعد التغييرات المناخية التي تحدث في اقليم كوردستان والمنطقة، بالاضافة الى الجفاف وانخفاض نسبة الامطار وموجات الغبار الى تجتاح المنطقة بين الحين والاخر.

واوضح البيان: نحن في وزارة الزراعة ندعم ونساند هذه الخطوة والمبادرة الكريمة، ونحن متاكدون ان هذه الخطوة ستصبح عاملاً لحماية البيئة وزيادة نسبة المناطق الخضراء واعادة توازن الطبيعية لحماية الارض والماء.

PUKMEDIA

الاتحاد الوطني يجدد دعمه للمطالب المشروعة للفلاحين الكورد والتركمان

زار وفد من كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب العراقي برئاسة هريم كمال آغا رئيس الكتلة وعضوية النواب كريم شكور وصباح حبيب ود. كيلان قادر، يوم السبت ٢٠٢٣/٧/١، مخيم الفلاحين المعتصمين في قرية طوبزاوا التابعة لمحافظة كركوك، بهدف دعم مطالبهم المشروعة.

وخلال مؤتمر صحفي هناك، قال هريم كمال آغا: «نشد على أيدي الفلاحين الكورد والتركمان الذين يعتصمون هنا منذ أكثر من شهر في خندق الدفاع عن حقوقهم».

وأضاف رئيس كتلة الاتحاد الوطني: «هذه الأراضي الزراعية بقرية طوبزاوا التابعة لمحافظة كركوك، تمت مصادرتها من الاخوة الكورد والتركمان ومن ثم منحها للعرب الوافدين، من قبل النظام البعثي عام ١٩٧٥ وفق القرار ٣٦٩ الصادر عن مجلس قيادة الثورة المنحل، وقسم منها سجلت باسم وزارة الدفاع عام ١٩٨٨- ١٩٨٩»، مشيرا الى أن «مجلس الوزراء الاتحادي في جلستها الـ٣٢ عام ٢٠٢٠، أوصت بضرورة نقل ملكية الأراضي المسجلة سابقا باسم وزارة دفاع النظام السابق الى وزارة الدفاع الحالية، ولكن إن كانت هذه الأراضي عليها عقود استثمار أو التزامات مالية أو فيها مشاكل قانونية، فلن يشملها هذا القرار، ومعلوم أن قرية طوبزاوا هي من المناطق المشمولة بالمادة ١٤٠ الدستورية، لذا فإن الأراضي التابعة لها غير مشمولة بإجراءات النقل أو التمليك باسم وزارة الدفاع.

وأكد هريم كمال آغا «أننا ندعم المطالب المشروعة للفلاحين في مجلس النواب، ويجب حل هذه المشكلة في أقرب وقت».

هذا وفي إطار زيارتهم الى المنطقة، شارك وفد كتلة الاتحاد الوطني في مجلس عزاء إبراهيم أسعد جبار بقرية طوبزاوا، كما اجتمع في مدينة كركوك مع ممثلي الطلبة الخريجين عام ٢٠٢٠- ٢٠٢١، للاستماع عن كثب الى مطالبهم وحل مشكلاتهم.

قوات الآسايش تواصل عملياتها البطولية لاعتقال الارهابيين

أعلنت مؤسسة الآسايش في اقليم كوردستان عن إلقاء القبض على إرهابيين اثنين فرا الى الاقليم بهدف الاختباء.

وفي تصريح صحفي ، أكدت مؤسسة الآسايش أن «مفارز مديرية العمليات التابعة لمؤسسة الآسايش، اعتقلت إرهابيين تابعين الى تنظيم داعش»، مشيرة الى ان العملية تمت «بناء على معلومات استخبارية ومتابعات دقيقة، وبعد الحصول على معلومات من الأجهزة الأمنية في الحكومة الاتحادية حول إرهابيين فارين من العدالة، مطلوبين وفق المادة ٤ إرهاب، حيث هربا الى اقليم كوردستان بهدف الاختباء».

وأضافت المؤسسة في بيانها: «بعد المتابعة وتحديد مكان اختبائهما، تمكنت مفارز مديرية العمليات التابعة لمؤسسة الآسايش، وفق خطة محكمة وناجحة، وبالتعاون مع مديرية آسايش كرميان، من اعتقال الارهابيين المطلوبين (ع. ف. م) و(ع. ع. ف)، ليلة ٢٠٢٣/٧/٢»، موضحة أنه «سيتم تسليمهما الى السلطة القضائية العراقية، بعد إكمال الاجراءات القانونية وبحسب خصوصية القضية».

رئيس الجمهورية لـ (BBC):

النظام البائد كان يقمع الشعب ويشكل خطرا على المجتمع الدولي

ويؤكد:علاقاتنا مع جميع الدول تستند إلى مبدأ احترام الاستقلال والسيادة والمصالح المشتركة

أكد فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد أن العراق حريص على إقامة علاقات متوازنة وجيدة مع الجميع.

وقال السيد الرئيس، في مقابلة مع قناة (B.B.C) باللغة الإنكليزية بثت مساء الأربعاء ٢٨ حزيران ٢٠٢٣ :» لدينا علاقات جيدة وقوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نفس الوقت لدينا علاقات جيدة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وكذلك لدينا علاقات جيدة مع الدول الإقليمية والأوروبية:».

وأضاف فخامته: « لقد أجريتُ مؤخراً زيارة رسمية إلى إيران، وفي لقاءاتنا أوضحنا أن علاقاتنا

مع جميع الدول تستند إلى مبدأ احترام الاستقلال والسيادة، والمصالح المشتركة»، مبينا أننا :»نؤمن أن تعزيز وتطوير العلاقات بين الدول على الصعيد الإقليمي والدولي يعود بالفائدة على جميع البلدان، كما نعتقدُ أن التوترات والتحديات لا تُفضي إلى علاقة جيدة بين دول العالم حيث يمكن حل جميع مشاكلنا من خلال الحوار والمشاورات والتفاهمات المشتركة:».

كما تحدث رئيس الجمهورية عن دور العراق في التقريب بين وجهات النظر وتحسين العلاقات مع جميع الدول، مشيرا في هذا السياق إلى استئناف العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية والجهود التي يبذلها العراق لتحسين التفاهم بين بعض الدول الأخرى.

وأكد فخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد أن العراق يتمتع بالأمن والسلام والاستقرار، وهذا بدوره يوفر فرصا أمام المستثمرين للاستثمار في البلد، وأن الحكومة جادة باتخاذ إجراءات ملموسة من شأنها تشجيع الاستثمار الخارجي والمحلي حيث هناك فرص واعدة أمام المستثمرين في العراق، خاصة مع الأمن والأمان والاستقرار الذي تشهده المدن العراقية، منوها إلى الحاجة لتعديل قوانين وأنظمة التحويل المالي، والسياسة المالية، وتحسين بعض القواعد والأنظمة ذات الصلة بالمستثمرين والقطاع المصرفي.

وبشأن الجفاف والتغيير المناخي، أوضح رئيس الجمهورية أن الحكومة العراقية تأخذ هذه القضية على محمل الجد. ولقد اتخذت إجراءات جادة بشأن تحسين الوضع المائي، منها الانخراط في الحوار مع الدول المتشاطئة مع العراق للحد من الأضرار الناجمة عن شُح المياه، واتخاذ قرارات وإجراءات لتحسين نُظم إدارة المياه في العراق ومكافحة مشاكل الجفاف والعوامل الأخرى ذات الصلة بالجفاف.

وبصدد حالات الفساد، أكد فخامته أنه تم اتخاذ خطوات حكومية مهمة وصارمة لكبح الفساد، وتم تطبيق إجراءات حازمة ضد المفسدين في جميع مؤسسات الدولة ومن ضمنها الوزارات والدوائر والأنشطة الحكومية، مشيرا إلى أن حالات الفساد قد انخفضت في العراق خلال السنة الماضية أو السنتين الماضيتين.

وردا على سؤال بشأن الحرب الروسية – الأوكرانية، جدد السيد الرئيس موقف العراق الداعي إلى وقف الحرب بين البلدين والبدء بحوار لحل الخلافات، مؤكدا فخامته أن رسالتنا ونصيحتنا ومانوصي به هو أن الحرب يجب أن تتوقف، ولابد للحوار أن يأخذ مجراه لحل المشكلة بين هذين البلدين، لأن من تداعيات الحروب أن تؤثر على الجميع، وعلى الدول الأوروبية وبلداننا وربما تؤثر على معظم الاقتصاد العالمي، كما أن المجتمع الدولي عليه مساعدة هذين البلدين لوقف الحرب والقتال والبدء في المفاوضات.

وبشأن الحرب التي شنت ضد النظام السابق، أكد فخامته أن النظام البائد كان يشكل خطرا على المجتمع الدولي ويهدد الأمن الإقليمي، كما أنه كان يقمع الشعب العراقي بفئاته ومكوناته كافة، وقد كانت المعارضة في ذلك الوقت والشعب العراقي بأسره يسعى للتخلص من النظام الدكتاتوري.

رئيس الجمهورية يتبادل التهاني مع نظيره المصري

تبادل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، التهاني مع فخامة رئيس جمهورية مصر العربية السيد عبد الفتاح السيسي بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك.

جاء ذلك خلال اتصال هاتفي بين الرئيسين، اليوم الثلاثاء ٢٧ حزيران ٢٠٢٣، حيث أعرب السيد الرئيس عن خالص تهانيه الطيبة للرئيس السيسي وأمنياته للأشقاء في مصر بالمزيد من التقدم والازدهار، بدوره هنأ رئيس جمهورية مصر العربية السيد الرئيس بمناسبة حلول عيد الأضحى، متمنياً للشعب العراقي المزيد من الاستقرار والأمان والرفاهية.

كما جرى، خلال المكالمة الهاتفية، بحث تطوير العلاقات وتوسيع آفاق التعاون بين البلدين الشقيقين وبما يخدم استقرار المنطقة وتقدمها.

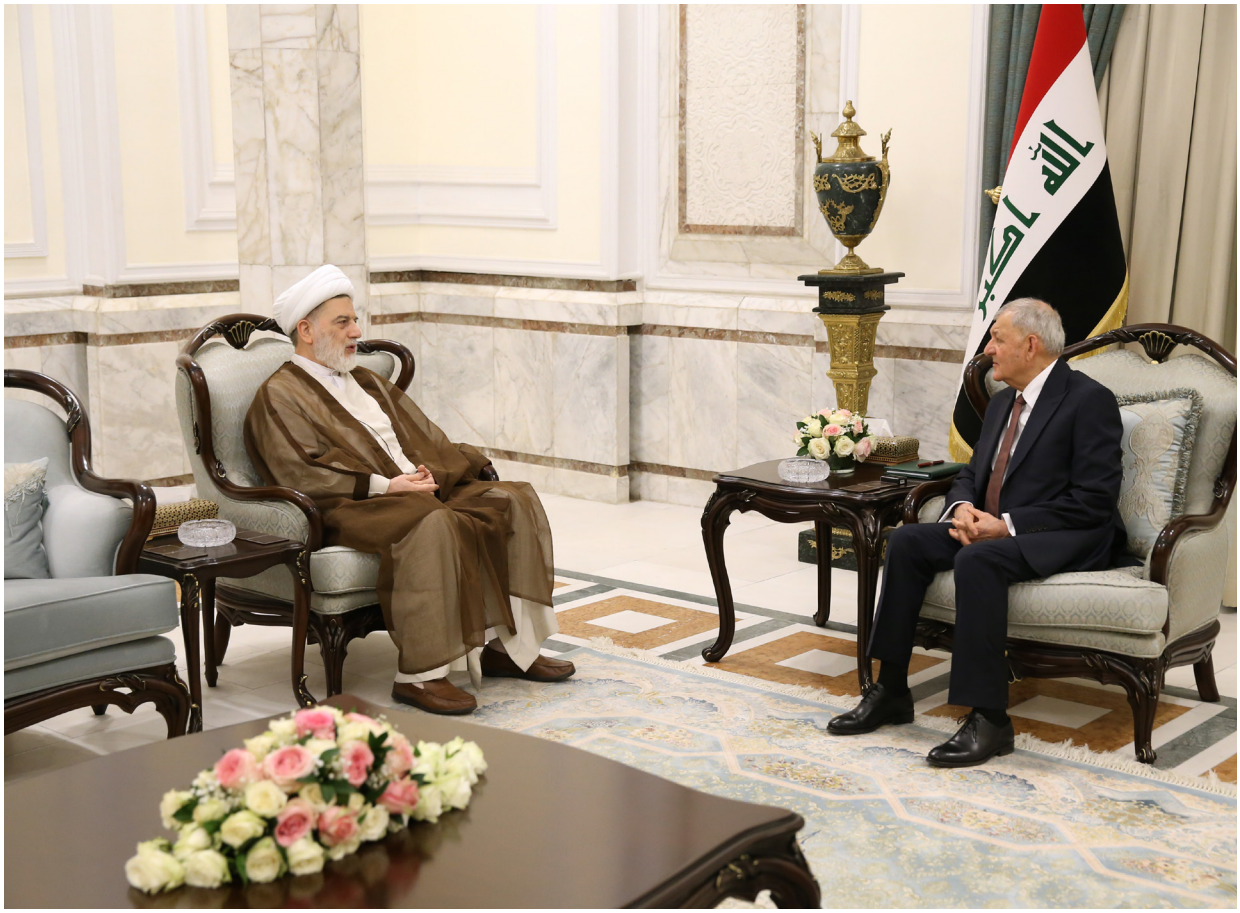

ضرورة تضافر الجهود لتحسين الأوضاع المعيشية والخدمية للمواطنين

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم الإثنين ٢٦ حزيران ٢٠٢٣ في قصر بغداد، رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي الشيخ همام حمودي.

وجرى خلال اللقاء بحث التطورات العامة، السياسية، والاقتصادية، والأمنية.

وتم التأكيد على ضرورة تضافر الجهود لترسيخ الأمن والاستقرار في البلد، وتعاون الجميع من أجل تحسين الأوضاع المعيشية والخدمية للمواطنين سيما بعد إقرار الموازنة العامة، وأهمية الشروع في تنفيذ برامج البناء والإعمار والبنية التحتية الأساسية المرتبطة بشكل مباشر بالخدمات الأساسية الواجبة للمواطنين، وتنمية وتطوير علاقات العراق الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

نعمل على مشروع قانون المجلس الأعلى للمياه

رئيس الجمهورية يزور مقر وزارة الموارد المائية ويلقي محاضرة عن أزمة المياه وسبل معالجتها

زار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم الأحد٢٥ حزيران ٢٠٢٣ مقر وزارة الموارد المائية، حيث استقبله معالي وزير الموارد المائية السيد عون ذياب عبد الله والكادر المتقدم في الوزارة من مستشارين ومديرين عامين.

وعقد السيد الرئيس اجتماعا مع معالي الوزير، جرى خلاله استعراض الإنجازات المتحققة والتحديات التي تواجه عمل الوزارة، حيث استمع فخامة الرئيس إلى شرح قدّمه السيد الوزير عن حجم الجهود والأعمال التي تؤديها ملاكات الوزارة من أجل تأمين المياه والمحافظة عليها.

وفي أثناء الزيارة دوّن فخامة الرئيس كلمة في سجل الزيارات عبّر فيها عن سروره وسعادته بزيارة الوزارة، كما زار رئيس الجمهورية معرض الصور في وزارة الموارد المائية، ثم توجه إلى صالة الاجتماعات حيث ألقى محاضرة بعنوان (الوضع المائي العام في العراق؛ الإمكانيات.. المشاكل.. الاقتراحات المستقبلية).

وأشار السيد الرئيس في محاضرته إلى دور المياه كعنصر أساسي في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم وفي العراق، حيث نشأت أولى الحضارات السومرية والبابلية والآشورية على ضفاف نهري دجلة والفرات قبل آلاف السنين، مؤكداً أنه ولأجل فهم ما يحمله المستقبل للعراق علينا أن ننظر إلى السياسات المائية والتحديات التي تواجهه في استثمار الموارد المائية.

وتطرق فخامته إلى مجموعة نقاط أسهمت في نشوء أزمة المياه الحالية ومنها التغير المناخي وتصرفات دول الجوار، فضلاً عن إدارة المياه في العراق.

وأشار وزير الموارد المائية، خلال حديثه مع السيد الرئيس، إلى الدعم المهم الذي يقدمه رئيس الجمهورية للوزارة من أجل تحقيق أهدافها المنشودة وتجاوز أزمة المياه، فيما أثنى فخامته على دور الوزير وأهمية الاستفادة من خبرته، مثمنا أداء كوادر الوزارة في تنفيذ خطط عملها، ومؤكدا دعم رئاسة الجمهورية للوزارة.

وحث فخامته على ضرورة تشكيل لجنة دائمية تتولى إجراء المفاوضات واللقاءات مع كل من تركيا وسوريا وإيران، كما شدد على أهمية تكثيف حملات التوعية والإرشاد الإعلامية لتسليط الضوء على أزمة المياه والحلول والمعالجات الممكنة، مؤكدا أن رئاسة الجمهورية تعمل على تأسيس المجلس الأعلى للمياه.

وتحدث المدير العام للمركز الوطني لإدارة الموارد المائية السيد حاتم حميد عن زيارة الوفد العراقي إلى تركيا، مشيرا إلى أن الوفد بحث مع الجانب التركي ملف المياه، واحتياجات العراق المائية وتزويد الجانب العراقي بالخطة التشغيلية التي يعتمدها الجانب التركي ، فيما طلب الوفد العراقي زيادة الإطلاقات المائية طبقا لاحتياجات البلد.

وفي ما مايلي نص محاضرة فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد التي ألقاها في ديوان وزارة الموارد المائية:

«السلام عليكم ..

وزارة الموارد المائية من أهم مؤسسات الدولة العراقية وأنا فخور باستلام مسؤوليتها بعد الرجوع من الخارج عام ٢٠٠٣، وأنا فخور كذلك بالانجازات التي تحققت في الماضي، وبهذا الصدد أشكر قيادات الوزارة وموظفيها والعاملين لتقديمهم أقصى مجهود ممكن في محاولة التغلب على أزمة المياه، وأتمنى التوفيق والنجاح للجميع خدمة لشعبنا وبلدنا.

الماء أهم عامل في الحياة ويلعب دوراً اساسياً في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع انحاء العالم وكذلك الحال في العراق حيث نشأت أولى الحضارات السومرية والبابلية والاشورية على ضفاف نهري دجلة والفرات قبل آلاف السنين ورافق تلك الحضارات انشاء أولى المنشآت الهيدروليكية والسدود وقنوات الري وسن القوانين التي تنظم استخدام مياه الانهر . لقد كان الماء ولايزال مهماً في تأريخ العراق وتنميته ولأجل فهم مايحمله المستقبل للعراق علينا ان ننظر الى السياسات المائية في العراق والتحديات التي تواجهه في استثمار الموارد المائيه .

نتيجة لسياسة النظام السابق الى قبل ٢٠٠٣ والدخول في صراعات داخلية وحروب اقليمية ودولية والحصار الاقتصادي اضافة الى عدم تخصيص المبالغ اللازمة لاعمار البنى التحتية وتنفيذ المشاريع التنموية وغياب الاستراتيجيات الواضحة للنهوض بالواقع الاقتصادي والتنموي في البلاد ادى ذلك الى تردي كبير في القطاعات الخدمية المختلفة كما ان القرارات في المشاريع الستراتيجية الضخمة كانت بدوافع سياسية اكثر من كونها حلولاً فنية وكانت معايير المشاركة العامة والتحليل الاقتصادي مهملة في عملية صنع القرار الامر الذي حمل معه تأثيرات سلبية كبيرة على الواقع الاقتصادي والتنموي في البلاد.

ان عدم تطبيق الطرق التكنولوجية الحديثة في ادارة الموارد المائية ادت الى تخلفها عن التطور.

كما حرم الحصار والعقوبات الاقتصادية المهندسين والعلماء من فرص التعاون ونقل التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي ورثنا تركة ثقيلة من التخلف والاهمال في المجالات كافة ومنها الموارد المائية وهذه بحاجة الى فترة زمنية طويلة وتخصيص مبالغ كافية من الميزانية الاستثمارية للدولة للنهوض بهذا القطاع الحيوي المهم.

لم تمتلك وزارة الري سابقا اعداداً كافية من المكائن والاليات الضرورية لانجاز المشاريع والاعمال في المجالات الاروائية المختلفة. وبعد التغيير سعت وزارة الموارد المائية الحالية الى التعاقد واستيراد عدد كبير من الاليات والمعدات الحديثة ومن مناشئ عالمية معروفة لتحسين الوضع المائي في العراق خاصة فيما يتعلق بمعدات حفر الابار المائية وطواقم الضخ ومكائن قطع الاعشاب المائية ومعدات كري الانهر ومختلف الاليات الاخرى حيث كان لدى الوزارة ماكنتين فقط للتحشية في سد الموصل وبعد فترة وصلت الى (٣٦) ماكنة تحشية جديدة تعمل في الموقع اضافة الى عدم امتلاك الوزارة الى اي كراءة حديثة سوى عدد محدود من الكراءات القديمة والمستهلكة وصل عددها الى (٥٨) كراءة حديثة مختلفة الاحجام بالرغم من ان الحصول على مثل هذه المعدات التخصصية (الكراءات) يحتاج الى وقت طويل ومبالغ طائلة.

لقد مرت على العراق سنوات شحيحة متعاقبة منذ العام ١٩٣٣ وكان الاسوأ فيها تعاقب ثلاث سنوات مائية هي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ والآن تتكرر الشحه المتعاقبه منذ العام ٢٠٠٨ والعام الحالي ماتؤشر هذه الحالة تأثير ظاهرة الانحباس الحراري الذي يشهده العالم على ندرة سقوط الامطار والتغيير المناخي .

لقد أسهمت عدة عوامل في نشوء أزمه المياه الحالية وكان لها تأثيرها الكبير على الموارد المائية في العراق .

العامل الاول التغيير المناخي والاحتباس الحراري الذي ادى الى ظاهرة الجفاف وشمل منطقة الشرق الأوسط برمتها وليس العراق فقط مما نتج عنها تناقص كبير في كمية سقوط الامطار والثلوج وتدني واضح في الايرادات المائية لنهري دجله والفرات وروافدهما، ومن الضروري الاستفادة من مياه الأمطار والثلوج عن طريق تجميع المياه وبناء السدود والخزانات لهذا الغرض.

العامل المهم الآخر هوتصرفات دول الجوار والمقصود بها الخطة التشغيلية المائية لتركيا وسوريا وايران ومن الجبال في تركيا عبر سوريا ومن جبال ايران دون حواجز أو سدود حتى أوائل السبعينات من القرن الماضي حين قامت دول الجوار بإنشاء السدود التخزينية والمشاريع الاروائية ومازالت مستمرة في انشاء المزيد منها من دون الأخذ بنظر الاعتبار مايترتب من نقص في الواردات المائية القادمة الى العراق وتدهور نوعيتها حيث توجد عدد من السدود المقامة على نهر الفرات داخل تركيا وسوريا ومن خلال خططهما يمكن السيطرة على كميات المياه الواردة اليها وخزنها أما بالنسبه لروافد نهر دجلة فأن ايران قامت بإقامة منشآت على الروافد، كرافدي الوند والكرخة وتحويل مجرى نهر الكارون الذي يغذي شط العرب الى داخل الاراضي الايرانية مما ادى الى ارتفاع نسبة الملوحة بشكل كبير في شط العرب وتأثر الاراضي الزراعية ونوعية مياه الشرب في محافظة البصرة نتيجة اعطاء مجال للمد الوصول الى مدينة القرنة والفاو أحيانا لعدم وجود قوة دافعة للمياه المالحة.

العامل الثالث يتعلق بادارة المياه داخل العراق، فسوء التخطيط في السياسات السابقة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وحتى قبل وبعد سقوط الدكتاتورية وكذلك الحصار الاقتصادي على العراق ادت الى تعطيل العملية

التنموية وتردي الخدمات في القطاعات المختلفة ومنها قطاع الموارد المائية وعدم وضع خطط واضحة لاستخدامها وعدم اهتمام النظام السابق بمشاريع الري واصبحت الاراضي غير صالحة للزراعة وأهمل تنفيذ العديد من المشاريع التي كان من الممكن تنفيذها في العهد السابق والاستفادة منها، كما أهمل وضع الخطط اللازمة لصيانتها وحسن تشغيلها ومعظم تلك المشاريع التي أقيمت في البلاد تحتاج الى صيانة والى تطوير.

لقد كانت الاستراتيجية المعدة من قبل وزارة الري في النظام السابق هي لغاية العام ٢٠٠٠ والآن تم تعديلها الى عام ٢٠٣٥ ومن الطبيعي ان مثل هذه الاستراتيجية تحتاج الى وقت وجهد وهي بمثابة السياسة المستقبلية للوضع المائي في العراق بشكل متكامل لتنفذ من قبل الشركات الاجنبية والتي تتضمن المتغيرات التي تحصل في المنطقة والعالم وعلى الخطة التشغيلية لدى دول الجوار وزيادة الاستثمار في تطوير الموارد المائية وذلك بانشاء السدود الكبيرة والصغيرة والمشاريع الاروائية والتي يتطلب تنفيذها لزيادة وتنظيم ارواء المشاريع القائمة والمستقبلية واستصلاح الاراضي وادخال الطرق الحديثة في الري (الري بالرش والتنقيط) في العديد من المشاريع الاروائية اذ أن هذه الطرق تؤدي الى توفير المياه والتي نحن باشد الحاجة اليها في ظروفنا الحالية والمستقبلية، كما تعمل الوزارة الان وفي الخطط الاستثمارية القادمة بتحسين شبكات الري والبزل وتبطين القنوات الترابية وجعلها مبطنة مما يقلل الفاقد المائي وعدم التبذير في استعمال المياه وبخاصة وان العراق يواجه شحة في الموارد المائية.

الاقتراحات المستقبلية في مشاريع تنمية الموارد المائية

١. إعادة تأهيل بناء وتشغيل وصيانة محطات الضخ في جميع أنحاء الدولة وتشمل:

اعادة أو استبدال المضخات // الطاقة الكهربائية // المولدات // الشبكة الوطنية // امدادات الوقود // التشغيل والصيانة.

٢. مشاريع استصلاح الأراضي وتشمل:

انشاء مشاريع جديدة // استكمال المراحل المتبقية من المشاريع القائمة // إعادة تأهيل شبكات الري والصرف // بناء شبكات الصرف الصحي // تبطين القنوات وتنظيفها // توصيل شبكات الصرف الصحي بمحطة المصب العام // استخدام تقنيات الري الحديثة لتحسين كفاءة استخدام المياه (أنظمة الري بالتنقيط والري بالرش)

٣. إنعاش الأهوار ويشمل:

إعادة إحياء الأهوار إلى أقصى حد ممكن // إنشاء البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية // توفير الرصد البيئي // كمية ونوعية المياه // التنوع البايولوجي // الاستدامة // دعم الصناعات التقليدية والاقتصاد المحلي.

٤. إنشاء وتأهيل وتشغيل وصيانة السدود والسدات والخزانات والنواظم وتشمل:

إعادة تأهيل وتشغيل وصيانة الخزانات ومنشآت التحكم الهيدروليكية (سدود كبيرة وسدات ونواظم) // كري وتنظيف الأنهر الرئيسية والبحيرات ومجاري المياه // بناء سدود جديدة في (كردستان وجنوب وغرب العراق).

٥. عهد الطاقة المائية:

-إعادة تأهيل وتشغيل وصيانة نظام توليد الطاقة الكهرومائية.

- الأنشطة المتعلقة بالموارد المائية في العراق - الأدوار والمهام:

-إدارة وتوفير المياه بكميات كبيرة للصناعة والزراعة ومياه الشرب.

-المسؤولية عن تخزين وإدارة وتخطيط الموارد المائية العراقية في جميع أنحاء البلاد.

-تطوير أنظمة الري والصرف الصحي ومنع الهدر وترشيد استخدام المياه.

-بناء السدود والقنوات والنواظم والسدود الصغيرة ومحطات الضخ والري إضافة الى نظم الصرف الصحي.

-تشغيل وصيانة جميع المنشآت المدنية المتعلقة بالمياه.

-تحديد آلية توزيع المياه والامدادات اللازمة لمختلف المستخدمين، وردم بحيرات الأسماك.

- إدارة المياه في الانهار والجداول والخزانات والمستنقعات والمياه الجوفية.

- تقييم الموارد المالية من خلال الدراسات وجمع المعلومات الفنية عن الأنهار والبحيرات والمياه السطحية للمياه الجوفية.

- الحصول على تراخيص وتحديد استخراج المياه الجوفية من الانهر والبحيرات.

- تمويل البحوث والدراسات الخاصة بالأراضي والمياه.

- رصد وتخطيط وإدارة استخدامات المياه في جميع أنحاء البلاد.

- التفاوض على اتفاقات لتقاسم المياه مع دول المتشاطئة الأخرى، وكذلك تشكيل لجنة دائمة من الفنيين والقانونيين تختص بالبحث والتفاوض مع دول الجوار للتوصل إلى اتفاقيات دولية.

- حماية البيئة والتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر والتنسيق مع دول المنطقة للسيطرة على هذه الظاهرة الخطيرة.

- التفاوض مع الدول المتشاطئة الأخرى خصوصا تركيا وإيران وسوريا من أجل الوصول إلى اتفاقية تقاسم المياه لتحقيق ترتيب مقبول وعادل لتقاسم المياه، والاتفاق على الإجراءات التشغيلية للسدود والخزانات، وكذلك من أجل تغطية المبالغ المطلوبة للأغراض المنزلية والزراعية وغيرها.

- وضع ستراتيجية كبرى تراعي احتياجاتنا المائية الحالية والمستقبلية وتعمل على تأمينها، توضع من قبل مجلس أعلى للمياه، يأخذ على عاتقه رسم السياسة العامة لإدارة المياه ويرعى الحوارات مع دول الجوار بغرض الوصول الى اتفاقات تضمن حصة عادلة من المياه.

واليوم نعمل في رئاسة الجمهورية على مشروع قانون المجلس الأعلى للمياه ونأمل في أن يتم تشريعه والعمل به خلال العام الحالي.

شكرا لكم»

تصريح حول إطلاق سراح المحكومين والموقوفين بشكل دوري

بتوجيه وإشراف من فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، وبعد اجتماعات دورية مع السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان ووزارتي العدل والداخلية ومستشارية الأمن الوطني، تم الاتفاق على استحداث منظومة إلكترونية مشتركة بين الجهات المعنية تتولى متابعة ملفات المحكومين والقضايا المطلوبين عنها وتواريخ انتهاء مدد محكومياتهم، لضمان إطلاق سراحهم في الموعد المحدد ودون تأخير ما لم يكونوا محكومين عن قضايا أخرى.

وبتوجيه من فخامة الرئيس ومتابعة مع مجلس القضاء الأعلى ووزارتي الداخلية والعدل، فقد شرعت وزارة العدل بإطلاق سراح المحكومين والموقوفين بشكل دوري منتظم. وبمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك نعلن أن عدد من تم إطلاق سراحهم من ٢٠٢٣/١/١ وحتى ٢٠٢٣/٦/١ بلغ (٣٤٦٩) بلغ ثلاثة آلاف وأربعمائة وتسعة وستين، وعلى النحو الآتي:

- المطلق سراحهم لشهر كانون الثاني (٦٥٠)
- المطلق سراحهم لشهر شباط (٦٥٢)
- المطلق سراحهم لشهر آذار (٧٥٤)
- المطلق سراحهم لشهر نيسان (٥٩٢)
- المطلق سراحهم لشهر أيار (٨٢١)

وبلغ عدد الأحداث المحكومين المطلق سراحهم من ٢٠٢٣/١/١ حتى ٢٠٢٣/٥/٣١ (٣١٣) وعدد الموقوفين الأحداث المطلق سراحهم للفترة ذاتها (٤١٤).

رئاسة الجمهورية

بيان

نتابع بغضب شديد التصرفات غير المسؤولة التي يجري العمل بها في السويد، وقبلها في بعض الدول، في قبولها حيناً وتبريرها حيناً آخر للسكوت على الاعتداءات التي تطول (القرآن الكريم)، وهو الكتاب المقدس لمليارات البشر في مختلف القارات والبلدان.

هذه اعتداءات وإساءات لا صلة لها من قريب أو بعيد بحرية التفكير والاعتقاد، بل هي تطعن هذه الحرية في الصميم. إنها جرائم تسيء للبشرية جمعاء مثل إساءتها لمعتقدات المسلمين الذين يحترمون الكتب المقدسة لجميع الديانات، ويحترمون حق الناس في حرية التفكير والاعتقاد، وقد سبق لنا أن حذرنا من هذا السلوك المنحرف ونبهنا على مخاطر تداعياته المحتملة.

إن الاعتداء على (القرآن الكريم) هو جريمة يجري بموجبها التجاوز على حرية وحق التفكير والإيمان. وهذا ما يضع الجهات المسؤولة في البلدان التي شهدت هذه الاعتداءات في موضع حرج يتعارض تماماً مع التزامها بحرية التفكير والايمان، ويخرج على القوانين والتشريعات واللوائح التي تكفل حرية الانسان في الإيمان وتحترم حقوقه. ولا يجب أن تستغل الحرية الشخصية في القيام بتصرفات غير متزنة تسيء الى معتقدات الآخرين تحت ذريعة حرية الرأي والتعبير.

ننتظر من المتنورين الأحرار في العالم الحر مواقف تحفظ حرية التفكير والاعتقاد، وتحترم حق المليارات بالتدين، وتعلي شأن الاختلاف والتنوع في الأسرة الدولية.
كما ننتظر من الجهات القضائية والسياسية والثقافية في مختلف دول العالم، مواقف جادة ومسؤولة تحرص على احترام التفكير والاعتقاد والتدين، وتحفظ حقوق التعايش الحر والتآخي ما بين البشر مهما اختلفوا في معتقداتهم ودياناتهم.

د. عبد اللطيف جمال رشيد
رئيس الجمهورية
٢٩ حزيران ٢٠٢٣

الرئيس بافل: لا يمكن الاستخفاف بمقدسات الانسان في ظل القانون

أدان بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بشدة، حرق المصحف الشريف.

وقال الرئيس بافل جلال طالباني، في تغريدة له على حسابه بموقع تويتر: «ندين بشدة حرق المصحف الشريف ونقف ضد كل محاولة من هذا القبيل».

وأضاف الرئيس بافل في تغريدته: «الحدث مؤلم لمجتمع المسلمين أجمع، ولا يمكن الاستخفاف بمقدسات الانسان في ظل القانون».

العراق لحكومة السويد : حرق القرآن يجرّ لمستنقع الإرهاب مجددًا

حمّل العراق الخميس٢٠٢٣/٦/٢٩ السلطات السويدية مسؤولية تأجيج مشاعر المسلمين بسماحها بحرق القرآن محذرا من ان هذا العمل الملئ بالكراهية يجر لمستنقع الإرهاب والتطرف مجددا.

وحذّرت وزارة الخارجية العراقية من أن حادث احراق القرآن الكريم في العاصمة السويدية ستكهولم من شأنه تأجيج مشاعر المسلمين حول العالم ويشكل استفزازاً خطيراً لهم».

وأكدت ادانة العراق واستنكاره الشديدين «لسماح السلطات السويديَّة لأحد المتطرفين بإحراق نسخة من المُصحَف الشريف بشكل يمثّل إهانة بالغة للمقدسات الدينية» كما قالت في بيان شديد اللهجة تابعته «ايلاف».

وطالبت الخارجية العراقية المجتمع الدوليّ «بتحمّل مسؤولياته لوقف مثل هذه الأعمال المرفوضة، ونبذ كافة أشكال الكراهية والتطرُّف ومحاسبة مرتكبيها».

واثار سماح السلطات السويدية لأحد المتطرفين بإحراق نسخة من المصحف الشريف امام مسجد ستوكهولم المركزي الاربعاء في أول أيام عيد الأضحى حين كان المسلمون فيه يؤدون صلاة العيد برفض واسع على المستوى الدولي.

عملٌ مليء بالكراهية لعقول وأنفس مريضة ومتطرفة

ومن جهتها أكدت الحكومة العراقية عن شجبها واستنكارها الشديدين لما قام به بعض مرضى النفوس، من حرق نسخ من القرآن الكريم.

وقال المتحدث الرسمي باسم الحكومة باسم العوادي في تصريح صحافي اليوم أن «الحكومة تشجب وتستنكرها بشدة

ما قام به احد مرضى النفوس من حرق نسخ من القرآن الكريم في تكرار لعمل بعض أصحاب العقول والأنفس المريضة والمتطرفة بشكل علني مليء بالكراهية والتحدي لكل القيم الفاضلة والإنسانية التي تحث على احترام الديانات والكتب المقدسة».

وأضاف أن «الحكومة العراقية ترى أنّ هذا العمل الشنيع الذي جرح مشاعر ملايين المسلمين قد أساء للشعوب الغربية نفسها التي طالما تباهت باحتضان التنوع واحترام معتقدات الآخرين وحماية الأديان وحقوق معتنقيها».. مشددا على ان «هذه الأعمال تنمّ عن روح عدوانية كريهة لا تمت إلى حرية التعبير بصلة بل هو عمل من أعمال العنصرية والتحريض على العنف والكراهية».

وأشار الى إن «هذه الأعمال غير المسؤولة تأباها القيم الإنسانية الرفيعة وترفضها مبادئ احترام التنوع ومعتقدات الآخرين التي طالما دافع عنها القرآن الكريم وعاشت كل الأديان في ظل الحضارة التي انبثقت عنها أزهى أيامها.

يجرّ لمستنقع الإرهاب والتطرف مجددًا

وحذّرت الحكومة العراقية من ان هذه الاعمال «والسماح لهؤلاء المتطرفين الجهلة باستفزاز المؤمنين وارتكاب حماقتهم دون رادع سيجرنا مرة أخرى إلى مستنقع الإرهاب والتطرف الذي ما زال العالم يئنّ منه ومن دون شكّ ستتحمل الجهات التي تقف وراء هؤلاء أو التي تسمح لهم وتغريهم بمواصلة حماقاتهم جميع النتائج السلبية التي تترتب عليها، بصورة مباشرةً او غير مباشرة».

ودعت الحكومة العراقية الحكومات المعنية إلى أخذ زمام المبادرة وردع هذه الحفنة من المتطرفين من الاستمرار في غيها ودفع الجميع نحو نتائج لا أحد يريدها».

موقف السلطات السويدية

وكانت الشرطة السويدية قد اعلنت قبل ايام أنها صرحت بتظاهرة يخطط منظموها لإحراق نسخة من القرآن أمام مسجد ستوكهولم الرئيسي الأربعاء أول أيام عيد الأضحى .

وجاء الضوء الأخضر لمحرقي القرآن بعد أسبوعين على رفض محكمة استئناف سويدية حظرا أعلنته الشرطة على الاحتجاجات التي تنظم لإحراق القرآن بعدما أدى إحراقه أمام السفارة التركية في كانون الثاني يناير الماضي إلى خروج تظاهرات استمرت أسابيع رافقتها دعوات لمقاطعة المنتجات السويدية.

وقال رئيس الوزراء السويدي أولف كريسترشون في مؤتمر صحافي إنه لا يستطيع التكهن بمدى تأثير حرق القرآن على عملية انضمام بلاده إلى حلف الاطلسي الذي تعارضه تركيا بشدة.ووصف حرق القرآن بأنه «أمر قانوني لكنه غير مناسب» مضيفا أن المسألة تعود للشرطة لاتخاذ قرارات بشأن تنظيم احتجاجات لإضرام النار في المصحف.

استدعاء السفيرة السويدية واقتحام مقرها

واقتحم محتجون عراقيون الخميس مبنى السفارة السويدية في بغداد رفضا لحرق القرآن في ستوكهولم بينما قرر القضاء العراقي استرداد اللاجئ العراقي من السويد منفذ العملية لمحاكمته في البلاد.

وتجمع مئات المحتجين امام مبنى السفارة وسط بغداد ثم قاموا بتحطيم بوابتها واقتحامها مطالبين بطرد السفير السويدي من العراق وقاموا بحرق علم المثليين فيما قامت قوات الامن بتأمين محيط السفارة والسيطرة على الموقف.

وقد استدعت وزارة الخارجيَّة العراقية السفيرة السويديَّة لدى العراق جيسيكا سفاردستروم وابلغتها رسالة احتجاج

شديدة.

وقال المُتحدث بإسم الوزارة أحمد الصحاف، في بيان ان «الوزارة استدعت السفيرة السويديَّة لدى العراق، وابلغتها احتجاج العراق الشديد على سماح الحكومة السويديَّة لمتطرفين بإحراق نسخة من المصحف الشريف في العاصمة ستوكهولم يوم الأربعاء». واضاف المتحدث الرسمي ان «العراق طالب الحكومة السويديَّة بإتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف الاساءة المتكررة للقرآن الكريم على أن المسوغات القانونية وحرية التعبير لاتبرر السماح بالإساءة للمقدسات الدينيَّة».

السيد السيستاني

ومن جانبه دعا المرجع الشيعي الاعلى في العراق آية الله السيد علي السيستاني الامم المتحدة الى اتخاذ خطوات فاعلة لدفع الدول الى إعادة النظر في التشريعات التي تسمح بوقوع حوادث مثل حرق القرآن وتدعو الى تثبيت قيم التعايش السلمي بين أتباع مختلف الأديان والمناهج الفكرية مبنياً على رعاية الحقوق والاحترام المتبادل بين الجميع.جاء ذلك في رسالة وجهها السيستاني الى الامين العام للامم المتحدة انطونيو غيترش فيما يلي نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة السيد انطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة المحترم

تحية طيبة مع الاحترام والتقدير

وبعد: فقد تناقلت وسائل الإعلام أن أحدهم قام في مملكة السويد بالاعتداء على نسخة من القرآن الكريم وحرق بعض أوراقها، بهدف الإساءة الى الدين الإسلامي الحنيف.

وقد وقع نظير هذا التصرف المشين أكثر من مرة في بلدان مختلفة خلال السنوات الأخيرة، إلا أنّ الملاحظ أنه وقع هذه المرة بترخيص رسمي من الشرطة السويدية، بزعم أنه من مقتضيات احترام حرية التعبير عن الرأي!

ولكن من المؤكّد أن احترام حرية التعبير عن الرأي لا يبرّر أبداً الترخيص في مثل هذا التصرف المخزي الذي يمثّل اعتداءً صارخاً على مقدسات أكثر من ملياري مسلم في العالم، ويؤدي الى خلق بيئة مواتية لانتشار الأفكار المتطرفة والممارسات الخاطئة.

إن المرجعية الدينية العليا إذ تبدي إدانتها واستنكارها لما وقع تطالب الأمم المتحدة باتخاذ خطوات فاعلة بمنع تكرار أمثاله ودفع الدول الى إعادة النظر في التشريعات التي تسمح بوقوعها، وتدعو الى تثبيت قيم التعايش السلمي بين أتباع مختلف الأديان والمناهج الفكرية مبنياً على رعاية الحقوق والاحترام المتبادل بين الجميع.

الصدر غاضب

وجاء اقتحام السفارة بعد ساعات من دعوة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر إلى تظاهرة غاضبة أمام السفارة السويدية في بغداد قائلا في تغريدة «إذا كانت (حرية التعبير) مكفولة ومقرة عراقياً وعالمياً فعلى المؤمنين أعزهم الله بعزه التعبير عن رأيهم بخصوص حرق الكتب السماوية ولا سيما القرآن الكريم أمام المساجد أو السفارات وفي أعياد المسلمين، وذلك من خلال تظاهرة حاشدة غاضبة ضد السفارة السويدية في العراق والمطالبة».وطالب الصدر بطرد السفير السويدي «الذي يمثل دولته المعادية للإسلام والمقدسات والداعمة للفاحشة، وقطع العلاقات معها».. وسحب الجنسية العراقية «من المجرم العراقي الزنيم الذي أحرق كتاب الله تبجحاً وعلنا، كما وعلى القضاء العمل على إرجاعه للعراق أو الحكم عليه غيابياً بحكم يليق مع الجرم دفاعاً عن الإسلام والمذهب - إن كنتم فاعلين» في اشارة الى سويدي من اصل عراقي شارك في

حرق القرآن.

وشدد الصدر على ضرورة قيام الحكومة العراقية بحماية «اقارب المجرم في العراق حفاظاً على حياتهم.

وختم زعيم التيار الصدر تغريدته بالقول « إن عادوا عدنا بأعظم من ذلك.. فنحن أتباع من قال: (نحن المدافعون عنه – الإمام المهدي- ونحن المطيعون له ونحن القائمون بأمره سلام الله عليه.. حتى يقضي الله بما هو قاض».

« الاتحاد الأوروبي ينتقد حرق المصحف ويدين اقتحام السفارة السويدية

ودعا الاتحاد الأوروبي، العراق إلى «الهدوء وضبط النفس» في أعقاب اقتحام متظاهرين لمبنى السفارة السويدية لدى بغداد ردا على إحراق المصحف أمام مسجد بالعاصمة ستوكهولم، في حين انتقد التصرف الذي تزامن في أول أيام عيد الأضحى وأشعل موجة احتجاجات حول العالم.

ودانت المتحدثة الرسمية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بالاتحاد الأوروبي، نبيلة مصرالي، الهجمات على المباني الدبلوماسية، لافتة في بيان، السبت، إلى أن الكتلة تتابع التطورات في بغداد.

من زعيم ميليشيا إلى اليمين المتطرف بالسويد..

وتسببت فعلة المهاجر العراقي سلوان موميكا البالغ من العمر ٣٧ عاما بموجة غضب في دول عربية عدة فضلا عن صدور إدانات من دول غربية على الحادث . أثارت خطوة موميكا غضبا في أنحاء الشرق الأوسط وبلدان أخرى في وقت يحيي المسلمون في أنحاء العالم عيد الأضحى وفيما كان موسم الحج في مكة بالسعودية يشارف على نهايته.وكان موميكا وصف نفسه في مقابلة صحفية في الآونة الأخيرة بأنه لاجئ عراقي يسعى إلى حظر القرآن، وقال في مقابلة مع صحيفة «إكسبرسن السويدية» الجمعة إنه «في غضون عشرة أيام، سأحرق العلم العراقي ومصحفا» أمام السفارة العراقية في ستوكهولم.

يتحدر سلوان موميكا من بلدة الحمدانية جنوب شرقي مدينة الموصل العراقية، وهو متزوج ولديه ابنتان لكنه منفصل عن زوجته نتيجة مشاكل عائلية وفقا لعدة مصادر تحدثت لموقع «الحرة» من داخل البلدة ذات الغالبية السريانية.في صفحته على فيسبوك كتب موميكا أنه تخرج من معهد نينوى للسياحة والفندقة في عام ٢٠٠٥.

يقول الشاعر والصحفي من مدينة الحمدانية جميل الجمل إن موميكا «كان إنسانا عاديا غير معروف انتمى في البداية لحزب الحركة الديمقراطية الآشورية وعمل معهم لفترة».

ويضيف الجمل لموقع «الحرة» أن «موميكا تعرض بعدها للسجن لثلاث سنوات بسبب حادث جنائي، وحصل ذلك قبل سيطرة تنظيم داعش على المنطقة في ٢٠١٤».

بعد سيطرة التنظيم المتطرف على الموصل وأجزاء أخرى من العراق انتمى موميكا لفصائل مسلحة وأحزاب عدة ومن ثم أسس حزبا.

بعد انتهاء عمليات تحرير الموصل أسس موميكا حزبا سياسيا أطلق عليه اسم حزب الاتحاد السرياني» ودخل مع فصيله المسلح لقضاء الحمدانية، وفقا للجمل.

ويضيف الجمل أن «فصيل صقور السريان انشق بعدها عن كتائب بابليون بزعامة الكلداني نتيجة مشاكل، ليتعرض للتهديد ويسافر إلى ألمانيا في البداية».

ويؤكد الصحافي أن المعروف بين سكان المنطقة أن موميكا «كان يعاني من مشاكل نفسية، ودائما ما كان يحب الظهور والشهرة».

نوشيروان حسين سعيد

امكانية نموذج توافقي لاقسام السلطة في كركوك

من التنوع الى الانقسام

* مجلة (سياسات عربية) المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات

تسلط الورقة الضوء على مشكلة كركوك، وتحاول إيجاد حل لمشكلة الحوكمة فيها. وقد سُمِّيت كركوك «العراق المصغر» لتنوعها العرقي واللغوي والديني والثقافي؛ لذلك فإن إيجاد حل لأي مشكلة تتعلق بمعضلتها سيكون له دور إيجابي في تحقيق الاستقرار في جميع أنحاء العراق. تعود بداية مشكلة كركوك إلى اكتشاف النفط في المدينة؛ إذ بدأت سياسة التعريب بالتدريج، وظهرت خطوط الإثنية في المدينة والمحافظة. وبعد سقوط نظام البعث عام ٢٠٠٣، أصبحت كركوك مدينة مستقطبة، وظلت مشكلة الحوكمة إحدى المشكلات الرئيسة التي لم تُسوّ بعد في المحافظة. تقترح هذه الورقة تبني الديمقراطية التوافقية، بدلاً من الإستراتيجيات الأخرى، في التعامل مع الاختلافات والانقسامات العرقية والدينية في المجتمعات المتعددة؛ استنادًا إلى الدراسات المتاحة حول كركوك، والدستور العراقي، وتجربة الحكم في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ في المدينة.

* باحث كردي عراقي متخصص في إدارة النزاعات وحلها في المجتمعات المنقسمة.

* Iraqi Kurdish Researcher who Spicillizes in Conflict Management and Resolution in Divided Sociaties.

مقدمة

تقع مدينة كركوك جغرافيًّا في شمال العراق، على مسافة 236 كيلومترًا (نحو 147 ميلًا) إلى الشَّمال من العاصمة بغداد، و85 كيلومترًا (نحو 53 ميلًا) إلى الجنوب من مدينة أربيل[1]. وكركوك مدينة قديمة، اكتسبت سمعة ثقافية طوال قرون عديدة، وعُرِفت بتنوُّعها العرقي واللغوي والديني والثقافي المتميز. باختصار، كركوك هي إحدى أكثر المدن القديمة في العالم التي عاشت فيها أربع مجموعات عرقية معًا قرونًا عديدة. وتنقسم هذه المجموعات على أسس دينية ولغوية؛ دينيًّا، هنالك مسلمون ومسيحيون، وينقسم المسلمون إلى سُنة وشيعة. ومع ذلك، كانت اللغة - وليس الدين - هي العلامة الرئيسة للتمايز بين المجموعات السكانية في المدينة حتى الآن. ولم يتسبب التعدد اللغوي والتنوُّع العرقي في التوتر والعنف في المدينة حتى القرن العشرين واكتشاف النفط كما سيتمّ تفصيل ذلك لاحقًا.

نظرًا إلى موقعها الجيوستراتيجي، شكَّلت كركوك مركزًا للصراع بين العثمانيين السُّنة والصفويين الشيعة فترة طويلة في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وبناءً على ذلك، شهدت المدينة أنظمة حكم مختلفة خلال تلك الفترة[2]. وبحلول القرن التاسع عشر، أصبحت المدينة مركزًا ثقافيًّا وسياسيًا واقتصاديًّا مهمًّا جدًا، ولا سيما بالنسبة إلى التركمان والأكراد[3]. كانت كركوك جزءًا من الإمبراطورية العثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى حينما احتل البريطانيون المدينة في عام 1918. وكانت بريطانيا تعتزم تسليم ولاية الموصل إلى فرنسا، بموجب اتفاقية سايكس - بيكو في عام 1916، لكنّ إمكانية اكتشاف النفط في المنطقة جعلت البريطانيين يتراجعون عن قرارهم هذا[4]، وتوصَّلوا إلى اتفاق مع الفرنسيين لتغيير بنود اتفاقية سايكس - بيكو في معاهدة سيفر عام 1920. وأعطت هذه المعاهدة الجديدة الحق لبريطانيا في السيطرة على ثلاث ولايات عثمانية - هي التي تشكّل العراق الحديث اليوم – وهي: الموصل (ومنها كركوك)، وبغداد، والبصرة. وأسَّس البريطانيون ما يُسمَّى "دولة العراق الحديث" في عام 1920 في بغداد والبصرة، وضُمَّت ولاية الموصل إليها في عام 1925. كما وضعت تلك المعاهدة سورية ولبنان تحت سلطة الاحتلال الفرنسي.

1 Google Maps Distance Calculator, Daft Logic, accessed on 15/4/2016, at: http://bit.ly/2g9Q60Q

2 Mirella Galleti, "Kirkuk: The Pivot of Balance in Iraq: Past and Present," *Journal of Assyrian Academic Studies*, vol. 19, no. 2 (2005), pp. 21 - 42.

3 David Romano, "The Future of Kirkuk," *Ethnopolitics*, vol. 6, no. 2 (2007), pp. 265 - 283.

4 Ashley Heacock, *Conflict in Kirkuk: Understanding Ethnicity* (2010), accessed on 15/5/2016, at: http://bit.ly/2gafK5y

مشكلة كركوك شائكة، ذات أبعاد ومستويات مختلفة: محلية ووطنية، وإقليمية ودولية أيضًا؛ محليًّا، يدور النزاع بين الطوائف الإثنية الرئيسة الثلاث (الأكراد، والعرب، والتركمان)، والكلدو آشوريين المسيحيين بدرجة أقلّ. وداخل كل جماعة إثنية منافسة حادة بين أحزابها السياسية لأخذ زمام المبادرة في مجتمعها. وعلى الصعيد الوطني، فإنّ الخلافات قائمة بين بغداد وأربيل على المدينة والمحافظة[5]. وإقليميًّا، تنخرط الدول المجاورة في قضية كركوك، وخصوصًا تركيا. ودوليًّا، تشارك بعثة الأمم المتحدة بنشاط في مشكلة كركوك[6]. ومع ذلك، تكمن مشكلة كركوك في بعدين أساسيّين، هما: الوضع الإقليمي - السياسي للمدينة في العراق، وكيفية إنشاء الحكومة المحلية وإدارتها في المدينة. ويبيِّن ليام أندرسون أنّ ثلاثة عناصر تمثّل مشكلة كركوك، هي: النفط، ومستقبل المدينة، وكيفية إدارتها محليًّا[7].

> **بعد اكتشاف النفط فيها بدات الحكومات العراقية بتنفيذ سياسة التعريب في كركوك**

على الرغم من أنّ مستقبل المدينة وكيفية إدارتها هما في قلب تلك النزاعات، فإنّ دور النفط لا يمكن التغاضي عنه. ويقدَّر احتياطي حقول نفط كركوك بـعشرة مليارات برميل[8]، وهي تمثل ثاني أكبر حقول النفط في البلد، وتمثّل 20 في المئة من الاحتياطي الإجمالي للنفط العراقي[9]؛ لذلك، تُعَد المدينة واحدة من أغنى مدن العالم؛ إذ تمثّل ثرواتها من الموارد الطبيعية من النفط والغاز 4 في المئة من الاحتياطي العالمي[10].

5 من الآن فصاعدًا تُستخدمَ كلمة "المدينة" للتعبير عن محافظة كركوك كلها وليس مركز المحافظة فقط.

6 Stefan Wolff, "Governing (in) Kirkuk: Resolving the Status of a Disputed Territory in post-American Iraq," *International Affairs,* vol. 86, no. 6 (2010), pp. 1361 - 1379.

7 Liam Anderson, "Power-Sharing in Kirkuk: The Need for Compromise," in: Joanne McEvoy & Brendan O'Leary (eds.), *Power Sharing in Deeply Divided Places* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2013), pp. 364 - 385.

8 Tuğçe Varol Sevim, "Rethinking Past, Today and Future of Kirkuk and Its Black Gold," *European Journal of Research on Education*, Special Issue (2014), pp. 12 - 16.

9 Liam Anderson & Gareth Stansfield, *Crisis in Kirkuk: The Ethnopolitics of Conflict and Compromise* (Philadelphia: University of Pennsylvania Pres, 2009), p. 137.

10 S. Bilson et al., *Kirkuk: Reaching a Comprehensive Settlement for a Disputed Province* (2011), accessed on 5/11/2016, at: http://bit.ly/2gayty7

وهكذا، يجعل النفط قضية كركوك فريدة، مقارنةً بالمدن الأخرى المتنازع فيها في جميع أنحاء العالم. وباختصار، فإنّ الأبعاد التاريخية والسياسية والاقتصادية لمشكلة كركوك تجعل دراسة حالة كركوك فريدةً ومميّزةً، ولكنها في الوقت نفسه صعبة ومعقدة.

ومع ذلك، يرى ستيفان وولف أنّ قضية كركوك تتشابه مع قضية منطقة برجكو في البوسنة؛ إذ تُعدّ كلتا المنطقتين من المناطق المتنازع فيها بين جماعات مختلفة داخل دولة ذات سيادة[11]. كركوك متنازع فيها من جهة بغداد وأربيل، وبرجكو يتنازع فيها الاتحاد الكرواتي المسلم وجمهورية صربسكا في البوسنة. وفي كلتا الحالتين، فإنّ بؤرة التوتر هي داخل الدولة الواحدة. وقد بقيت برجكو منقسمة؛ إذ تُركت مسألة الحكم فيها من دون حلّ في اتفاق دايتون للسلام[12]. وفي كلتا المدينتَين، لم يتمّ التوصل إلى حلّ يحسم النزاع. فقد مُنِحَت برجكو وضعًا خاصًّا، وذلك بفضل المحكّمين الدوليين، ولم تُحسَم، كذلك، قضية كركوك بعدُ. وثمّة مثال آخر ذو صلة بحالة كركوك هو حالة موستار (في البوسنة) التي تشبه كركوك في تنوعها قبل الحرب والانقسام. لكن في وقت تقدم فيه هاتان الحالتان مقارنة جيدة، فإنّ التنوع العرقي والديني في كركوك أكبر ممّا فيهما. والأهمّ من ذلك أنّ مدينة كركوك هي الوحيدة التي فيها موارد طبيعية وافرة من بين تلك المدن، على نحوٍ يجعلها فريدة من نوعها بين النزاعات التي تدور حول ملكية الأراضي[13].

يمكن عوامل عديدة، مثل العرق والدين واللغة، أن تكون من السمات المميزة للمجتمعات المنقسمة. وكما يرى بنيامين رايلي، فإنّ المجتمع المنقسم "يتّسم بالتنوُّع العرقي؛ إذ تكون الإثنية هي الانقسام البارز فيه سياسيًّا، ويتم تنظيم المصالح حول الانقسام الإثني لأغراض سياسية"[14]. ويُعرِّف ليبهارت "المجتمع المنقسم بعمق"، قائلًا: "إنه مجتمع منقسم بشدة، على أسس دينية أو عقائدية أو لغوية أو ثقافية أو عرقية أو عنصرية، ويتم تنظيم الأحـزاب السياسية، وجماعات المصالح، ووسائل الإعـلام حول تلك الأسس"[15]. ويتفق معه أدريان غيلك، مبينًا أنّ "المجتمعات المنقسمة بعمق تتميز بغياب التوافق والإجماع في الآراء بشأن إطار لاتخاذ القرارات والعملية السياسية المتنازع فيها، كما أنّ الممثِّلين السياسيين لإحدى الجماعات العرقية، على الأقل، يطعنون في شرعية نتائج العملية السياسية عـادة"[16]. من ناحية أخرى، تقول أليسون مكولوتش: "عندما تصبح العضوية في جماعة عرقية مسيّسة على نحو علني، وعندما تستمر العلاقات بين الجماعات العرقية بطريقة عدائية، ويحتمل أن تكون عنيفة، يمكن القول إنّ النظام السياسي منقسم بعمق"[17].

البقاء على الوضع الراهن ليس حلًّا لمحافظة كركوك. وإجراء عملية انتخابية واحدة فقط خلال اثنتي عشرة سنة على مستوى المحافظة (في حين عُقِدت في المحافظات الأخرى ثلاث عمليات انتخابية في الأعوام 2005 و2009 و2013)، هو مؤشر واضح إلى عمق الخلافات بين المجموعات العرقية الرئيسة الثلاث في ما يتعلق بإدارة المدينة. لذا، لا تحتاج المدينة إلى وضع أوضح على المستويين القانوني والسياسي بشأن مستقبلها الإداري فحسب، بل في ما يتعلق بالحكم المحلي بين جماعاتها العرقية أيضًا.

بناءً على ذلك، جرى تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة. في المحور الأول، سأقدم لمحة عامة عن تاريخ كركوك، ابتداءً بالعصور القديمة حتى سقوط نظام صدام حسين عام 2003. ثمّ يأتي الكلام على التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المدينة في بداية القرن العشرين، وظهور الخطوط العرقية في المدينة، واندلاع التنافس السياسي والعسكري الكردي - العربي المتعلّق بالمدينة أيضًا. والفرضية المطروحة في هذا المحور هي أنّ الجذور العرقية في المدينة تتشابك تشابكًا وثيقًا مع اكتشاف النفط؛ إذ أدّى هذا الاكتشاف إلى اتّباع سياسة التعريب من مختلف الحكومات العراقية المتعاقبة. أمّا في المحور الثاني، فأبيّن الانقسام والاستقطاب اللذَين ظهرا في فترة ما بعد عام 2003، كما أقدّم عرضًا مختصرًا للحلول التي وضعها القانون الانتقالي الإداري والدستور العراقي لقضية كركوك. وأمّا المحور الأخير فأخصصه لمناقشة الإستراتيجيات المختلفة التي تستخدمها الحكومات للتعامل مع الاختلافات العرقية والدينية. وأؤكد أنه يجب تجنُّب وضع حلّ أحادي الجانب لقضية كركوك، وأنّ الحل يجب أن يكون توافقيًّا يُرضي جميع الأطراف المعنية في المدينة، لتحقيق الاستقرار السياسي، وللحفاظ على التنوُّع في المدينة. ويستند هذا الاستنتاج إلى الوثائق القانونية العراقية؛ مثل الدستور، والقوانين الصادرة من مجلس النواب العراقي، وكذلك إلى تقارير وسائل الإعلام والدراسات المتاحة حول كركوك.

11 Wolff, p. 1364.

12 Carl Dahlman & Gearóid Ó. Tuathail, "Broken Bosnia: The Localized Geopolitics of Displacement and Return in Two Bosnian Places," *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 95, no. 3 (2005), pp. 644 - 662.

13 Anderson & Stansfield (2009), p. 9.

14 Benjamin Reilly, *Democracy in Divided Societies: Electoral Engineering for Conflict Management* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), p. 4.

15 Arend Lijphart, "Self-Determination versus pre-Determination of Ethnic Minorities in Power-Sharing Systems," in: Will Kymlicka (ed.), *The Rights of Minority Cultures* (Oxford: Oxford University Press, 1995), p. 276.

16 Adrian Guelke, *Politics in Deeply Divided Societies* (Cambridge: Polity, 2012).

17 Allison McCulloch, *Power-Sharing and Political Stability in Deeply Divided Societies* (London and New York: Routledge, 2014), p. 3.

جذور الانقسام في كركوك: النفط والتعريب

كان اكتشاف النفط في كركوك عام 1927 نقطة تحوّل في تاريخ المدينة. في تشرين الأول/ أكتوبر 1927، اكتشفت شركة البترول التركية التي شُكِّلت في عام 1911 على أيدي الأتراك العثمانيين، النفط في حقل "بابا كوركور" بمدينة كركوك[18]. كان الحقل يحتوي احتياطيًا نفطيًا يبلغ نحو 16 مليار برميل آنذك[19]. وكان اكتشاف هذه الكمية الكبيرة من النفط سببًا رئيسًا لضم كركوك إلى المملكة العراقية في عام 1925، بوصفها جزءًا من ولاية الموصل[20]. وكان هذا الاكتشاف سببًا رئيسًا، أيضًا، لإقناع البريطانيين بوقف دعمهم لإقامة دولة كردية مستقلة[21]. يُذكَر أنّ شركة البترول التركية كانت تعلم بوجود النفط في المنطقة، ولكن الاستغلال المنظم لحقول كركوك النفطية لم يبدأ حتى آذار/ مارس 1925، وبدأ تدفق النفط من حقل بابا كوركور في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1927. وبحلول عام 1927، أصبح جليًّا للحكومة العراقية التي كانت واقعة تحت الانتداب البريطاني (1920-1932)، أنّ كركوك تقع على احتياطي نفطي ضخم. ولكن في الوقت نفسه، أدركت الحكومة أنّ العرب هم الأقلية في المدينة، فعملت على تعزيز قوتها من خلال زيادة عدد السكان العرب في المحافظة بالتدريج. وبسبب هذا الاكتشاف، تحوّل التاريخ الطويل من التنوع والتعايش السلمي بين تلك المجتمعات إلى الانقسام والصراع، ولا سيما بعد البدء باتباع سياسة التعريب السيئة الصيت تجاه المدينة.

حالما حدث ذلك الاكتشاف، وحالما أصبحت كركوك مركز صناعة النفط في العراق، بدأت المرحلة الأولى من التعريب. فكان الهدف من سياسة التعريب المتعمَّدة هو تغيير ثقافة المدينة وهويتها؛ من مدينة متنوعة بمختلف مكوناتها، إلى مدينة تطغى عليها الهوية والثقافة العربيتان. اتبعت الحكومات العراقية كافةً هذه السياسة بعد اكتشاف النفط في المدينة، واستمرت حتى سقوط نظام البعث في عام 2003. وأصبحت القوميتان الكردية والتركمانية في المدينة هما الهدفين الرئيسين لهذه السياسة.

نظرًا إلى وجود شركة نفط العراق في المدينة، بدأ الناس في الانتقال من جميع أنحاء العراق إلى المدينة، للعمل في حقول النفط وفي المشاريع الأخرى ذات الصلة بالنفط. ومن ثمّ، زاد عدد سكان كركوك سريعًا؛ فمثلًا، قُدِّر عدد موظفي الشركة وعائلاتهم في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي بنحو 30 ألف شخص، وهو ما يعني أنها كانت تمثّل ما بين 30 و40 في المئة من سكان كركوك آنذاك[22]. وبعبارة أخرى، كان عدد سكان المدينة نحو 25 ألف نسمة في منتصف العشرينيات، ولكنّ هذا العدد ازداد إلى أكثر من 120 ألف نسمة في تعداد عام 1957[23]. وكان السبب في هذا النمو السكاني السريع هو حاجة شركات النفط إلى الكوادر من ذوي الخبرة والفنيين المدرَّبين تدريبًا عاليًا، وهم الذين كانت أغلبيتهم من القومية العربية مع قلة قليلة من القومية الكردية. كان هذا مبررًا مناسبًا للحكومة لجلب الناس من الأجزاء الأخرى من العراق إلى كركوك. وأُنشِئت أحياء جديدة لدعم العمال الجدد، واستوطنت أعداد كبيرة من العرب كركوك وضواحيها، فحدث تغيير ديموغرافي واجتماعي واسع النطاق في المدينة[24].

استمرت سياسة التعريب بالتدريج وعلى نحو متزايد، وخصوصًا بعد انقلاب عام 1958 الذي أطاح الحكم الملكي في العراق، ثمّ اندلاع الصراع المسلح بين الحركة الكردية والحكومة العراقية "الجديدة" في عام 1961. ومثّلت الهيمنة العددية التي أظهرها إحصاء عام 1957 للكرد في كركوك (جدول: مقارنة إحصاءات الجماعات العرقية في كركوك) "تهديدًا إستراتيجيًّا مهمًّا" من وجهة نظر الحكومة[25]. وفي عام 1963، طالب الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة الملا مصطفى البارزاني الحكومة العراقية بأن تعترف رسميًّا بالحكم الذاتي للأكراد ضمن حدود ولاية الموصل القديمة، شاملة حقول نفط كركوك، باستثناء مدينة الموصل نفسها[26]، ولكنّ هذا الطلب رُفِض. ونتيجةً لذلك، استؤنفت الثورة الكردية مرةً أخرى. ثمّ كثّفت الحكومة العراقية جهودها الهادفة إلى إضعاف الوجود الكردي في المدينة وتقليصه، لضمان حماية المناطق القريبة من خطوط الأنابيب التي تمتد من كركوك إلى الجنوب الغربي؛ لذلك، دُمِّرت عدة قرى كردية بالقرب من حقول النفط، ووُطِّنت قبائل عربية فيها بدلًا من الأكراد. واتُّبعت إستراتيجيات أخرى في إطار عمليات التعريب وتقليص نسبة الأكراد خلال الفترة 1963 - 1968. فمثلًا، ألحقت الحكومة منطقة الحويجة (كان عدد سكانها 27705 نسمة بحسب تعداد عام 1957) بمحافظة كركوك خلال تلك الفترة.

18 سُمِّيت شركة البترول التركية TPC في ما بعد، وشركة نفط العراق IPC في عام 1929.

19 Amy Myers Jaffe, *Iraq's Oil Sector: Past, Present and Future* (2007), p. 21, accessed on 10/4/2017, at: http://bit.ly/2gujBYp

20 Galleti, p. 22.

21 Patricia Letayf, "An Ethnic Tug-of-War? The Struggle over the Status of Kirkuk," NIMEP Insight (2011), p. 66, accessed on 15/5/2012, at: http://bit.ly/2gama4P

22 Arbella Bet-Shlimon, "Provincial Histories of Twentieth-Century Iraq: Reflections on the Research Process," *TAARII Newsletter* (2011), p. 12, accessed on 6/6/2016, at: http://bit.ly/2xxRQni

23 Arbella Bet-Shlimon, "The Politics and Ideology of Urban Development in Iraq's Oil City Kirkuk, 1946–58," *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*, vol. 33, no. 1 (2013), p. 28.

24 Anderson & Stansfield, pp. 32 - 34.

25 Liam Anderson, *Federal Solutions to Ethnic Problems: Accommodating Diversity* (London: Routledge, 2012), p. 13.

26 David McDowall, *A Modern History of the Kurds* (London and New York: I.B. Tauris, 2004), p. 314.

وخلال تلك الفترة أيضًا، هدمت الحكومة بعض الأحياء الكردية في المدينة، واضطُر بعض سكانها إلى مغادرة المدينة. كما نقلت الحكومة كثيرًا من معلمي المدارس الابتدائية والثانوية من جنوب العراق ووسطه قسرًا إلى المدينة. وطُرِدت أعداد كبيرة من العمال الكرد في شركة النفط من وظائفهم، وحلّ محلهم عمال عرب. وغُيِّرت أسماء المدارس والشوارع في المدينة إلى اللغة العربية، وكان استخدام اللغة العربية في ازدياد، نتيجة "جهد بغداد لتعزيز اللغة العربية في التعليم الابتدائي والثانوي في المناطق ذات الأغلبية غير العربية"[27]، حتى إنّ اسم المدينة غُيِّر من كركوك إلى "التأميم".

في عام 1970، توصلت الحركة الكردية وحكومة البعث إلى اتفاقية 11 آذار/ مارس التي كان من المفترَض أن تمنح الأكراد صلاحيات واسعة، من خلال منحهم الحكم الذاتي في المناطق ذات الأغلبية الكردية. وكان من المفترض أن تُتوَّج الاتفاقية بإجراء استفتاء أو تعداد لتحديد حدود منطقة الحكم الذاتي. ولكن لم يتم إجراء الاستفتاء ولا التعداد. واتهم الملا مصطفى الحكومة بإعادة توطين العرب في كركوك وغيرها من المناطق المتنازع فيها؛ مثل خانقين وسنجار، وأعلن أنه "لن يقبل نتائج التعداد إذا كانت تشير إلى وجود أغلبية عربية"[28]. وهكذا فشلت اتفاقية عام 1970 بسبب قضايا الحدود عمومًا، وكركوك خصوصًا، واستؤنفت الحرب بين الحركة الكردية والحكومة العراقية بقيادة حزب البعث. هُزِم الأكراد عسكريًّا بسبب "اتفاقية الجزائر" التي أُبرِمت في آذار/ مارس 1975 بين العراق وإيران؛ إذ سحبت إيران بموجبها دعمها للكرد، وتسبَّب هذا الأمر في هزيمة الحركة الكردية في العراق بقيادة البارزاني وانهيارها. بعد ذلك، كثّف البعثيون جهودهم في تنفيذ سياسة التعريب لضمان وجود أغلبية عربية في كركوك.

في هذه الفترة، ضيَّقت الحكومة على الأكراد من الناحيتين الاقتصادية والتجارية؛ فلم يُسمَح للأكراد بشراء العقارات في أيّ وضع من الأوضاع كان. وفي المقابل، كانوا يستطيعون بيع ممتلكاتهم، ولكن للعرب فقط[29]. وإضافةً إلى ذلك، ومن أجل حَثّ العوائل الكردية على مغادرة المدينة والانتقال للعيش في المدن الأخرى في جنوب العراق أو وسطه، عرضت الحكومة مكافأة مالية لأيّ شخص يبدي الاستعداد للقيام بذلك[30]. وفي المقابل، قدمت عشرة آلاف دينار عراقي وقطعة أرض سكنية لأيّ عائلة عربية على استعداد للانتقال إلى كركوك من جنوب العراق[31]. ونتيجةً لتلك السياسة، انتقل آلاف العرب إلى المدينة ليعيشوا في كركوك على نحو دائم. وخلال تلك المرحلة، بدأ نظام البعث في إعادة رسم حدود محافظة كركوك، في محاولة واضحة لضمان أغلبية عربية. فوفقًا للمرسوم الجمهوري رقم 608، الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1975، فُصِلت من المحافظة عدّة مناطق تقطنها أغلبية كردية وذات كثافة سكانية عالية: جمجمال (50 ألف نسمة)، وكلار (50 ألف نسمة)، وكفري (30 ألف نسمة)، وطوز خورماتو (80 ألف نسمة)، ومن ثمّ أُلحقت بالمحافظات الأخرى، وهي السليمانية وديالى وصلاح الدين. ومن بين الإجراءات الأخرى المتعمَّدة التي اتبعتها الحكومة لتحقيق الاستيعاب العرقي مَنْح مكافآت مالية للعرب الذين يتزوجون نساءً كرديات[32].

في عقد الثمانينيات، اشتدت حملات التعريب على نحو لا يوصف، وخصوصًا بعد تعيين علي حسن المجيد أمينًا عامًّا لمكتب الشمال لحزب البعث الذي اتخذ من كركوك مقرًا له. شرع المجيد في عملياته بحملة إبادة جماعية في حق الأكراد في المدينة، وفي المدن الكردية الأخرى. سُمِّيت تلك الجرائم "حملات الأنفال"، وبدأت بعدة مراحل[33]. وقد استهدفت المرحلة الثالثة من "الأنفال" (7-20 نيسان/ أبريل 1988) - وهي الأكثر عنفًا - مناطق كرميان وكركوك، وكان الهدف منها هو هدم جميع القرى الكردية في محافظة كركوك، والتخلص من سكانها لاستكمال عملية التعريب[34]. وبحسب تقرير شامل لمنظمة هيومن رايتس ووتش بعنوان "الإبادة الجماعية في العراق: حملة الأنفال ضد الأكراد"، نُشر في عام 1993، قُتِل نحو 100 ألف كردي عام 1988 بطريقة منهجية ومدروسة بسبب انتمائهم العرقي.

استمرت سياسة التعريب في التسعينيات حتى سقوط حزب البعث في عام 2003. واعتمدت الحكومة البعثية في هذه الفترة، على سبيل المثال، سياسة عرقية ضيقة ضد القوميات غير العربية هي سياسة "تصحيح القومية". فقد وزَّع النظام على الأكراد والتركمان والآشوريين استمارات "تصحيح القومية"، طالبًا منهم تغيير قوميتهم وتسجيل أنفسهم عربًا[35]. ووفقًا لتقرير أصدرته هيومن رايتس ووتش عام 2003، بلغ عدد النازحين من غير العرب من مدينة كركوك وضواحيها خلال الفترة 1991 - 2003، ما بين 120 ألفًا و200 ألف، كان أغلبهم يعيشون أوضاعًا قاسيةً في المخيمات بإقليم كردستان.

27 Arbella Bet-Shlimon, "Group Identities, Oil, and the Local Political Domain in Kirkuk: A Historical Perspective," *Journal of Urban History*, vol. 38, no. 5 (2012), p. 921.

28 McDowall, p. 329.

29 Nouri Talabany, *Iraq's Policy of Ethnic Cleansing: Onslaught to Change National/ Demographic Characteristics of the Kirkuk Region* (1999), p. 35, accessed on 20/2/2016, at: http://bit.ly/2gayty7

30 Anderson & Stansfield, p. 38.

31 Anderson, "Power-Sharing in Kirkuk," pp. 364 - 385.

32 McDowall, p. 340.

33 اقتُبست كلمة "الأنفال" من سورة "الأنفال" في القرآن الكريم.

34 جبار قادر، **قضايا كردية معاصرة: كركوك – الأنفال - الكرد وتركيا** (أربيل: دار آراس للطباعة والنشر، 2006)، ص 124 - 125.

35 Human Rights Watch, *Claims in Conflict: Reversing Ethnic Cleansing in Northern Iraq, HRW*, 2/8/2004, p. 15, accessed on 10/4/2017, at: http://bit.ly/2gtWywM

وكانت آثار التعريب "مذهلة" بوجه عامّ. أدّت تلك السياسة إلى تغيير ديموغرافية المدينة من خلال تغيير التركيبة العرقية في كركوك وتقليل مساحتها الجغرافية من 20 ألف كيلومتر مربع في الثلاثينيات من القرن الماضي، إلى 9679 كيلومترًا مربعًا اليوم (قُلِّصت مساحتها إلى النصف تقريبًا)[36]. وبحلول عام 1987، أصبحت المدينة ذات طابع قومي عربي. فقد أصبح العرب يمثّلون الأغلبية السكانية في المحافظة[37].

يقدّم الجدول الآتي البيانات المأخوذة من ثلاثة تعدادات رسمية أُجريت في العراق منذ عام 1957، وهي توضح تأثير سياسات التعريب المتمثلة بارتفاع نسبة السكان العرب على حساب الأكراد والتركمان في كركوك.

جدول: مقارنة إحصاءات الجماعات العرقية في كركوك (خلال الفترة 1957-1977-1997)

جماعات عرقية	1957		1977		1997	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الكرد	187593	48	184875	38	155861	21
العرب	109620	28	218755	45	596544	72
التركمان	83371	21	80347	17	50099	7
مجموع	388829		483977	100	752747	100

المصدر:

Liam Anderson & Gareth Stansfield, *Crisis in Kirkuk: The Ethnopolitics of Conflict and Compromise* (Philadelphia: University of Pennsylvania Pres, 2009), p. 43.

ثمّة تأثير سلبي آخر للتعريب؛ من جهة أنّه أدّى دورًا سلبيًّا في تكريس أسس العرقية والقومية بين المجموعات في المدينة. والآن، لدى كل مجموعة من المجموعات العرقية الرئيسة الثلاث في المدينة (الأكراد، والعرب، والتركمان) رواياتها العرقية الخاصة، لإثبات أنّ المدينة تعود إليها تاريخيًّا.

مهمٌّ، أيضًا، أن نلاحظ تأثير التوترات والعنف الطائفي بين الأكراد والتركمان في تموز/ يوليو 1959 في تحويل النزاع إلى نزاع إثني في المدينة في منتصف القرن العشرين. وللاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لانقلاب 1958 (الذي عُرِف بثورة 14 تموز/ يوليو 1958 لاحقًا)، قرّر الحزب الشيوعي العراقي (وكان بعض قادته من الكرد) تنظيم مسيرة في كركوك في 14 تموز/ يوليو 1959. وكان التركمان يخطّطون أيضًا لتنظيم مسيرة خاصة بهم في اليوم نفسه، ردًّا على التظاهرة الكردية في ما يبدو[38]. تواجهت المسيرتان في وسط المدينة، وأُطلِقت نيران بالقرب من مقهى تركماني، فأثار ذلك المتظاهرين الأكراد الشيوعيين، فاندلعت الفوضى والعنف. هاجم المتظاهرون الأكراد (الذين انضم إليهم الجنود الأكراد في إحدى فرق الجيش في كركوك) المقهى، واستمرت الهجمات على المحالّ والمنازل التركمانية الأخرى يومين. وكانت نتيجة هذه الحادثة المأساوية مقتل 32 شخصًا (28 منهم من التركمان)، وجرح 130 آخرين، وتدمير 120 منزلًا ومقهى ومخزنًا أو نهبها[39]. وأدت هذه الحادثة إلى العنف الطائفي والاستقطاب في المدينة لأول مرة من خلال تعبئة الناس حول الهويات الإثنية. وكان هذا أول صراع عرقي عنيف حول قضايا السلطة والموارد في المدينة.

كركوك: مجتمع عميق الانقسام

بعد عام 2003، بدأ وضع سياسي جديد في العراق وفي كركوك أيضًا. في مطلع آذار/ مارس 2003، رفض البرلمان التركي السماح بمرور القوات الأميركية عبر تركيا إلى شمال العراق لفتح جبهة ثانية في الشمال. وكانت هذه فرصة جيدة بالنسبة إلى الكرد لإثبات ولائهم للولايات المتحدة[40]. سقطت مدينة كركوك في 10 نيسان/ أبريل 2003، ودخل عشرة آلاف عنصر من قوات البشمركة إلى المدينة. وكان لتجربتهم في إدارة إقليم كردستان منذ عام 1991 دور مهمّ في تعزيز السلطتين السياسية والعسكرية الكرديتين في المدينة. وكما ذكرتُ سابقًا، كان عدد السكان العرب في كركوك قد ازداد ازديادًا كبيرًا نتيجة لسياسة التعريب، ولكن، بعد سقوط نظام البعث في عام 2003، عادت عشرات الآلاف من النازحين الكرد والتركمان إلى كركوك من المناطق

36 Liam Anderson, "Power-Sharing in Kirkuk: Conflict or Compromise?," paper presented at the Globalization, Urbanization and Ethnicity Conference, Queen's University, Ottawa, 3-4/12/2009, p. 30.

37 Denise Natali, "The Kirkuk Conundrum," *Ethnopolitics*, vol. 7, no. 4 (2008), p. 435.

38 Bet-Shlimon, "Group Identities," p. 926.

39 Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Rvolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed Classes and Its Communists, Bathists and Free Officers* (Princeton: Princeton University Press, 1978).

40 Isaac J. Peltier, *Surrogate Warfare: The Role of American Special Forces* (2005), p. 24, accessed on 12/6/2016, at: https://goo.gl/EfjhLZ

الأخرى؛ في محاولة لاستعادة التوازن الديموغرافي في المدينة. وسهَّلت القيادة الكردية عودة أكثر من 100 ألف شخص كردي إلى المدينة، وأصرّت السلطات على إخراج نحو 80 ألفًا من العرب من المدينة[41].

بعد عام 2003، بدأت معركة الأرقام على نحو مكثف. كانت كل مجموعة تبالغ في تقدير عددها عمدًا، وتدَّعي أنها تمثِّل الأغلبية في المدينة. ومع ذلك، فإنّ عدد سكان كركوك، والعدد النسبي للمجموعات العرقية في البلاد عمومًا، غير معروفين في الوقت الراهن، ولا يمكن تقديرهما إلّا من خلال بعض المؤشرات؛ وذلك لغياب أرقام موثوق بها منذ إحصاء عام 1957، الذي يُعدّ من الإحصاءات أو التعدادات غير المسيسة نسبيًّا، وليس لدى المجموعات الثلاث الرئيسة جدال عميق حول صحته. وتقدِّر مجموعة الأزمات الدولية[42]، تعداد سكان محافظة كركوك بنحو 1.5 مليون نسمة؛ يعيش 800 ألف منهم داخل المدينة، والبقية تعيش في الأقضية والنواحي التابعة لها. ويشكّل الأكراد الأغلبية في الوقت الراهن عمومًا[43]. ومما يدل على الأغلبية الكردية في المدينة نتائج الانتخابات المتعاقبة التي أجريت منذ عام 2005 في المحافظة، فقد أظهرت أنّ الأحزاب الكردية هي الفائز الأكبر فيها. وعلى سبيل المثال، فازت الأحزاب الكردية بنسبة 59 في المئة من الأصوات، وبـ 26 مقعدًا من أصل 41 مقعدًا في مجلس محافظة كركوك[44]. أضف إلى ذلك أنّ الأحزاب الكردية في المحافظة فازت بـثمانية مقاعد من المقاعد الثلاثة عشر المخصصة لمحافظة كركوك في مجلس النواب العراقي، في حين حصل العرب على مقعدين، والتركمان على مقعدين أيضًا، وكان المقعد الأخير من نصيب المسيحيين الذين حصلو عليه وفق نظام "الكوتا"؛ لذلك، على الرغم من غياب إحصاء رسمي موثوق به في الوقت الحالي، تشير نتائج الانتخابات إلى أنّ الكرد هم الأغلبية العددية، مقارنةً بالمجموعات الأخرى.

بعد عام 2003، اتفقت الأطراف العراقية على اقتسام السلطات على مستوى الدولة، لكنها لم تتمكّن من التوصل إلى تفاهم مماثل بشأن وضع كركوك. كان الخلاف الرئيس حول كركوك بين الجماعات العرقية الرئيسة الثلاث يتعلق بإدارة المحافظة[45]. ومنذ عام 2003، شُكِّلت ثلاثة مجالس للمحافظة في المدينة، ضمت كل الأطراف الموجودة في إدارة المدينة، ومن ثمّ انبثقت من تلك المجالس حكومات محلية.

41 Adeed I. Dawisha, "Democratic Institutions and Performance," *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 3 (2005), p. 42.

42 International Crisis Group, *Iraq and the Kurds: The Brewing Battle over Kirkuk*, Report no. 56 (July 18, 2006), p. 2, accessed on 10/4/2017, at: http://bit.ly/2xynHo5

43 Anderson, "Power-Sharing in Kirkuk: The Need for Compromise," p. 13.

44 Dawisha, p. 42.

45 Natali, p. 433.

واستمرت الحكومة الأولى نحو ستة أشهر بين حزيران/ يونيو 2003 وكانون الأول/ ديسمبر 2003. وخلال هذه الفترة، عيَّن الجيش الأميركي 30 عضوًا بطريقة غير مباشرة في المجلس البلدي لإدارة كركوك. وشُكِّل هذا المجلس من خمس كتل (الكرد، والعرب، والتركمان، والمسيحيين، والمستقلين)، ومُثِّل كل مُكوّن بستة أعضاء[46]. وشغل الكرد خمسة من المقاعد الستة التي كانت مخصصة لكتلة المستقلين. وتمّ توسيع الحكومة الثانية، واستمرت خلال الفترة من كانون الثاني/ يناير 2004 حتى كانون الثاني/ يناير 2005. وكانت تسمى "مجلس المحافظة" الذي تألف من 40 عضوًا من كل شرائح المحافظة. وبدأت الحكومة الثالثة من كانون الثاني/ يناير 2005؛ إذ تمّ انتخاب 41 عضوًا في انتخابات عامة لمجلس المحافظة. وبعبارة أخرى، فإنّ الحكومة الثالثة القائمة منذ عام 2005 شُكِّلت بناءً على نتائج انتخابات مجالس المحافظات.

في مرحلة ما بعد عام 2003، عمل الكرد على نحو وثيق مع قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية لمعالجة قضية كركوك، وأسفرت جهودهم عن تبني المادة 58 من "قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية" عام 2004[47]، التي أوجبت على الحكومة الفيدرالية العراقية التحرك بسرعة لرفع الظلم الذي سببته ممارسات النظام السابق. وحددت المادة كيفية تصحيح سياسة التعريب من خلال عملية التطبيع لتسوية مشكلة إدارة المناطق المتنازع فيها. وحددت المادة خطوات التطبيع؛ ومنها: عودة النازحين، واستعادة ممتلكاتهم ومنازلهم، وإعادة الحدود الإدارية للمدينة إلى عهدها السابق، أي تغيير الحدود الإداريـة لكركوك إلى حـدود ما قبل عام 1976. وأخَّرت المادة التسوية النهائية للأراضي المتنازع فيها إلى حين تصديق الدستور الدائم.

في عام 2005، تمّ تصديق الدستور العراقي الجديد. وحلَّت المادة 140 محلّ المادة 58 في "قانون إدارة الدولة". ووضعت المادة 140 ثلاث خطوات من أجل معالجة قضية كركوك والمناطق الأخرى المتنازع فيها، هي: التطبيع، فالتعداد السكاني، ثمّ الاستفتاء لتحديد رغبة مواطني كركوك بشأن مستقبل مدينتهم وتقرير مصيرها. أمّا الخيارات المنطقية لسؤال الاستفتاء التي يمكن أن تُستنبَط من روح المادة وفحوى نصها، فهي متعلّقة بالأسئلة التالية: هل يريد سكان كركوك البقاء تحت سلطة الحكومة المركزية؟ أم هل تصبح إقليمًا فيدراليًّا متمتعًا بحكم ذاتي؟ أم هل تنضم إلى إقليم كردستان؟

46 Shak Hanish, "The Kirkuk Problem and Article 140 of the Iraqi Constitution," *Digest of Middle East Studies*, vol. 19, no. 1 (2010), p. 18.

47 Nazar Janabi, "Kirkuk's Article 140: Expired or not?" The Washington Institute, 30/1/2008, accessed on 9/11/2016, at: https://goo.gl/NGeVg4

وفق المادة 140، على السلطة التنفيذية أن تتخذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ مقتضيات المادة 58 بشأن المناطق المتنازع فيها التي تمتد، كما يشير إلى ذلك بيتر بارتو، عبر الخط الشمال الغربي - الجنوب الشرقي من سنجار على الحدود العراقية - السورية إلى خانقين ومندلي على الحدود العراقية - الإيرانية، مع محافظة كركوك التي تُعدّ بؤرة النزاع[48]. بعبارة أخرى، ليست المادة 140 محدَّدة بقضية كركوك فقط، ولكنها تتعامل مع جميع المناطق المتنازع فيها في البلاد، وهي تتمثل بمحافظات الموصل، وصلاح الدين، وديالى، وكركوك.

تتطلب عملية التطبيع إعادة توطين العرب في مناطقهم الأصلية عودة الكرد والتركمان المطرودين إلى كركوك، وتغيير الوحدات الإدارية في كركوك إلى حدودها ما قبل عام 1976[49]؛ أي إنه يجب أن تعاد إلى محافظة كركوك الأقضية الأربعة (جمجمال، وكلار، وكفري، وطوز خورماتو) التي ألحقها النظام البعثي بالمحافظات المجاورة لكركوك في عام 1975. كان ينبغي إجراء الاستفتاء بحلول الموعد النهائي المنصوص عليه في عام 2007، ولكن عملية التكريد التي بدأت منذ عام 2003 هي المشكلة الكبيرة أمام تطبيق المادة 140، وهم يتهمون حكومة إقليم كردستان بتشجيع الكرد على العودة إلى كركوك، لتغيير التركيبة الإثنية في المدينة؛ من أجل ضمان الأغلبية في حال إجراء الإحصاء والاستفتاء. وبطبيعة الحال، يرفض الكرد هذه التهمة.

أضف إلى ذلك مشكلات أخرى، منها غموض جوانب الاستفتاء في المادة 58 من قانون إدارة الدولة والمادة 140؛ وذلك لأنهما لم توفِّرا المتطلبات أو الخطوات المحددة بشأن كيفية إجرائه. وتشير إليزابيث فيريس وكيمبرلي ستولتز إلى ثلاث نقاط في هذا الصدد: أولًا، لغة المادة 140 غامضة بخصوص المناطق التي يمكن أن يشملها الاستفتاء مع كركوك، وهذا بسبب الافتقار إلى تحديد "المناطق المتنازع فيها" وتعريفها في الدستور. ثانيًا، صعوبة التنبؤ بنتيجة الاستفتاء. وأخيرًا، الخلاف في التسجيل، أو أهلية الناخبين، وهو أمرٌ يمكن أن يمنع التصويت طوال سنوات، إن لم يكن إلى أجل غير مسمّى. وعلاوةً على ذلك، لم تصل المجتمعات المحلية في كركوك إلى أيّ تسوية مناسبة لمستقبل مدينتها، ولديها وجهات نظر متضاربة بهذا الشأن[50]. وهكذا، لا يزال الوضع المستقبلي للمدينة من دون حلٍّ، ولم يكن الدستور المؤقت تحت سلطة الائتلاف المؤقتة ولا الدستور العراقي الدائم لعام 2005 قادرين على حلّ مشكلة كركوك.

48 Peter Bartu, "Wrestling with the Integrity of a Nation: The Disputed Internal Boundaries in Iraq," *International Affairs*, vol. 86, no. 6 (2010), p. 1330.

49 Natali, p. 436.

50 Elizabeth Ferris & Kimberley Stoltz, *The Future of Kirkuk: The Referendum and Its Potential Impact on Displacement* (The Brookings Institute and University of Bern, 2008), p. 3, accessed on 24/9/2017, at: http://brook.gs/2zgfqHk

هكذا تُظهر الأحداث السياسية لمرحلة ما بعد عام 2003 أنّ كركوك مدينة منقسمة سياسيًا بقدر كبير؛ لذلك استنتج ليام أندرسون وغريث ستانسفيلد أنّ كركوك هي "المدينة المقسَّمة بامتياز"[51]. ويمكن أن نذهب بعيدًا ونقول إنّ كركوك ليست منقسمةً فحسب، ولكنها "منقسمة بعمق"، لأنّ تعريفات "المجتمع المنقسم" و"المجتمع المنقسم بعمق" التي تمّ ذكرها تنطبق على حالة كركوك. والأمر لا يتوقف عند هذا الحد، بل يمكن أن تصل حالة الانقسام إلى الاستقطاب. والمدن المستقطَبة، بحسب سكوت بولينز، هي المدن التي تكون فيها مجموعتان إثنيتان أو أكثر منقسمة دينيًا، أو لغويًا، أو ثقافيًا، ولا تكون أيّ مجموعة إثنية من المجموعات المتعايشة مستعدة للتنازل للآخرين[52].

وفعلًا، يَعُدّ بولينز كركوك مدينة مستقطَبة. وفي تحليل مقارن لسبع مدن مستقطبة (بروكسل، وجوهانسبرغ، وبلفاست، وسراييفو، والقدس، وبغداد، وكركوك)، يصنف بولينز هذه المدن إلى ثلاثة أنواع؛ هي: أولًا، المدن المستدامة Sustainable Cities التي تشمل بروكسل (بلجيكا)، وجوهانسبرغ (جنوب أفريقيا)، حيث هناك اقتسام للسلطة واستقرار على الصعيدين المحلي والوطني. ثانيًا، المدن الهشة Fragile Cities، مثل بلفاست (إيرلندا الشمالية)، وسراييفو (البوسنة والهرسك)؛ فهناك بعض التقدم فيهما، إلا أنّ ترتيبات الإدارة المحلية ليست مستقرة على نحوٍ كافٍ، والوضع معرض للانتكاس. ثالثًا، المدن القابلة للاحتراق Combustible Cities، وهي القدس (فلسطين)، وبغداد، وكركوك (العراق). وفي الحالات المذكورة، ليست المدن فحسب هي التي تكون محلّ نزاع، ولكن أيضًا اقتسام السلطات فيها، حيث تتنافس الجماعات العرقية في ملكية تلك المدن وأحقية إداراتها[53].

ويخلص بولينز إلى أنّ المدن المصنَّفة في المجموعة الثالثة يمكن أن تكون عقبات رئيسة أمام اتفاقات السلام الوطنية أو إدارة الصراع. وقد وصل أندرسون وستانسفيلد إلى النتيجة نفسها في تحليلهما لحالة كركوك؛ إذ يقولان: "ليس من المبالغة تأكيد أنّ مستقبل العراق يتوقف على إيجاد حلّ لمشكلة وضع كركوك"[54]. أمّا سيفيم، فيقول: "كركوك هي القلعة الأخيرة لحكومة بغداد من أجل حماية سلامة الأراضي العراقية"[55]. وهكذا ظلّت كركوك في قلب الصراعات بين الكرد والحكومات العراقية المتعاقبة، التي يُنظَر إليها دائمًا على أنها تهديد لسلامة البلد. وبناءً على ذلك، فإنّ إيجاد حلّ لمشكلة كركوك لا يعني إيجاد وسيلة لحلّ إحدى المشكلات المستعصية بالنسبة إلى

51 Anderson & Stansfield, p. 9.

52 Scott A Bollens, "Governing Polarized Cities," in: McEvoy & O'Leary (eds.), pp. 327 - 363.

53 Ibid.

54 Anderson & Stansfield, p. 4.

55 Sevim, p. 16.

المحافظة فحسب، بل بالنسبة إلى البلد بكامله. فهذا الأمر يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والسلام الدائم في المحافظة وربما في البلد أيضًا.

إستراتيجيات إدارة الاختلافات: لماذا تُقتسم السلطة؟

كما ذكرتُ من قبل، اهتم "قانون الإدارة للمرحلة الانتقالية" والدستور العراقي اهتمامًا خاصًا بحل مشكلة كركوك. هناك ضرورة ملحّة لاقتسام السلطة داخل كركوك، بغضّ النظر عن إمكان بقاء المدينة تحت سلطة الحكومة المركزية، أو أنّها ستصبح منطقة حكم ذاتي مستقل ضمن الفيدرالية العراقية، أو أنّها ستنضم إلى إقليم كردستان. وجدير بنا أن نذكر الإستراتيجيات المختلفة التي تستخدمها الحكومات للتعامل مع الاختلافات العرقية والدينية، ولإدارة الصراعات في الأماكن المنقسمة بعمق.

عادةً ما تستخدم الدول طريقتين رئيستين للتعامل مع الصراع العرقي، هما: القضاء على الاختلافات، أو إدارة الاختلافات. أمّا القضاء على الاختلافات، فيشمل: الإبادة الجماعية، والنقل الإجباري للسكان، والتقسيم Partition، والفصل Secession، والاندماج Integration، والاستيعاب Assimilation. وأمّا إدارة الخلافات، فتشمل آليات الفدرلة واقتسام السلطة[56]. ويمكن إحراز هذا التمييز بطرق مختلفة، كالآتي: "الاستيعاب"، أو "نقل السلطة وتفويضها"، أو "القمع"، أو "التعايش"، أو "الرفض" أو "القبول"[57].

الإبادة الجماعية هي أسوأ نتيجة ممكنة للقضاء على الاختلافات الإثنية والدينية، يليها في ذلك الطرد أو الاستبعاد القسري. وتُعرّف الإبادة الجماعة بأنها تشمل "أيًّا من الأفعال التالية، المرتكَبة على قصد التدمير الكلّي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية"[58]. وإذا كان الطرد القسري يستهدف نقل مجموعات عرقية أو إزالتها من إقليم معيّن، فإنّ الإبادة الجماعية أكثر فتكًا من الطرد القسري بسبب تركيزها في تدمير الإنسان[59]. وقد ارتكب حزب البعث العراقي بقيادة صدام حسين هاتين الجريمتين كلتيهما ضد أعداد كبيرة من السكان في العراق، وخصوصًا ضد الكرد والتركمان في كركوك في إطار سياسة التعريب.

أمّا القضاء على الاختلافات بالتقسيم والفصل فليس ممكنًا في كركوك؛ لأنها مدينة مختلطة، ولها ثلاثة خيارات محددة، وفقًا للدستور العراقي: أن تكون محافظة تحت سيطرة بغداد، أو تكون منطقة ذاتية تدير نفسها بنفسها ضمن الدولة الاتحادية، أو تنضم إلى إقليم كردستان.

تميل إستراتيجية الاستيعاب إلى الجماعة التي تمثّل الأغلبية، ومحاولة جعل الأقليات والجماعات الضعيفة تتلاءم مع ثقافة الجماعة القوية والمسيطرة في المجتمع. وبحسب مكاري وأوليري، يهدف الاستيعاب في نهاية المطاف إلى خلق هوية عرقية مشتركة من خلال دمج الاختلافات، واستخدام بوتقة الانصهار Melting Pot[60]. وفي هذه الإستراتيجية، يعامَل كل فرد بوصفه مواطنًا، لا بوصفه عضوًا في مجموعة إثنية أو ثقافية معينة. ويمكن أن تكون هذه الإستراتيجية مجديةً مع المهاجرين الذين تركوا أوطانهم والذين يتمنون أن يتمّ استيعابهم في المجتمع الذي يختارون أن يعيشوا فيه (مثل كثير من المهاجرين في المملكة المتحدة أو كندا). ولكنّ هذا الأمر غير مقبول في المجتمعات المنقسمة.

وقد ثبت فشل سياسات الصهر والدمج القسري، وخطورتها أيضًا، في النموذج التركي الذي استهدف الكرد طوال قرن من الزمان تقريبًا. إذًا، الدمج القسري، وليس الاندماج الطوعي، مشكلة؛ أخلاقيًّا وسياسيًّا[61]. وفي كركوك، جرت محاولات الدمج القسري من خلال إجبار غير العرب على تسجيل أنفسهم بوصفهم عربًا. ولكنّ تلك المحاولات باءت بالفشل وثبت أنها غير فعّالة لإدارة المدينة.

على عكس الاستيعاب، يستطيع الفرد، في إطار إستراتيجية الاندماج، أن يحافظ على تميزه الثقافي. ولا تسعى الحكومة أو السياسة، بوجه عامّ، إلى تحقيق التجانس الثقافي الكامل وانصهار الأقليات في بوتقة الثقافة السائدة. وفي الإستراتيجية المذكورة، يكون الناس أحرارًا في فتح مدارسهم بلغاتهم، وممارسة أديانهم، لكنهم لا يحصلون على الإعانات الحكومية للقيام بذلك[62]. ويعني هذا أنّ هناك اعترافًا بالاختلافات في المجالات والشؤون الخاصة. ومع ذلك، فإنّ المجال العام متجانس، بمعنى أنه يُفضَّل أن تكون هناك لغة ورموز عامة مشتركة للبلد المعنيّ. وتشجّع سياسة الاندماج مشاركة الأقليات في الحياة العامة، ولكنها تتوقع منها أن تغادر ثقافاتها الخاصة على أبواب المسائل العامة؛ كما "يتوقع بعض المؤسسات والناس من

56 John McGarry & Brendan O'Leary, *The Politics of Ethnic Cconflict Regulation: Case Studies of Protracted Ethnic Conflicts* (London: Routledge, 1993), p. 4.

57 لمزيد من التفاصيل حول هذه الاصطلاحات، انظر:
Alexis Heraclides, "Ethnicity, Secessionist Conflict and the International Society: Towards Normative Paradigm Shift," *Nations and Nationalism*, vol. 3 no. 4 (1997), pp. 493 - 520.

58 "اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها"، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المادة الثانية، شوهد في 2017/4/10، في: https://goo.gl/oPi59j

59 Erin K. Jenne, "The Causes and Consequeces of Ethnic Cleansing," in: Karl Cordell & Stefan Wolff (eds.), *Routledge Handbook of Ethnic Conflict* (London: Routledge, 2011), p. 113.

60 John McGarry & Brendan O'Leary, "The Political Regulation of National and Ethnic Conflict," *Parliamentary Affairs*, vol. 47, no. 1 (1994), p. 102.

61 Brendan O'Leary, "Macro-Political Approaches to Ethnic Conflict Resolution," 1/8/2014, accessed on 22/1/2017, at: https://goo.gl/p5qTgQ

62 Ibid.

الزوار أن يتركوا أحذيتهم قبل الدخول"[63]. إستراتيجية الاندماج هي السائدة بين الدول الأوروبية. ولكن من غير المرجح أن يكون الاندماج مقبولًا في المجتمعات المنقسمة. في العراق، مثلًا، رُفِضت هذه الإستراتيجية منذ البداية، حينما ورد في قانون "إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية" اتباع نموذج التوافقية واللامركزية والفيدرالية للبلد. وعلى جانب آخر، يتعذر تطبيق الفيدرالية على أُسس إثنية في الأماكن التي تختلط فيها الجماعات العرقية والدينية؛ حيث يكون الاستقلال القطاعي هو الخيار الأنسب. إذًا، في مجتمع متعدد ومنقسم مثل كركوك، من المستبعَد جدًّا أن تقبل الفئات المختلفة إستراتيجية الاندماج، والفيدرالية ليست خيارًا للمدينة من حيث الأصل؛ لأنها مدينة مختلطة، فيها جماعات عرقية ودينية مختلفة.

ديمقراطية الأغلبية Majoritarian Democracy هي خيار آخر، وتسمى أيضًا "النموذج البريطاني" أو "نموذج وستمنستر". وفي هذا النوع من الديمقراطية، هناك معارضة مقابل حكومة، والمرشحون الذين يمثلون أغلبية المجتمع هم الذين يشكّلون الحكومة، وتتشكّل المعارضة من الأحزاب التي لم تحصد أغلبية أصوات الناخبين. ولكنّ تطبيق هذه الديمقراطية في المجتمعات المنقسمة سيمثّل كابوسًا للأقليات. وكما يقول ليبهارت، في المجتمعات المنقسمة "ليس حكم الأغلبية غير ديمقراطي فحسب، ولكنه خطِر أيضًا"؛ لأنه يحرم الأقليات من الوصول إلى السلطة، فيخلق هذا شعورًا بالإقصاء والتهميش والتمييز لدى الأقليات، وهو أمرٌ قد يزعزع ولاءهم للحكومة. وفي هذه الحالة، يكون الاستقرار السياسي الحقيقي بعيد المنال[64]؛ لذلك، يبين أرينت ليبهارت أنّه ثمّة "إجماع ضد أنظمة الأغلبية في المجتمعات المنقسمة"[65].

هناك نوع آخر من الديمقراطية يسمى "الديمقراطية الإثنية"، وهي ديمقراطية من الدرجة الثانية، تفتقر إلى ميزة "المساواة المدنية". وإذا أردنا أن نحدد موقعها بين الديمقراطيات الأخرى، فإنّه يمكننا وضعها بين الديمقراطية التوافقية واللاديمقراطية[66]. فهي تتّصف بأنّها "إثنية"؛ لأنها تفضل سيطرة الإثنية التي تمثّل الأغلبية على الأقليات من حيث إعطاء الحقوق. وإنّ إسرائيل هي نموذج للديمقراطية الإثنية، لأنها دولة يهودية تمنح حقّ التصويت والمواطنة للعرب الذين بقوا داخل حدود ما قبل عام 1967، ولكنها تمارس التمييز في حقهم قانونيًّا وواقعيًّا[67]. هذه الديمقراطية لا يمكن تطبيقها في كركوك؛ فالعرب والتركمان لا يقبلون أن يمارَس هذا النوع من التمييز في حقهم، ولذلك فإنّها ديمقراطية لا تستطيع أن تقدّم حلًّا مناسبًا لتخفيف الصراع في المدينة.

هنالك إستراتيجية ديمقراطية أخرى تُسمَّى "نظرية المحورية" Theory of Centripetalism. وترتبط هذه النظرية بكتابات دونالد هورويتز الذي وصفها بـ "التحالف بين المعتدلين من الإثنيات المختلفة قبل الانتخابات"، وحشد التأييد العابر للخطوط الإثنية[68]. ويعمل هذا النظام على تقليل التطرف، ويحثّ على الاعتدال، من خلال اختيار نظام انتخابي يسمى "الصوت البديل" Alternative Vote. ويسمح هذا النظام الانتخابي للناخبين بترتيب مرشّحهم المفضل في صناديق الاقتراع؛ لتسهيل انتخاب السياسيين المعتدلين في مختلف الجماعات والإثنيات[69]. ولكسب أصوات الناخبين المنتمين إلى الجماعات الأخرى، على الأحزاب السياسية "تلطيف" موقفها في ما يتعلّق بالمسائل ذات الاهتمام الاجتماعي. وإنّ الأمر المأمول هو أن تشكّل تحالفًا قويًّا عابرًا للخطوط الإثنية من المعتدلين على نحوٍ كافٍ لصد المتطرفين[70]. باختصار، يعتقد مؤيدو هذه النظرية أنّ إدراج جميع الجماعات المهمة، من دون أن تؤخذ مسألة الاعتدال في الحسبان، لا يعزز الاستقرار السياسي في المجتمعات المنقسمة. ويرى المحوريون أنّ إدراج المتطرفين في حكومة ائتلافية موسعة يمثّل تهديدًا لاستقرار الحكومة. بعبارة أخرى، تدعم هذه النظرية المعتدلين ضد المتطرفين[71].

على الرغم من أنّ هذه النظرية تُعَد شكلًا من أشكال اقتسام السلطة، فإنها تصبّ في نهاية المطاف في مصلحة المجموعة التي تمثّل الأغلبية في المجتمعات المنقسمة. وفي حالة العراق، يستنتج ليبهارت أنّ هذا النموذج لو طُبِّق على مجلس الحكم العراقي، لأنتج هيئة شيعية، ولكنْ على أن يكون معظم الأعضاء الشيعة في تلك الهيئة من المعتدلين والمتعاطفين مع مصالح السنة والكرد. ويشير ليبهارت، على نحو مقنعٍ، إلى أنّ الكرد والسُنة ما كانوا ليقبلوا بمثل هذا النموذج؛

63 Brendan O'Leary, "Power Sharing in Deeply Divided Paces: An Advocate's Introduction," in: McEvoy & O'Leary (eds.), p. 17.

64 Arend Lijphart, *Patterns of Democracy* (New Haven and London: Yale Univesity Press, 1999), pp. 31 - 32.

65 Arend Lijphart, *Thinking about Democracy: Power Sharing and Majority Rule in Theory and Practice* (New York: Routledge 2008), p. 78.

66 Sammy Smooha, "Types of Democracy and Modes of Conflict Management in Ethnically Divided Societies," *Nations and Nationalism*, vol. 8 no. 4 (2002), p. 425.

67 Pierre L. Van Den Berghe, "Multicultural Democracy: Can It Work?" *Nations and Nationalism*, vol. 8, no. 4 (2002), p. 437.

68 Donald L. Horowitz, "Ethnic Power Sharing: Three Big Problems," *Journal of Democracy*, vol. 25, no. 2 (2014), p. 6.

69 Benjamin Reilly, "Centripetalism," in: Cordell & Wolff (eds.), pp. 290 - 291.

70 Ian O'Flynn, "Review Article: Divided Societies and Deliberative Democracy," *British Journal of Political Science*, vol. 37 (2007), p.736.

71 Donald L. Horowitz, "Conciliatory Institutions and Constitutional Processes in post-Conflict States," *William and Mary Law Review*, vol. 49, no. 4 (2008), p. 1217.

لأنّ الجماعات الإثنية تفضّل أن تكون ممثلة من أعضائها، وليس من الأعضاء المعتدلين من المجموعات الأخرى، ولا سيما في المجتمعات التي مرّت بمرحلة العنف والاصطدام العسكري التي تمتاز بفقدان الثقة بين مختلف الجماعات[72]. وإن حظيَ هذا النموذج بالتطبيق في كركوك، فإنّ ذلك سيؤدّي إلى تشكّل مجلس المحافظة من الكرد فقط؛ ذلك أن الأحزاب الكردية المعتدلة هي التي ستسيطر حينئذٍ على المجلس، في حين أنّ باقي القوميات الأخرى، من العرب والتركمان، لن تستطيع الوصول إلى المجلس. وبناءً عليه، فإنّ هذا السيناريو مستبعد، ولا يمكن الاعتماد عليه لحلّ قضية كركوك في المستقبل؛ إذ لا يُتَوقع من العرب والتركمان أن يقبلوا بالتهميش وانفراد الأكراد بالسيطرة على المجلس، حتى إن كان هؤلاء الأكراد من المعتدلين.

> إنّ اقتسام السلطة هو أنسب آلية مؤسسية لإدارة الصراع في كركوك

يمكن بعض تلك الإستراتيجيات المذكورة؛ كالإبادة الجماعية، والنقل الإجباري للسكان، والاستيعاب القسري، أن تحقق الاستقرار في المجتمعات المنقسمة، ولكنه استقرار فاقد للديمقراطية. ومن ناحية أخرى، نرى أنّ حكم الأغلبية، والإستراتيجية المحورية، يُعدَّان نظامين ديمقراطيين، ولكنّ الأقليات والمجموعات الضعيفة تخسر دائمًا في ظلهما؛ لذلك لا تقدّم هذه الإستراتيجيات حلولًا مناسبة للمجتمعات المنقسمة إذا أردنا تحقيق الاستقرار السياسي وتحقيق الديمقراطية في آنٍ واحد. فالهدف من وراء هذه الدراسة، هو تحقيق استقرار سياسي في مناخ ديمقراطي في كركوك، والغاية هي تحقيق السلام الدائم فيها.

وبناءً على ذلك، مقارنةً بالبدائل المذكورة، يمكن أن نقول إنّ اقتسام السلطة (الديمقراطية التوافقية في هذا السياق) هو أنسب آلية مؤسسية لإدارة الصراع في كركوك. وكما يقول أوليري، فإنّ اقتسام السلطة - على عكس إستراتيجيات الإبادة الجماعية والطرد والتقسيم والسيطرة - يهدف إلى الحفاظ على دولة ما بمشاركة فاعلة وموافقة من أقلياتها[73]. ويلاحظ أيضًا أنّ مزايا اقتسام السلطة تظهر أكثر وضوحًا حينما تقارن بالبدائل الأخرى. وترتبط النظرية التوافقية ارتباطًا وثيقًا باسم ليبهارت، وحجته الأساسية أنّ التعاون على مستوى النخبة في المجتمعات المنقسمة يمكن أن يُهدِّئ النزاع، وأن يؤدي إلى التغلب على الخلافات الطائفية العميقة. وتنبع أهمية تعاون النخبة، كما يوضح ماتيس بوكاردس، من افتراض مفاده أنّ الديمقراطية ممكنة في المجتمعات المنقسمة إذا تعاونت النخب السياسية، في حال بقاء القاعدة الشعبية منقسمة[74].

يشير ليبهارت إلى أنّ المجتمعات المتعددة في حاجة إلى نظام ديمقراطي يعزِّز التوافق بدلًا من المعارضة، ويعمل على احتواء القوى السياسية الفاعلة في الحكومة بدلًا من استبعادها. ويؤدي حكم الأغلبية في هذه المجتمعات إلى طغيان الأغلبية، وينبغي تجنب هذه النتيجة الوخيمة في المجتمعات المنقسمة. إنّ الديمقراطية التوافقية هي البديل الأمثل بحسب مؤيديها. ومن وجهة نظر ليبهارت، تكون الديمقراطية التوافقية "ألطف" كثيرًا بالنسبة إلى المجتمعات المنقسمة من ديمقراطية الأغلبية التي يأخذ الفائز فيها كلّ شيء[75].

ويمكن إبراز أهمّ عناصر الديمقراطية التوافقية كما يلي[76]:

- **ائتلاف واسع:** العنصر الأول والأهمّ للديمقراطية التوافقية هو أن يكون لكل المجموعات الكبيرة تمثيل فعّال؛ بعبارة أخرى، تشترك كل القطاعات المؤثرة من المجتمع التعددي في السلطة التنفيذية. ومن الممكن مقابلة ذلك بنموذج حكومة - ضد - المعارضة، أو ما يسمى بالنموذج البريطاني. ويرى دعاة التوافقية أن تشكيل ائتلاف واسع هو أكثر ملاءمةً من النموذج البريطاني لتحقيق الاستقرار السياسي في المجتمعات المنقسمة. ويمكن أن يتخذ الائتلاف الواسع أشكالًا مختلفة؛ وقد يظهر في نظام برلماني أو نظام رئاسي. وأهم نقطة هنا هي وجود مبدأين مهمين قبل قيام أيّ حكومة ائتلافية موسّعة وبعد ذلك؛ هما: إدراج القطاعات المهمة والمؤثرة من المجتمع التعددي في العملية السياسية، والتعاون بين نخب تلك الجماعات بعد تشكيل الحكومة.
- **الفيتو المتبادل:** يعني الفيتو المتبادل منح الحق لكل قطاع لمنع التغييرات التي تؤثّر سلبيًا في مصالحهم الحيوية. وهذا الحق مهمّ لحماية الأقليات، لأنّ وجودهم في الائتلاف وحده لا يضمن الحماية الكاملة لحقوقهم، فقد تُهزَم مشاريعهم أمام أصوات الأكثرية، ومن غير المقبول إصدار قرار ما يؤثر سلبيًا في المصالح الحيوية للأقليات؛ لأنّ إصدار قرار على هذا النحو يعرِّض التعاون بين نخب تلك الشرائح للخطر. وبناءً على ذلك، ولضمان كامل للحماية السياسية، لا بد من منح حقّ الفيتو لكل القطاعات المشاركة في الحكومة الائتلافية.

72 Arend Lijphart, "Constitutional Design for Divided Societies," *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 2 (2004), p. 98.

73 O'Leary, "Power Sharing in Deeply Divided Paces," pp. 14-15.

74 Matthijs M. Bogaards, "Democracy and Power-Sharing in Multinational States: Thematic Introduction," *International Journal on Multicultural Societies*, vol. 8, no. 2 (2006), p. 119.

75 Lijphart, *Patterns of Democracy*.

76 Arend Lijphart, *Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration* (New Haven and London: Yale University Press, 1977), pp. 24 - 25.

- **النسبية:** تعني النسبية أنّ مختلف القطاعات لا بدّ أن تكون ممثلة نسبيًّا في الحكومة، والمؤسسات العامة، وفي التوظيف في القطاع العام. والنسبية، مثلها مثل الفيتو المتبادل، وثيقة الصلة بمبدأ الائتلاف الواسع، كما أنها طريقة في توزيع الموارد المالية القليلة والتعيينات في الإدارات المدنية في مختلف القطاعات. ويمكن مقابلتها بمبدأ "الرابح يأخذ كل شيء" في حكم الأكثرية غير المقيدة[77].
- **الاستقلال القطاعي:** يشير مبدأ الاستقلال القطاعي إلى أنّ كل أقلية تحظى بقدر متميز من الحكم الذاتي، وخصوصًا في مجال الاهتمامات الثقافية للأقلية. وتتخذ كل القطاعات داخل الحكومة القرارات معًا حول الشؤون التي تعني الجميع. أمّا القرارات المعنية بأقلية محددة، فينبغي أن تتخذها تلك الأقلية حصرًا.

مقارنةً بالإستراتيجيات الأخرى، تعترف النظرية الديمقراطية التوافقية بوجود انقسامات قطاعية، وتعدّها لبنة أساسية لبناء النظام السياسي في المجتمعات المنقسمة؛ بمعنى آخر، تقدّم هذه النظرية أقصى اعتراف بالأقليات من خلال الاعتراف بالانقسامات القطاعية، بدلًا من السعي إلى إلغائها أو إضعافها عمدًا، وتتيح لها الاستقلالية الثقافية، وحق التمثيل في الحكومة. وهكذا، تهدف هذه النظرية إلى تحقيق الاستقرار السياسي والديمقراطية معًا على نحو متناغم في مجتمع متعدد الأطياف.

على الرغم من ذلك، تعرضت الديمقراطية التوافقية لانتقادات لاذعة؛ لعل أبرزها أنها تعزّز العقلية العرقية والتفرقة في المجتمع. ويؤدي هذا الأمر إلى تعميق الانقسامات الموجودة، بدلًا من تشجيع الاعتدال وحلّ الصراعات، وهو ما قد يشجع - من وجهة نظر منتقدي التوافقية - قادة مختلف القطاعات على استغلال الوضع، من خلال الحفاظ على الانقسامات وترسيخ الطائفية، لتعزيز مواقعهم. علاوةً على ذلك، فإنّ المؤسسات التوافقية، من وجهة نظر منتقديها، يمكن أن توفر وسيلة لتخفيف حدة الصراع العرقي في المدى القصير، لكن هناك دائمًا إمكانية لاندلاع الصراعات مرةً أخرى في المدى الطويل.

أمّا مؤيدو التوافقية واقتسام السلطة، فيجادلون بأنّ الهويات الجماعية تنزع إلى أن تكون دائمة حالما تُصنَع. ويشير أوليري[78]، على سبيل المثال، إلى أنّ الهويات الجماعية غالبًا ما تكون دائمة، وصلبة، وثابتة، بدلًا من أن تكون زائلة، ولينة، وسريعة التحول. وحينما تُشكّل الهويات الجماعية على أسس العرق أو اللغة أو الدين، فسوف تدوم ولن تذوب بسهولة. وينتقد أوليري معارضي التوافقية بأنهم منحازون إلى إستراتيجيتَي الاستيعاب والدمج القسري، ويستنتج أنّ محاولات تطبيقهما في الأماكن المنقسمة بعمق غير عادلة، ولا يمكن أن تنجح إلا بسفك دماء كثيرة؛ لأنّ الهويات الإثنية ليست كغيرها من الهويات، كالطبقة الاجتماعية، التي يمكن أن تتغير بسهولة تقريبًا. وفي هذه الحالة، يجب الاعتراف بالهويات الإثنية من خلال تصميم الآليات المؤسسية لإدارتها.

وأخيرًا، يعترف مؤيدو الديمقراطية التوافقية بأنّ المجتمعات المنقسمة ليست مثالية لإقامة الديمقراطية والاستقرار السياسي في المقام الأول، إلا أنهم يعتقدون أنّ البدائل التي تبنّاها منتقدو التوافقية لا يمكن أن تحقق نتائج أفضل ممّا تحققه التوافقية للمجتمعات المنقسمة. وينطبق هذا على كركوك؛ ولذلك، يمكن القول نظريًّا إنّ اقتسام السلطة هو أفضل وسيلة ديمقراطية لتحقيق الاستقرار السياسي في المدينة.

أمّا عمليًّا، فهناك أرضية مناسبة لتبنّي اقتسام السلطة والديمقراطية التوافقية. هناك المحاولات والاتفاقات وإعلانات المبادئ والتفاهمات التي تمّ التوصل إليها بين أطراف مختلفة في كركوك لاقتسام السلطة منذ عام 2003. هناك، مثلًا، اتفاق 2 كانون الأول/ ديسمبر 2007 بين أعضاء كتلة التجمع الجمهوري العراقي، وهم خمسة أعضاء عرب في مجلس محافظة كركوك، وكتلة كركوك المتآخية في المجلس، وهي كتلة تسيطر عليها الأحزاب الكردية، لاقتسام السلطة في المحافظة. ووفق هذا الاتفاق، أُعطي منصب نائب المحافظ للمكون العربي، وتمّ الاتفاق على اقتسام السلطة وفق صيغة 32-32-4 بين الكرد والعرب والتركمان والمسيحيين[79]. وهناك أيضًا إعلان البحر الميت حول كركوك في كانون الأول/ ديسمبر 2008، وإعلان برلين في نيسان/ أبريل 2009.

وقد نظمت "مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية" مؤتمرًا بعنوان "تسهيل الترتيبات الإدارية لكركوك" لـ 23 شخصًا من صنّاع القرار السياسي في محافظة كركوك في منطقة البحر الميت في الأردن، خلال الفترة 1 - 5 كانون الأول/ ديسمبر 2008. وكان الهدف من المؤتمر هو تناول توصيات منصوص عليها في المادة 23 من قانون انتخاب مجالس المحافظات، والبحث عن التعايش السلمي في المحافظة، ومناقشة ترتيبات عادلة وممكنة لاقتسام السلطة في المحافظة[80]. وفي خطوة ملحوظة من التعاون، وقّع المشاركون إعلانًا مشتركًا يسمى "إعلان البحر الميت"، اتفقوا فيه في النقطة الأولى على تنفيذ مبدأ اقتسام السلطة. كما اتفقوا على العمل على تحقيق بعض القضايا الرئيسة الأخرى؛ مثل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والإدارية،

77 Ibid., p. 38.

78 O'Leary, "Power Sharing in Deeply Divided Paces," p. 19.

79 Anderson & Stansfield, p. 161.

80 وفقًا للمادة 23 من قانون انتخاب مجالس المحافظات، كان من المفترض توزيع المناصب السياسية والإدارية في كركوك بين المجموعات الرئيسة الثلاث توزيعًا متساويًا.

ودعم لجنة المادة 23 المكونة من سبعة أعضاء، والتعجيل بعملية حلّ نزاعات الملكية في كركوك. وخلال الفترة 28 - 30 نيسان/ أبريل 2009، عقدت المؤسسة نفسها ورشة عمل لاحقة في برلين بعنوان "تنفيذ إعلان البحر الميت: حلول عادلة ودائمة لتحديات الحكم في كركوك"، وأسفرت عمّا عُرف لاحقًا باسم "اتفاق برلين". وقد اتفق المشاركون على عدة نقاط، وأكدوا التزامهم بمبادئ إعلان البحر الميت وأحكامه. وشددوا، أيضًا، على أهمية تنفيذ ترتيبات اقتسام السلطة المتفق عليها فعلًا في الاتفاق الكردي - العربي في 2 كانون الأول/ ديسمبر 2007، كما أكدوا أهمية تنفيذ المادة 23.

وفي آذار/ مارس 2011، تمّ الاتفاق بين كتلة كركوك المتآخية والجبهة التركمانية على تسمية النائب الكردي، آنذاك، نجم الدين كريم، محافظًا؛ والنائب التركماني الحالي، حسن تـوران، رئيسًا لمجلس المحافظة. وكان هناك نوع من اقتسام السلطة منذ عام 2003 في المحافظة، وإن لم يتخذ شكلًا أو إطارًا رسميًّا. وتكمن مشكلة هذه التركيبة غير الرسمية في أنها عرضة للانتكاس في أيّ وقت.

أمّا سبب الإحجام عن تبني اقتسام السلطة رسميًّا حتى الآن، فهو أنه يُعَد رغبة محلية للمكونات الموجودة في المحافظة. وكما ورَد في مقدمة هذا البحث، فإنّ مشكلة كركوك لها أبعاد وطنية وإقليمية ودولية. ويستلزم تبنّي اقتسام السلطة رسميًّا اتفاق الحكومة المركزية وإقليم كردستان معًا على حلّ هذه المعضلة. وعلى الرغم من أنّ مشكلة الحوكمة في كركوك ومشكلة مستقبل كركوك مختلفتان، فإنّهما مترابطتان. وفي حالة تسوية مشكلة مستقبل كركوك، فإن إيجاد حلّ لحكمها وإدارتها سيكون أسهل. وبما أنّ تسوية مشكلة مستقبل كركوك معقدة، فمن المهم أن يكثف صنّاع القرار في كركوك جهودهم لإقناع المسؤولين المعنيين في أربيل وبغداد؛ بأن يأخذ الإجماع على ضرورة اقتسام السلطة في المحافظة شكلًا رسميًّا.

خاتمة

كانت كركوك مدينة متنوعة، عاشت فيها القوميات المتعددة بسلام طوال عدة قرون حتى بداية القرن العشرين. وبعد اكتشاف النفط في المدينة، بدأت الحكومات العراقية المتعاقبة بتنفيذ سياسة التعريب لإعطاء المدينة هوية عربية. وكان لسياسة التعريب أثر كبير في إيقاظ الاختلافات العرقية، خصوصًا بين الأكراد والتركمان. وهكذا، ظهرت خطوط الإثنية بالتدريج، بطريقة حولت كركوك من مدينة متآخية، إلى مدينة منقسمة بعمق ولا سيما على المستوى السياسي.

ومنذ عام 2003، تحولت كركوك من مدينة منقسمة إلى مدينة مستقطَبة، تُمثَّل فيها الجماعات الإثنية بأحزاب وشخصيات سياسية، ولكل مجموعة عرقية فيها قصصها الخاصة، وما من أحد مستعد لتقديم تنازلات للآخرين.

ليست قضية كركوك مشكلة محلية فحسب، ولكنّ لها أبعادًا وطنية وإقليمية ودولية أيضًا. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ القضية تتعلق بثلاث نقاط رئيسة، هي: النفط، ومستقبل المحافظة، وكيفية إدارتها محليًّا. وهذه المشكلات مترابطة ترابطًا وثيقًا.

ثمة إستراتيجيات مختلفة للتعامل مع الخلافات الإثنية في الأماكن المنقسمة، لكنّ إستراتيجية اقتسام السلطة، أو الديمقراطية التوافقية هي الإستراتيجية المثلى في حالة كركوك؛ لأنها يمكن أن تجمع بين الاستقرار والديمقراطية في آنٍ واحد. كما أنّ فرصة تطبيق هذه الإستراتيجية أكبر عمليًّا، مقارنةً بالإستراتيجيات البديلة، بفضل الخبرة السابقة بعد عام 2003، ووجود تفاهمات متعددة بشأنها.

وبما أنّ مشكلة كركوك لها بعد وطني، إضافةً إلى أنّ الممثلين المحليِّين في كركوك ليست لديهم سلطة كافية لحسم الأمور والوصول إلى التسوية النهائية، فإنّ نجاح أيّ محاولة للتسوية مرهون بمشاركة حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية مشاركةً فعّالةً.

في ما يتعلّق بحسم مشكلة مستقبل المحافظة، سيكون حسم مشكلة الحوكمة فيها أسهل إلى حدّ ما. ولكن بما أنّ المادة 140 لم تستطع حلّ المشكلة، والأطراف المختلفة لم تتوصل إلى أيّ اتفاقية بصدد مستقبل المحافظة، فمن المهمّ أن تسعى المكونات الموجودة في المحافظة إلى حلّ مشكلة الحوكمة فيها بغضّ النظر عن مستقبلها.

المراجع

العربية

قادر، جبار. **قضايا كردية معاصرة: كركوك – الأنفال - الكرد وتركيا.** أربيل: دار آراس للطباعة والنشر، 2006.

الأجنبية

Anderson Liam & Gareth Stansfield. *Crisis in Kirkuk: The Ethnopolitics of Conflict and Compromise*. Philadelphia: University of Pennsylvania Pres, 2009.

Anderson, Liam. *Federal Solutions to Ethnic Problems: Accommodating Diversity*. London: Routledge, 2012.

_____. "Power-Sharing in Kirkuk: Conflict or Compromise?" paper presented at the Globalization. Urbanization and Ethnicity Conference. Queen's University. Ottawa. 3-4/12/2009.

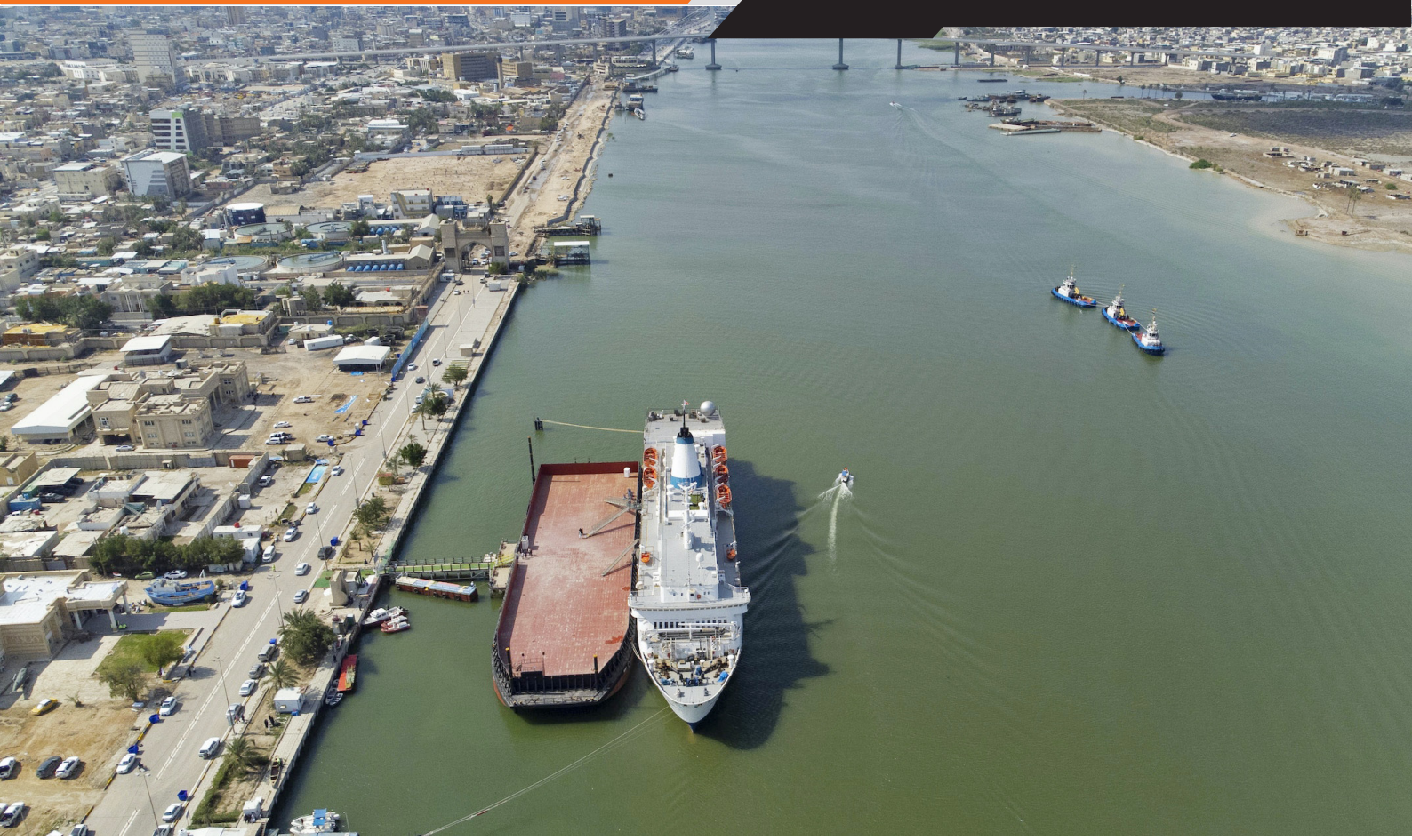

«إقليم البصرة».. مطالب تواجه رفضاً حكومياً

*موقع فضائية «الشرق»

بغداد – حيدر الربيعي:يتجدد الحديث بين الحين والآخر عن تحويل محافظة البصرة جنوبي العراق إلى إقليم على غرار إقليم كردستان في الشمال، والذي يتمتع بحكم ذاتي، لكن هذه الأحاديث لا تتحول إلى خطوة على طريق التنفيذ.

ولم تكن فكرة «إقليم البصرة» المحافظة البصرة الغنية بالنفط، وليدة مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ (الاحتلال الامريكي للعراق وسقوط نظام الرئيس الراحل صدام حسين)، وإنما يمتد تاريخها إلى بدايات نشأة الدولة عام ١٩٢١، عبر مطالبات شعبية تكررت طوال السنوات الماضية من أبناء البصرة لإعلان «الإقليم المستقل».

وأيد الكثيرون من أبناء المحافظة المطلة على الخليج العربي، الفكرة، ودعا إلى تنفيذها نشطاء كثيرون

في مناسبات عدة، وعبر مواقع التواصل الاجتماعي، بهدف إنهاء المشكلات الاقتصادية والخدمية في المحافظة، وسط تباين في مواقف القوى السياسية، فبعض الأحزاب والقوى تعارض الفكرة، فيما تؤيدها أخرى بنسب متفاوتة.

0 محاولات فاشلة

كانت أولى محاولات البصرة للتحول إلى إقليم في عام ٢٠٠٨، على يد محافظها الأسبق وائل عبد اللطيف، بدعم من حزب الفضيلة الإسلامي الذي كان مسيطراً على مجلس المحافظة حينها، إلا أنه فشل في حشد النسبة الكافية من الناخبين لتأييد الفكرة قانوناً، ووجه اتهامات لمفوضية الانتخابات بعرقلة إجراء الاستفتاء.

وعام ٢٠١٠ قدم ١٦ عضواً من مجلس البصرة طلباً إلى مجلس الوزراء لإجراء استفتاء شعبي كمرحلة أولى لإعلان الإقليم، غير أن الطلب قوبل بالتجاهل وعدم الرد عليه من رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، وتكررت الدعوة بعد عام واحد في ٢٠١١، إلا أنها صنفت على أنها مزايدات سياسية بين الأطراف المتصارعة في البصرة.

وتجددت المحاولة أواخر عام ٢٠١٤، حين ظهرت حملة شعبية للمطالبة بإعلان الإقليم، مدعومة بحراك ميداني وعبر مواقع التواصل الاجتماعي، وشهدت ظهور علم للإقليم.

ونجحت الحملة بعد فترة في تحركاتها حين تلقت رداً رسمياً على طلبها من مفوضية الانتخابات بإجراء الاستفتاء، لكن الحكومة الاتحادية أهملت الرد على الطلب مستغلة حالة الانقسام السياسي بين معارضي ومؤيدي المشروع، ما أصاب الحملة بالفتور خاصة في ظل التصعيد بين بغداد وأربيل بعد قرار الأخيرة إجراء استفتاء للانفصال عن العراق في ٢٠١٧، لكن حكومة بغداد رفضت الاعتراف به.

وشهد عام ٢٠١٩ آخر تحرك قانوني لإعلان الإقليم حين وقع ٢٠ عضواً من مجلس البصرة في جلسة استثنائية على طلب تحويل المحافظة إلى إقليم، إلا أن الأمر واجه رفضاً من جهات سياسية ودينية أبرزها التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر وائتلاف الوطنية بقيادة رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، محذرين من أخطار تشكيل الأقاليم وعدم القدرة على حل مشكلات البصرة إذا تحولت إلى إقليم مستقل، فرفضت حكومة رئيس الوزراء الأسبق عادل عبد المهدي، الطلب وخصصت للمحافظة موازنة ضخمة من أجل نسيان فكرة الإقليم وإنهائها بشكل كامل.

حركة «ناشطون»

ومع الفشل المستمر في المحاولات، شهدت المحافظة في ٢٤ يونيو الجاري، الإعلان عن تأسيس حركة سياسية مستقلة تضم عدد من النشطاء في المحافظة، تحمل اسم «ناشطون» وتضع مشروع إعلان إقليم البصرة على رأس أولوياتها، وتهدف إلى استيعاب كافة مؤيدي المشروع، وقررت خوض انتخابات مجالس المحافظات المزمع إجراؤها نهاية العام الجاري.

«دستور بعين واحدة»

المحافظ الأسبق للبصرة وأحد اكثر المطالبين بإعلان الإقليم، القاضي وائل عبد اللطيف، قال إن «(الأقلمة) تأتي ضمن مفهوم الحكومة الاتحادية بالعاصمة بغداد والإدارة اللامركزية التي تطبق على المحافظة أو غير المنتظمة بإقليم، واللامركزية المصلحية أو المرفقية التي تطبق على الهيئات المستقلة، واللامركزية السياسية التي تطبق على بغداد التي يراد لها أن تكون عاصمة لكل العراق لا تمثل إقليماً ولا تنضم إلى إقليم، لذلك فان الدستور مفصل فيدرالياً، صحيح أنه أصبح بعين واحدة بأن يكون إقليم كردستان فيدرالياً وباقي المحافظات غير مسموح لها أن تكون أقاليم، ولكن الدستور يسمح بأن تتحول أي محافظة الى إقليم إذا أراد سكانها ذلك».

وأضاف لـ«الشرق»: «كانت هناك مبادرات من البصرة والأنبار ونينوى ولكن الأجواء لم تكن تسمح بذلك بسبب جدلية المواقف السياسية بين مؤيد ومعارض».

مخاوف من فقدان السيطرة وتكرار الأقاليم

مراقبون للشأن السياسي يرجعون رفض الحكومة المركزية الفكرة، إلى خوفها من أن يتسبب المشروع في فقدان السيطرة على المحافظة التي تمثل ركيزة أساسية في إمداد خزينة البلاد بالأموال الناتجة عن عائدات النفط المستخرج من حقولها والموانئ والمنافذ الحدودية فيها، وكذلك الخوف من أن تسير محافظات أخرى على خطى البصرة في حال نجاح مشروع الإقليم، إلى جانب تحكم جهات سياسية معينة في مقدرات المحافظة واستمرار حالة الفساد وسوء الإدارة.

رفض حكومي

الحكومة الاتحادية في العاصمة بغداد رفضت المشروع مرات عدة، على الرغم من أن الدستور العراقي الجديد الصادر عام ٢٠٠٥، يمنح الحق لكل محافظة أو أكثر، في تكوين إقليم بناءً على طلب يتم الاستفتاء عليه، ويجرى الاستفتاء بطلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تؤيد إعلان الإقليم، أو طلب من ١٠٪ الناخبين في كل محافظة من المحافظات ذاتها.

«دعوات نشطاء»

المستشار السياسي لرئيس مجلس الوزراء العراقي، ضياء الناصري، اعتبر في تصريحات لـ«الشرق»، أن «مشروع إقليم البصرة لا يتعدى كونه دعوات من نشطاء وجهات حزبية غير فاعلة في المشهد العراقي، في حين أن القوى السياسية الكبرى المشاركة في الحكومة والعملية السياسية بشكل عام، لا تتبنى مشروع التقسيم».

> **فكرة إقليم البصرة يمتد تاريخها إلى بدايات نشأة الدولة عام 1921**

تحذير برلماني من مخططات التقسيم

عضو مجلس النواب عن محافظة البصرة، عامر الفايز، اعتبر أن «أي مشروع للتقسيم يؤدي إلى اضعاف العراق وحدوث صراعات داخل المحافظة الواحدة أو مع المحافظات الأخرى في حالة الاستمرار فيه، ومشروع إعلان الإقليم يؤسس إلى التجزئة وتشظي منظومة الحكم في البلاد».

وأضاف لـ«الشرق» أن «معاودة إحياء المشروع

وتجدد المطالبات به غير مجدية في الوقت الراهن - على الرغم من أن النظام في العراق الذي نص عليه الدستور عام ٢٠٠٥ نظام فيدرالي اتحادي - بسبب الظرف السياسي الحالي غير المناسب لإعلان أقاليم في ظل وجود مخططات تهدف إلى تقسيم العراق وتفرقة الشعب، لذا من المهم إيقاف المشروع أو تأجيله إلى إشعار آخر».

العاصمة الاقتصادية

وأشار الفايز إلى أنه «لا يخفى على أحد أن إعلان إقليم البصرة سيعود بالنفع على أبناء المحافظة، إذ ستحصل الحكومة المحلية على صلاحيات واسعة وموازنة كبرى وتستطيع تشكيل الوزارات والهيئات، لكن إقرار قانون (البصرة عاصمة العراق الاقتصادية)، أنهى الآمال بإتمام المشروع حتى لا تنحصر العاصمة في إقليم، لأنها باتت ملكاً لجميع العراقيين».

حق دستوري

وقال الخبير القانوني علي التميمي، لـ«الشرق»، إن المادة ١١٩ من الدستور تنص على أنه يحق لكل محافظة أو أكثر تكوين الأقاليم بناءً على طلب يقدم إلى مجلس الوزراء الذي يكلف مفوضية الانتخابات خلال ١٥ يوماً باتخاذ ما يلزم نحو الاستفتاء عليه، بعدها تصادق المحكمة الاتحادية على نتيجة الاستفتاء ثم يصدر قرار من رئيس الوزراء بإعلان الإقليم.

وأضاف: «في حال فشل الاستفتاء على إعلان الإقليم يمكن إعادة المحاولة بعد سنة، أما في حالة الرفض غير المبرر من مجلس الوزراء فيمكن الطعن على رفضها أمام المحكمة الاتحادية».

تردي اقتصادي

تردي الواقع الاقتصادي وتفشي البطالة والفقر وسوء الخدمات وغياب الحلول الجذرية للمشكلات التي يعاني منها أبناء المحافظة، فضلاً عن سيطرة مسلحين على الموانئ وتجارة المخدرات، أسباب دفعت أهالي المحافظة التي تشكل صادراتها النفطية نحو ٨٥٪ من إيرادات الدولة، للمطالبة بتحويلها إلى إقليم لتفادي الرجوع إلى الحكومة المركزية في كل صغيرة وكبيرة.

الخبير الاقتصادي نبيل التميمي، اعتبر أن «إعلان إقليم البصرة محاولة لإنجاح الإدارة في المحافظة، إذ يعتقد أهالي البصرة والعديد من المحافظات أن فشل الحكومة المحلية في إدارة المشروعات الاقتصادية والخدمات مرتبط بمشكلات الحكومة المركزية، لذا يرى المؤيدون أن فكرة إعلان الإقليم ستساهم في وضع الحلول لمشكلاتهم من خلال إدارة منفصلة تشبه تجربة إقليم كردستان».

> **كانت أولى محاولات البصرة للتحول إلى إقليم في عام 2008**

وأضاف لـ«الشرق»: «ينظر البعض إلى إعلان الإقليم على أنه خطوة نحو تصحيح المسار في إدارة المحافظة بعيداً عن الحكومة المركزية».

وقال الناشط في البصرة شريف البطاط، إن «المحافظة تعتبر العاصمة الاقتصادية للعراق من خلال صادرات البترول وإيرادات الموانئ والمنافذ الحدودية وغيرها، لكنها تعاني التهميش من الحكومة المركزية ويفتقر سكانها إلى أبسط الحقوق ما دفع مواطنيها للتفكير في الإقليم، لكن الفكرة حالياً ليست في صالح المحافظة، لعدم وجود إدارة سياسية تقود الإقليم بروح وطنية وتعطي للبصرة شخصية قوية أمام الحكومة المركزية».

فرهاد علاء الدين:

بناء الدولة يشكل سياسة العراق الخارجية

بعد ٢٠ عاماً من الاضطرابات والتحديات، فإن «عراقاً قوياً ومقتدراً» هو ما وعد به رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني الشعب العراقي في رسالته بمناسبة عيد الأضحى في ٢٧ يونيو (حزيران). وقد يعدّ معظم المراقبين للشأن العراقي أن مثل هذه الفكرة بعيدة المنال، حتى مستحيلة. لكن الرؤية التي يطرحها رئيس الوزراء، واسترشد بها بالفعل برنامجه الحكومي، يتم تنفيذها على الأرض منذ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢٢، ما وضع الأسس لبناء عراق أقوى حقيقة واقعة.

يعتمد تأسيس عراق قوي على جانبين؛ الأول هو برنامج الإصلاح الذي تبنته الحكومة، والذي يتضمن ٥ أولويات رئيسية؛ مكافحة الفساد، ومعالجة الفقر، والحد من البطالة، وتوفير الخدمات، وتنفيذ الإصلاح الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تركز الحكومة على بناء مؤسسات الدولة وإبعادها عن المحاصصة السياسية، وإعطاء الأولوية لبناء القدرات، والاستثمار في المستقبل. أما الجانب الثاني فهو العلاقات الدبلوماسية.

حملة السياسة الخارجية الجديدة للعراق

تقوم السياسة الخارجية للعراق على ما يسميه رئيس الوزراء «الدبلوماسية المنتجة» المصممة لتعزيز

العلاقات البناءة بين العراق وشركائه، والمبنية على أساس شراكة طويلة الأجل، ومصالح مشتركة تعود بالنفع على الجانبين في قطاعات تشمل الاقتصاد والأمن والثقافة. وأيضاً التأكيد على أن العراق قائم لذاته، ودولة ذات سيادة، وشريك، وليس وكيلاً لصراع أوسع أو ساحة لتسوية الحسابات في حروب بالوكالة.

وتعد العلاقات الثنائية عنصراً حاسماً في هذا النهج الجديد، القائم على خطوات عملية لتطوير شراكات هادفة للوصول إلى نتائج ملموسة تؤدي إلى تحديد الأهداف والمصالح المشتركة ورسم خريطة طريق للعلاقات الثنائية التي تؤدي إلى توقيع الاتفاقيات الدائمة أو مذكرات التفاهم الثنائية. ونتيجة لهذه الجهود، يتمتع العراق الآن بعلاقة متينة مع الشركاء على المستوى الإقليمي والدولي، ويرى بالفعل فوائد هذا النهج في شكل أمن واستقرار بات يتمتع بهما.

> **يعتمد تأسيس عراق قوي على برنامج الإصلاح والعلاقات الدبلوماسية**

علاوة على ذلك، يطلق العراق كثيراً من المبادرات خلال الأسابيع والأشهر المقبلة لتعزيز مكانته كنقطة محورية في الدبلوماسية الإقليمية، ويعمل على إعادة تشكيل علاقاته مع المجتمع الدولي، من خلال استضافة مؤتمر بغداد ٢٠٢٣ (للتكامل الاقتصادي والاستقرار الإقليمي)، ومراجعة العلاقة مع التحالف الدولي لمحاربة «داعش»، وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بناء على التقدم المحرز على أرض الواقع.

لعبت بغداد دوراً حيوياً في تسهيل المحادثات بين اللاعبين الإقليميين لتسوية خلافاتهم وإيجاد أرضية مشتركة لعلاقة أفضل وأكثر فائدة. وكان الدور الأبرز هو استضافة المحادثات بين السعودية وإيران، ما أسفر عن الاتفاق التاريخي، الذي أعلن عنه في ١٠ مارس (آذار) ٢٠٢٣، بالإضافة إلى تسهيل المحادثات بين إيران ومصر، وتركيا والإمارات، ومبادرات أخرى غير معلنة.

والآن، يتحول تركيز الدبلوماسية العراقية إلى التعاون الاقتصادي وانعقاد مؤتمر بغداد ٢٠٢٣، الذي من المقرر عقده في بغداد هذا العام، واستضافة رؤساء الدول الإقليمية وممثلين رفيعي المستوى من الشركاء الدوليين.

وبرنامج القمة مبني على التكامل الاقتصادي لبناء المصالح المشتركة الإقليمية والدولية، هذا التكامل يأتي من خلال إطلاق المشاريع الضخمة المتعددة الأطراف المصممة لصالح المنطقة بأسرها. علماً أن أول مشروع تم إطلاقه هو طريق التنمية. إن الرغبة في المشاركة في بناء هذا المشروع تتصاعد يومياً، وقد أعربت ١٤ مؤسسة مختلفة، تتراوح بين الصناديق السيادية والمؤسسات المالية، عن اهتمامها بالاستثمار في المشروع حتى الآن، بالإضافة إلى مئات الشركات الحريصة على المشاركة في بناء الطريق من بلدان المنطقة والعالم. وسيشهد المؤتمر إطلاق رؤية رئيس الوزراء السوداني لإنشاء منطقة اقتصادية جديدة، تربط المنطقة بعضها ببعض لخدمة شعوبها.

الأمن ومكافحة الإرهاب

لقد خاض العراق الحرب ضد «داعش» وانتصر فيها

بمساعدة المجتمع الدولي، ممثلاً في التحالف الدولي وقوة المهام المشتركة (CJTF)، والأصدقاء، بما في ذلك إيران. فالأراضي المحتلة من قبل الإرهابيين تم تحريرها، وبقايا التنظيم الإرهابي باتت مشتتة، وتواجدها محدود بالمناطق النائية داخل العراق وخارجه.

يتمتع العراق بقوات قتالية مدربة، ولم يعد بحاجة إلى وجود قوات قتالية أجنبية. وتمتلك البلاد ما يلزم لمحاربة عناصر «داعش» أينما كانوا، ويتم تنفيذ مهام ناجحة منتظمة للعثور على مخابئهم وتدميرها.

ونتيجة لذلك، يخوض العراق الآن مباحثات مع التحالف الدولي لإعادة النظر حول تواجدهم. وقد قال السوداني، في مقابلة، في ٢ فبراير (شباط) ٢٠٢٣، إن «وجود قوات التحالف الدولي في العراق يحتاج إلى تنظيم وتفويض قانوني». وتواجدهم يقتصر على تقديم الاستشارات والتدريب وتمكين قوات الأمن العراقية.

إن رؤية الحكومة العراقية لأمن البلاد واضحة، وهي تتمحور حول حماية سيادة العراق وتمكين قواته الأمنية من الوقوف على أقدامها للدفاع عنه. هذه هي الأولوية والمفهوم الذي ستستند إليه العلاقات مع التحالف الدولي.

العراق يؤيد إعادة النظر في مهام «يونامي»

اعتمد مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار الرقم ٢٦٨٢ في ٣٠ مايو (أيار) ٢٠٢٣ لتمديد عمل «يونامي»، ودعمت الحكومة العراقية في رسالة إلى مجلس الأمن «مراجعة استراتيجية مستقلة» للبعثة. وخلال عملها، كان للبعثة دور فعال في دعم إجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المحافظات، وتقديم المساعدة لبناء مؤسسات الدولة العراقية وقدراتها، وفي بعض الأحيان العمل على المصالحة والدبلوماسية الإقليمية.

مع ذلك، فإن التفويض الواسع لمهام «يونامي» لم يعد هو ما يحتاجه العراق. ونتيجة لذلك، هناك حاجة الآن إلى مراجعة استراتيجية لمهامها. والأمين العام سيجري هذه المراجعة «بالتشاور مع حكومة العراق» في موعد أقصاه ٣١ مارس ٢٠٢٤. وتحتاج هذه المراجعة إلى النظر في التحسينات الإيجابية في كثير من القطاعات من خلال برنامج الإصلاح الذي نفذته الحكومة العراقية. أحرز العراق تقدماً سريعاً على كثير من الجبهات، ما يعكس رغبة هذه الحكومة الراسخة في تعزيز مكانة البلاد على الساحة العالمية، وكلاعب رئيسي في السياسة الإقليمية والدولية. والحكومة لديها الرؤية اللازمة لتحقيق هذا الهدف، ولقد حان الوقت لشركاء العراق الدوليين أن يدركوا قيمة الشراكة مع العراق لما فيها الفائدة لهم وللعراق.

> **يعمل العراق على إعادة تشكيل علاقاته مع المجتمع الدولي**

*مستشار شؤون العلاقات الخارجية لرئيس وزراء العراق

*الشرق الأوسط

السياسيات الكرديات.. اللون الأرجواني للسياسة الكردية

*موقع «قنطرة «الالماني

ماذا كتبت سياسيات كرديات؟ وهن معتقلات في سجون تركيا منذ عام ٢٠١٦ بتهمة انتمائهن لمنظمات مسلحة. أماني الصيفي قرأت كتاب الكردية غولتان كيشاناك لموقع قنطرة مستعرضة علاقة السياسة بحقوق المرأة.

صدر عن دار نشر «بلوتو» بلندن كتاب بعنوان «اللون الأرجـوانـي للسياسة الكردية: سياسيات يكتبن من المعتقل». والكتاب من تحريرالصحفية والنسوية الكردية غولتان كيشاناك (Gültan Kışanak)، التي تقضي عقوبة بالسجن لمدة أربع عشر عاماً وثلاثة أشهر منذ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٦ على خلفية الادعاء بانتمائها لحزب

العمال الكردستاني وتنظيمات مسلحة.

يتناول الكتاب إشكالية وقوع العديد من الحقوقيات والسياسيات الكرديات التركيات ضحية للصراع السياسي بين حكومة حزب العدالة والتنمية وحـزب العمال الكردستاني بعد انهيار محادثات السلام في عام ٢٠١٥،

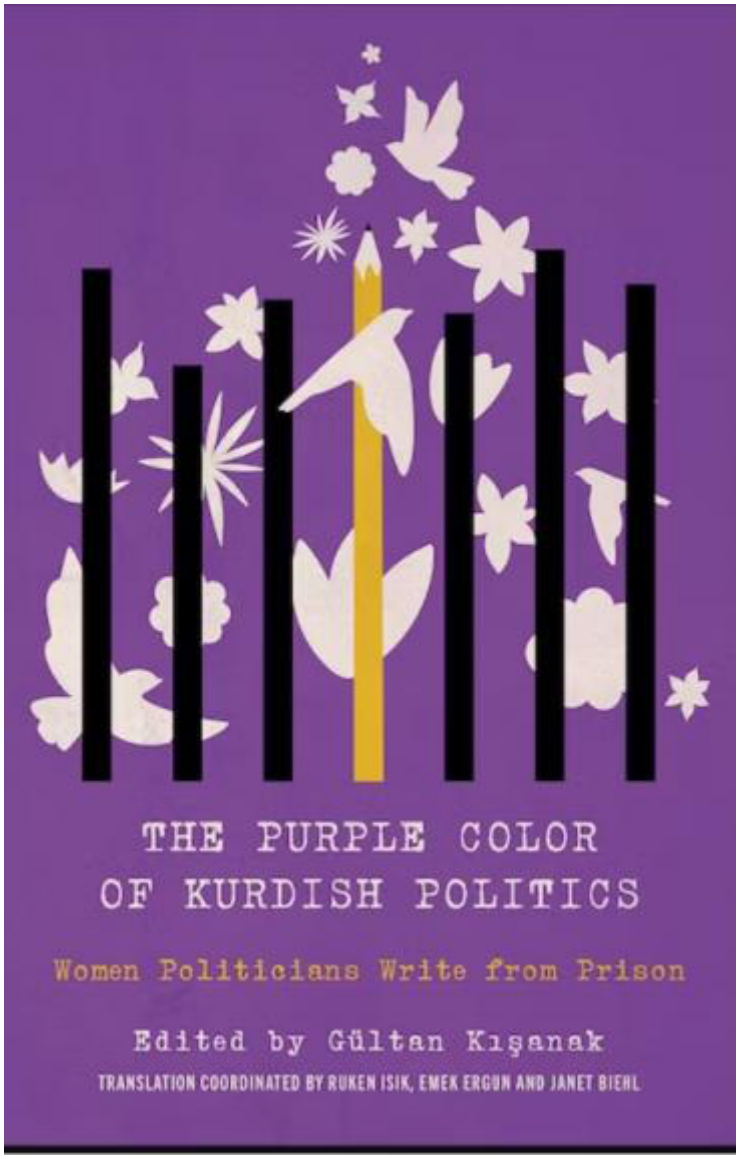

حين تم اعتقال الآلاف من أعضاء الحزب الكردي «حزب الشعوب الديمقراطي»، بمن فيهم رؤساء بلديات ونواب البرلمان حتى قادة الحزب بدعوى صلة «حزب الشعوب الديمقراطي» بحزب العمال الكردستاني، الذي تعتبره الدولة التركية منظمة إرهابية.

بعد اعتقال السياسيات تم تعيين رجال في مناصبهن وإغلاق كل المراكز التدريبية والثقيفية التي أنشاتها السياسيات الكرديات التركيات أثناء شغر مناصبهن. في هذا المقال نستعرض العلاقة بين حقوق المرأة والسياسة في مذكرات الكرديات السياسيات المعتقلات في السجون التركية منذ عام ٢٠١٦ على خلفية الادعاء بانتمائهن لمنظمات مسلحة.

المرأة الكردية والمناصب القيادية: الايمان بالاستحقاق

يستعرض الكتاب في ثلاثمائة وخمسٍ وعشرين صفحة مذكرات تـروي التجارب الشخصية لاثنتين وعشرين سياسية من الكرديات التركيات، اللاتي اشتبكن مع الواقع السياسي انطلاقًا من مشاركتهن في الانتخابات المحلية والانتخابات العمومية منذ عام ١٩٩٤.

يستعرض الكتاب في ثلاثمائة وخمسٍ وعشرين صفحة مذكرات تـروي التجارب الشخصية لاثنتين وعشرين سياسية من الكرديات التركيات، اللاتي اشتبكن مع الواقع السياسي انطلاقًا من مشاركتهن في الانتخابات المحلية والانتخابات العمومية منذ عام ١٩٩٤.

تشرح المذكرات كيف نجحت النساء المنتميات إلى خلفيات اقتصادية متواضعة ومحيط اجتماعي محافظ في الخروج من هذه المتاهة، بدءًا من تحدي خوفهن من المسؤولية ومسألة عدم كفاية الخبرة، ثم ترشحهن كنائبات للبرلمان ورئيسات للمحليات وعمدات. تروي السياسيات أيضا كيف كان عليهن أيضا تحدي ثقتهن في عدم استحقاقهن كنساء لأدوار قيادية في مجتمع رسخ في أذهانهن تقسيم الأدوار الاجتماعية منذ الصغر.

يضاف إلى تلك التحديات غياب الدعم، سواء كان ذلك الدعم ممثلا في تكوين شبكات من المعارف التي تتاح للرجال بطريقة أيسر بحكم وجودهم في أماكن الالتقاء الاجتماعى مثل المقاهي وغيرها، فضلاً عن غياب الدعم المؤسسي لوجود المرأة في المراكز القيادية، وقلة فرص تمويلهن في ظل ثقافة تفترض عمومًا فشلهن في الاحتفاظ بتلك المناصب حتى وإن تمتعن بالمهارات المطلوبة بسبب مسؤلياتهن في المنزل كأمهات وزوجات.

تروي السياسيات كيف أنهن لم يتحدين فقط الأسقف الزجاجية، ولكن كان كذلك عليهن أيضا تحدي ثقتهن في عدم استحقاقهن كنساء لأدوار قيادية في مجتمع رسخ في أذهانهن تقسيم الأدوار الاجتماعية منذ الصغر. يضاف إلى تلك التحديات غياب الدعم، سواء كان ذلك الدعم ممثلا في تكوين شبكات من المعارف التي تتاح للرجال بطريقة أيسر بحكم وجودهم في أماكن الالتقاء الاجتماعى مثل المقاهي وغيرها، فضلاً عن غياب الدعم المؤسسي لوجود المرأة في المراكز القيادية، وقلة فرص تمويلهن في ظل ثقافة تفترض عمومًا فشلهن في الاحتفاظ بتلك المناصب حتى وإن تمتعن بالمهارات المطلوبة بسبب مسؤلياتهن في المنزل كأمهات وزوجات.

> **بعد اعتقال السياسيات تم تعيين رجال في مناصبهن**

تشرح المذكرات كيف نجحت النساء المنتميات إلى خلفيات اقتصادية متواضعة ومحيط اجتماعي محافظ في الخروج من هذه المتاهة، بدءًا من تحدي خوفهن من المسؤولية ومسألة عدم كفاية الخبرة، ثم ترشحهن كنائبات للبرلمان ورئيسات للمحليات وعمدات.

ونجحت كل النسوة المترشحات بأغلبية ساحقة، وفاقَ تمثيلهن ككرديات في المحليات مستوى تمثيل المرأة في كل المقاطعات. فمثلاً أُنتخبت إيفين كيف (مواليد ١٩٨٧) كأول امراة تشغل منصب رئيس مشارك لبلدية جاتاك، في مقاطعة فان، في مارس / آذار ٢٠١٤، بنسبة ٦٨ في المئة من الأصوات.

أما فاطمة دوغان (مواليد ١٩٧٤) (Fatma Doğan) فانتخبت رئيسة لبلدية بوزوفا في محافظة أورفة ٢٠١٤ وهي مقاطعة تُعرف بثقافة قروية محافظة، وفاطمة نفسها جاءت من خلفية دينية محافظة جدًا ولم يدعمها من عائلتها سوى زوجها وعمها كما تروى في مذكراتها» هل تأكلين مع الرجال» . ومع ذلك نجحت فاطمة في تحقيق حلمها وحلم منطقتها.

تقول دوغان: «حصلت على ١٢٨٠٠ صوت، وهزمت مرشح حزب العدالة والتنمية بـ ١١٠٠ صوت. كان الناس في بوزوفا مبتهجين للغاية لدرجة أنهم تدفقوا إلى قاعة المحكمة ورفضوا المغادرة. لقد تحقق حلمهم - تحطمت ٨٠ سنة من الخوف».

المراكز القيادية في ظل تهميش كردي تركي: ترسيخ ثقافة نسوية من القاعدة

في مقالها (لقد حولوها إلى لبلدية نسائية) تروي زينب سيبتشيك (١٩٨٥- ...) كيف أعاق الصراع السياسي الكردي التركي سبل العمل على تغيير الثقافة الذكورية في المجتمع الكردي ودعم وعي مناصر لحقوق النساء. تمثل ذلك في إعاقة تنظيم الفعاليات النسائية أو مهاجمة تلك الناشطات ومنظماتهن النسوية.

تقول زينب: «في كل مرة ننظم فيها فعالية، تبدأ

السلطات التركية تحقيقًا على الرغم من خطاب حوار السلام المستمر «. كان يطلب منا الذهاب إلى المحكمة والإدلاء ببيانات تخص الفعاليات بشكل أسبوعي. كانوا يحاولون ترهيبنا، لكنهم فشلوا. واصلنا عملنا بشكل مستمر وكما كان دائمًا». ومع ذلك، تسلط المذكرات الضوء على أهمية التكاتف بين النساء وتضامنهن في تحقيق ثقافة اجتماعية وسياسية تدعم حقوق المرأة والديمقراطية كما تصور رواية انتخاب سيباهات تونجيل (١٩٧٥ – ...).

تعقيدات وتشابكات خفية تعيق مسار المساهمة الفعالة في المجتمع للنساء الكرديات:

يوضح الكتاب مدى صعوبة تقدم النساء كمرشحات للبرلمان وماذا يعنى الخروج عن مسار الهيكل التقليدي الذي اتبعته الأحزاب السياسية الكردية حيث هيمنت الثقافة الذكورية التي طالما حاولت تهميشهن رغم سعي هؤلاء النسوة الناشطات إلى تفكيك النظام الذكوري داخل الحزب وخارجه. كما تكشف تلك المذكرات كذلك عن التعقيدات والتشابكات الخفية التي تعيق مسار مساهمتهن الفعالة في المجتمع كنساء وكرديات. والكتاب بذلك يكشف عن تاريخ سياسي ثري لظهور المرأة الكردية كموضوع سياسي على الرغم من محاولات إسكاتها وتهمشينها كما أنه يحاول التوثيق للتحولات الجذرية للمعايير السياسية التقليدية والهيكلية والممارسات منذ التسعينيات وحتى اليوم.

في مقالتها (من الزنزانة إلى البرلمان) From Prison to Parliament تتحدث تونجيل عن نشأتها في جو اجتماعي كردي محافظ واضطهاد وقمع سياسي للكورد من جهة أخرى، وكيف دخلت عالم السياسة بدءًا من مشاركتها في اجتماعات نسائية وتنظيم فعاليات تثقيفية حول حقوق المرأة في الأحياء في إسطنبول. كانت تونجيل، كباقي السياسيات، ترى أن الدفاع عن حقوق المرأة يجب أن يكون جنبًا إلى جنب مع الدفاع عن حقوق الكورد كأقلية ومواطنين أتراك.

تروي تونجيل كيف تم ترشحها كمرشحة مستقلة ضمن تحالف «ألف أمل للانتخابات البرلمانية» من زنزانتها.بعد فوزها بمقعد في إسطنبول بـ ٩٣ ألف صوت أطلق سراحها في يوليو / تموز ٢٠٠٧ وتم استقبالها استقبالا حافلاً أعدته لها النساء اللاتي أشرفن على الحملة الإنتخابية. حصل «حزب ديمقراطية الشعب» على ٢٢ مقعدًا في البرلمان، ثمانية منها تشغلها نساء و ١٤ مقعدًا للرجال.

> **وقوع العديد من الحقوقيات والسياسيات الكرديات ضحية للصراع السياسي**

وهذا يعني أن التصورات الذكورية لتقييد المجال السياسي وحصره على الرجال ليست صحيحة بالضرورة إنما هي لإقصاء النساء من المشاركة السياسية، كما تقول أيسل توغلوك (مواليد ١٩٦٥) Aysel Tuğluk. انتخبت «توغلوك «نائبة عن ديار بكر، ولأول مرة منذ عام ١٩٩٤.

التضامن النسائي: من النساء إلى النساء

كان نجاح السياسيات ثمرة عملهن المنظم في تشكيل شبكات التعارف الواسعة من النساء خصوصًا عبر طرق متعددة حتى أنهن اعتمدن طرقا تقليدية لإيصال رسائلهن. تروي المذكرات أنهن كن يذهبن بأنفسهن للبيوت ويعرِّفن النسوة بنشاطهن لخلق جو من الثقة بين

المترشحات من جانب وبين المنتخِبين والمنتخِبات من جانب آخر.

ومن ناحية أخرى فقد ركزن في تنظيم الفعاليات التي تعالج مشكلات اجتماعية وسياسية مثل العنف المنزلي، وزواج القصر، وانتشار الأمية، وتهميش الكفاءات من النساء وغياب الشفافية في المؤسسات وكذلك راعين الأوقات في عقد الندوات والجلسات التثقيفية والتدريبية لتتناسب مع أوقات النسوة كأمهات وعاملات. كما فتحن أبوابهن للنساء ليأتين إلى عمدات ومستشارات المحليات ويروين مشاكلهن الاجتماعية واحتياجات مناطقهن التي لم يستطعن الإفصاح عنها للرجال من المسؤولين السابقين وَسَط ثقافة محافظة. وقامت السياسيات الكرديات بمباشرة الأعمال في بناء الطرق وحولن العديد من الأماكن المهملة إلى مراكز ثقافية لتكون ملتقى للتعارف وتبادل الآراء بين النساء حتى في القرى المهمشة التي تغلب عليها حتى اليوم الثقافة المحافظة دينياً والقبلية.

إنجازات رغم التهميش الاجتماعي والقمع السياسي

لقد تمكنَّ من الدفع باتجاه المزيد والمزيد من سياسات المساواة بين الجنسين باتباع آليات النسوية الراديكالية. فقد نجحت السياسيات الكرديات في إرساء نظام سياسي لم يكن معتمدًا في النظام المؤسسي في تركيا من قبل، وهو صفة المشاركة في رئاسة المؤسسات. فأصبح هناك مستشار مشارك، رئيس مشارك وعمدة بلدية مشارك في معظم المحليات. كانت هذه الصفة «مشارك» أولاً لدعم ثقافة اجتماعية تدعم المساواة بين الجنسين من جهة، وترسيخ مبدأ سياسي يدعم الديمقراطية والمشاركة في اتخاذ القرارات من جهة أخرى.

فاستتبعت المذكرات كيفية تمكنهن من تحطيم التصور النمطي لكون المرأة غير مؤهلة للعمل في المجال السياسي، فقد أثبتن كفاءتهن، بل وتفوقهن في أداء وظائفهن على أقرانهن من الرجال حين أتيحت لهن الفرص والدعم المناسب. هذا الحس المقاوم لثقافة القمع والتهميش ودعم ترسيخ ثقافة اجتماعية وسياسية مغايرة تقوم على الوعي الذاتي للمرأة والاستعداد لكسر الصورة النمطية ومن ثم العمل على تلقي الدعم المجتمعي والمؤسسي للوصول إلى مراكز قيادية.

> **كيشاناك تقضي عقوبة بالسجن لمدة أربع عشر عاماً**

وختامًا يوضح الكتاب مدى صعوبة تقدم النساء كمرشحات للبرلمان وماذا يعنى الخروج عن مسار الهيكل التقليدي الذي اتبعته الأحزاب السياسية الكردية حيث هيمنت الثقافة الذكورية التي طالما حاولت تهميشهن رغم سعي هؤلاء النسوة الناشطات إلى تفكيك النظام الذكوري داخل الحزب وخارجه. كما تكشف تلك المذكرات كذلك عن التعقيدات والتشابكات الخفية التي تعيق مسار مساهمتهن الفعالة في المجتمع كنساء وكرديات.

والكتاب بذلك يكشف عن تاريخ سياسي ثري لظهور المرأة الكردية كموضوع سياسي على الرغم من محاولات إسكاتها وتهمشينها كما أنه يحاول التوثيق للتحولات الجذرية للمعايير السياسية التقليدية والهيكلية والممارسات منذ التسعينيات وحتى اليوم ٢٠٢٣.

*عنوان الكتاب: The Purple Color of Kurdish Politics: Women Politicians Write from Prison

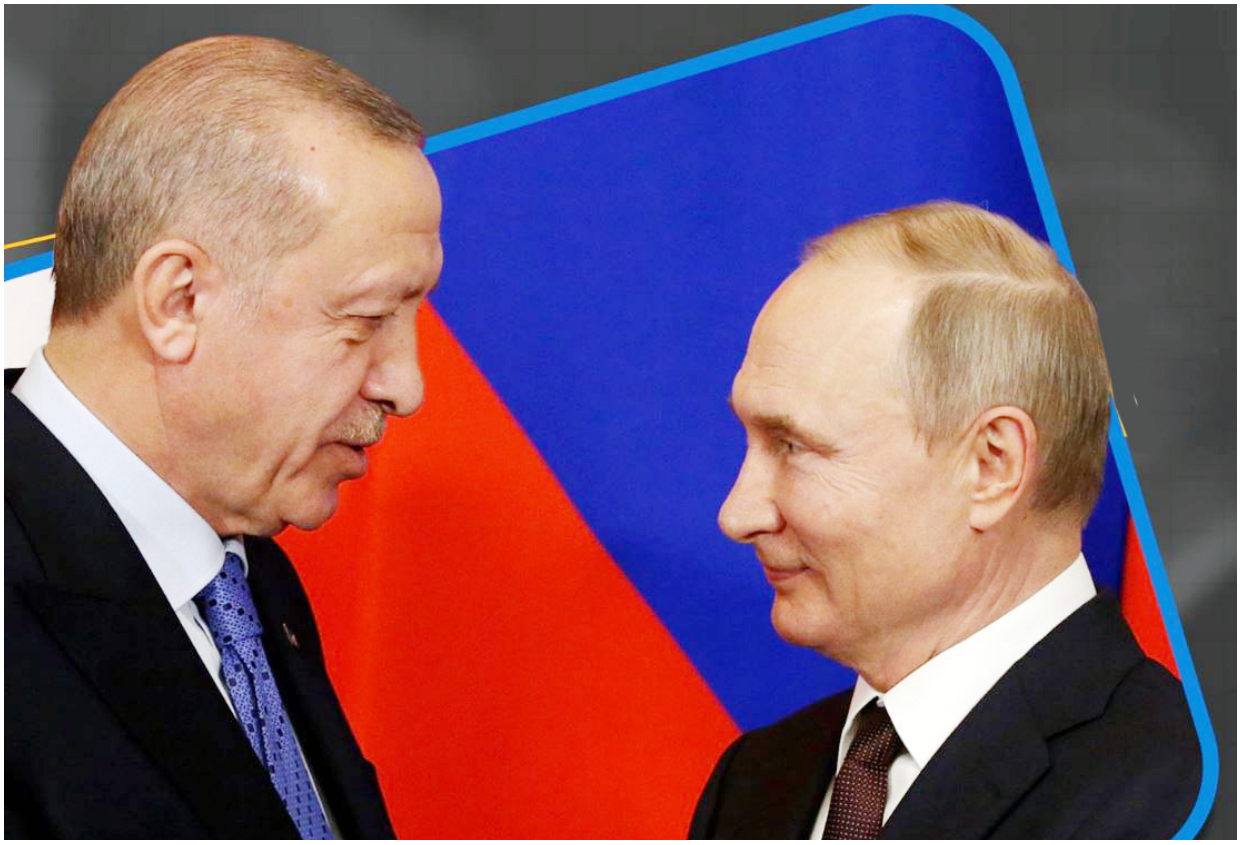

حسني محلي:

بوتين وإردوغان.. التضامن في لحظات الانقلاب

كان إردوغـان أول من اتصل بالرئيس بوتين خلال محاولة التمرد الأخيرة التي قادها زعيم قوات «فاغنر» الروسية يفغيني بريغوجين، معبّراً له عن تضامنه معه ومع الدولة الروسية. اتصال إردوغان هذا ذكّرنا بالاتصال الهاتفي الذي أجراه الرئيس بوتين بالرئيس إردوغان بعد يومين من محاولة الانقلاب الفاشل في ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦ حيث أبلغه عن «تضامنه وتضامن موسكو معه ضد كل المؤامرات الداخلية والخارجية».

المعلومات الصحفية قالت آنذاك إن المخابرات الروسية هي التي أبلغت إردوغان مسبقاً بمحاولة الانقلاب واحتمالات الدور الامريكي في ذلك، كما تحدثت عن حماية جوية روسية لطائرة الرئيس إردوغان عندما أقلعت من مدينة مرمريس الساحلية في اتجاه إسطنبول بعد أن تحدثت المعلومات عن احتمالات إقلاع بعض الطائرات من قاعدة انجيرليك الامريكية لعرقلة مسار طائرة إردوغان.

اتصال بوتين والمعلومات التي تحدثت عن دعم روسي مباشر أو غير مباشر لإردوغـان في تصدّيه لمحاولة الانقلاب التي ساعدته في التخلص من أكثر من ٣٠٠ ألف من أنصار الداعية فتح الله جولان وأتباعه الذين كانوا يعملون في جميع مؤسسات

> التضامن الشخصي والرسمي بينهما سيستمر ما دام الطرفان مستفيدين منه

الدولة، وأهمّها الجيش (٢٥ ألف ضابط وضابط صف) والأمن والمخابرات والقضاء. وجاء اغتيال السفير الروسي في أنقرة أندريه كارلوف في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ كردّ على الدعم الروسي لإردوغان إذ تبيّن لاحقاً أن عنصر الأمن الذي قتل كارلوف هو من أتباع جولان.

وساعدت كل هذه التطورات الرئيس إردوغان على تطبيق مخططاته، وأهمّها تغيير النظام البرلماني إلى رئاسي عبر استفتاء نيسان/أبريل ٢٠١٧ وقيل إنه مزوّر فأعلن نفسه حاكماً مطلقاً للبلاد بعد أن سيطر على جميع مؤسسات الدولة وأجهزتها ومرافقها، وأهمها المؤسسة العسكرية التي كانت معقل العلمانيين.

كل هذه التطورات المثيرة سبقتها الرسالة التي بعثها الرئيس إردوغان للرئيس بوتين في ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠١٦ واعتذر منه عن إسقاط الطائرة الروسية بالقرب من الحدود التركية مع سوريا في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وكان هذا الاعتذار بداية التقارب والصداقة بين بوتين وإردوغان، والتقيا في بطرسبورغ في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٦ ليضعا النقاط على الحروف في تفاصيل العلاقة الشخصية بينهما، والتي أوصلت العلاقات التركية-الروسية إلى ما وصلت إليه على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي. وهو ما اكتسب طابعاً عملياً بسماح الرئيس بوتين للقوات التركية بالتوغل داخل الأراضي السورية في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦.

وجعل ذلك لاحقاً من إردوغان لاعباً رئيسياً في مجمل تطورات سوريا بانعكاسات ذلك على ليبيا والعراق ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى حيث الجمهوريات الإسلامية ذات الأصل التركي، وهي الحديقة الخلفية لروسيا. وكان ذلك سبباً لفترات من الفتور والتوتر بين إردوغان وبوتين الذي يبدو أنه لا يريد أن يخسر أنقرة في تحدياته للحلف الأطلسي وامريكا، الحليف التقليدي لتركيا، وفيها أكثر من عشرين قاعدة امريكية وأطلسية.

التضامن الشخصي والرسمي بين إردوغان وبوتين وبكل تناقضاته، إذ التقيا حتى الآن أكثر من عشرين مرة خلال السنوات السبع الماضية، وتحدثا هاتفياً ما لا يقل عن أربعين مرة، يبدو واضحاً أنه سيستمر ما دام الطرفان مستفيدين منه. فتركيا ذات موقع استراتيجي حساس جداً بالنسبة إلى مجمل الحسابات الروسية، وخاصة في البحر الأسود، وهو ما يستغله الرئيس إردوغان في مساوماته الإقليمية

> ويبقى الرهان على السيناريوهات المحتملة لسياسات إردوغان مع واشنطن والعواصم الغربية

والدولية بما في ذلك علاقاته مع الحلفاء التقليديين في الغرب، ولا سيما واشنطن التي لا تريد أن تدفع بإردوغان في اتجاه الحضن الروسي أكثر مما فعلته حتى الآن. ومن دون أن يكون واضحاً من هو الأكثر حنكة سياسية إردوغان أم بوتين، بعد أن بات واضحاً أن موسكو هي الأكثر حاجة إلى أنقرة وليس العكس.

ويفسر ذلك تجاهل بوتين للتصرفات والمواقف التركية المناقضة للحسابات والمصالح والاستراتيجيات الروسية في سوريا وليبيا والمنطقة العربية وكل من القوقاز وآسيا الوسطى والبلقان، على الرغم من «الصداقة المتينة » بين إردوغان وكل من رئيس صربيا ألكسندر فوتشيتش ورئيس وزراء هنغاريا فيكتور أوربان، واللذين يعترضان على السياسات الامريكية والأطلسية ضد روسيا في أوكرانيا.

ويبقى الرهان على السيناريوهات المحتملة لسياسات إردوغان مع واشنطن والعواصم الغربية، واستمرار حاجته إلى دعم هذه العواصم له في أزمته المالية الخطيرة، والحل المؤقت لها قد يكون عبر دعم العواصم الخليجية التي لم تتأخر في الإعلان عن دعمها للرئيس بوتين. وهو ما فعله ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في محاولة منه لرد الجميل للرئيس بوتين الذي وقف إلى جانبه عندما كان في عزلة تامة دولياً، بعد أن حمّلته واشنطن والعواصم الغربية مسؤولية مقتل الصحافي جمال خاشقجي في إسطنبول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

ومع انتظار المزيد من التطورات في «مثلث الوفاء» بين بوتين وكل من إردوغان ومحمد بن سلمان، بعد أن كانا في عداء مرير، فقد بات واضحاً أن غباء السياسات الامريكية في الشرق الأوسط كان وما زال المبرر الأهم بالنسبة إلى بوتين وإردوغان ولاحقاً بوتين مع حكام الخليج وأخيراً بين إردوغان وهؤلاء الحكام، خاصة بعد المصالحة السعودية -الإيرانية. وهو ما تراقبه «تل أبيب» من كثب وهي الخاسر الأكبر من كل هذه المعطيات، بعد أن كانت الرابح الأهم من سنوات ما يسمّى «الربيع العربي»، وأبطالها هم أنفسهم الذين يتحدثون الآن عن السلام والأمن والاستقرار!

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي

فرشته بزشك :

هل إيران وأمريكا على وشك اتفاق جديد؟

ما الذي تغيّر هذه الأيام؟

*مركز الفرات للدراسات

كثُرت في الآونة الأخيرة الأخبار والشائعات المتعلقة بالمفاوضات والاتفاق بين إيران والولايات المتحدة، حيث تنشر الكثير من وسائل الإعلام، ولا سيّما الإيرانية والإسرائيلية، كل يوم خبراً جديداً عن "اتفاق وشيك"

بين إيران وأمريكا.

بالتزامن مع ذلك، أكد ناصر كنعاني، المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، وجود مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين، وقال إنّه من المرجّح كثيراً حدوث تبادل للسجناء بين البلدين خلال الأسابيع المقبلة.

من جانب آخر، اعتبر مرشد "الجمهورية الإسلامية" أيضاً، في خطبته الأخيرة أن الاتفاق أمرٌ ممكن.

لكن ما الذي حدث حتى أصبح احتمال التوصل إلى اتفاق جدياً إلى هذه الدرجة، ولماذا لدى أمريكا وإيران مثل هذا الدافع للتوصل إلى مثل هذا الاتفاق، على الرغم من عدم بقاء الكثير من الوقت على نهاية ولاية بايدن؟

مع اقتراب موسم الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، وعودة الهدوء أكثر إلى الشارع الإيراني، تريد إدارة بايدن، التي كانت على الدوام ترجّح خيار الدبلوماسية من بين الخيارات المطروحة على الطاولة، تأجيل "مشكلة إيران" إلى ما بعد الانتخابات، من خلال التوصل إلى اتفاق مؤقت.

لطالما شكّلت "الجمهورية الإسلامية" منذ ظهورها وحتى يومنا هذا، تحدياً سياسياً للرؤساء الأمريكيين؛ بدءاً من حادثة الرهائن في السفارة الأمريكية بطهران في السنوات الأولى من الثورة، وصولاً إلى اليوم، حيث أصبح التأثير الكبير للوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، والناخبين الإنجيليين الأمريكيين أحد العوامل المؤثرة في تحديد مواقف واشنطن تجاه طهران، ويجب على الرئيس الأمريكي على الدوام أن يكون لديه سياسة واضحة تجاه إيران.

في الوقت الراهن، لا يُعتبر عدم امتلاك إيران للسلاح النووي أولوية استراتيجية للولايات المتحدة وحسب، بل أصبح قضيةً مهمةً للنقاش أيضاً، في الانتخابات الأمريكية.

بعد أن أصبحت "الجمهورية الإسلامية" الآن في طريقها للوصول إلى حدود الردع النووي، بسبب انسحاب دونالد ترامب بشكل أحادي من الاتفاق النووي مع إيران، ما هي الحلول التي يمتلكها جو بايدن لاحتواء هذه المشكلة، وذلك مع اقتراب الانتخابات الرئاسية؟

خيارات على طاولة بايدن

العقوبات الاقتصادية

لم يبقَ من الاقتصاد الإيراني شيء لم يخضع للعقوبات، فجميع القطاعات الاقتصادية والعسكرية الإيرانية الهامة تخضع لعقوبات على مستويات متعددة وتحت مسميات مختلفة.

الضغط السياسي

استطاعت الولايات المتحدة في عهد باراك أوباما أن تدفع معظم الدول – بما فيها الصين وروسيا – للانضمام إليها في ممارسة ضغوط سياسية واقتصادية على إيران. لكن في الوقت الراهن، ليس لدى أمريكا، أو أية دولة أخرى، القدرة على إيجاد مثل هذا الإجماع العالمي ضد دولة أخرى. فحتى في حرب روسيا ضد أوكرانيا لم يتم التوصل إلى مثل هذا الإجماع من الناحية العملية. كما أنّ الضغط السياسي لأوروبا وأمريكا

ليس له تأثير كبير على "الجمهورية الإسلامية"، بسبب عدم وجود علاقات سياسية كثيرة بينهما وبين إيران، وبالتالي فإنّ هذه الضغوط تبقى محدودة ومقتصرة على التصريحات والبيانات.

الحافز الاقتصادي في حالة التعاون

يمكن أن يتمثل الحافز الاقتصادي في تحرير الأصول الإيرانية المجمّدة، أو تعليق أو رفع العقوبات، في مقابل السلوك الإيجابي من قبل إيران.

إنّ أي تعليق للعقوبات سيدفع الكونغرس الأمريكي مجدداً إلى التدخل في قضية إيران، وعلى الرغم من أنّ جو بايدن قد يكون قادراً على نقض الاحتجاج المحتمل للكونغرس، إلاّ أنّ المشاكل السياسية التي ستواجهه خلال موسم الانتخابات، ستكون كبيرة، كما أنّ إلغاء العقوبات هي قضية معقدة أخرى.

وعليه؛ فإن أقلّ وأبسط حافز اقتصادي، مقابل شكل من أشكال التفاهم أو الاتفاق مع إيران، يكمن في تحرير الأصول الإيرانية المجمّدة، والذي لن يحتاج إلى إخطار الكونغرس بذلك.

الهجوم السيبراني

إنّ الحرب السيبرانية بين إيران والولايات المتحدة قائمة وراء الكواليس منذ سنوات، وهي تشتدّ أحياناً وتهدأ تارةً أخرى، لكنّ الهجمات السيبرانية أيضاً لم تحقّق شيئاً. فبعد بضعة أشهر من فايروس إستوكس نت، تمكنت إيران من إعادة بناء قدرات التخصيب.

هجمات الطائرات المسيّرة

كانت تجربة هذه الهجمات أيضاً مثل تجربة الهجمات السيبرانية. ولم تؤدِّ إلاّ إلى تأخير وعرقلة قدرات إيران النووية لعدّة أسابيع أو أشهر.

الهجوم العسكري

إنّ الخيار الأخير المطروح دائماً على الطاولة، هو الهجوم العسكري على المنشآت النووية الإيرانية، والذي يرجّح أن يكون هجوماً مصاحباً بالهجمات السيبرانية والطائرات المسيّرة.

على الرغم من أنّ هذا الخيار كان وسيبقى مطروحاً على طاولة جميع الرؤساء الأمريكيين، لكن يبدو أنّ تكلفة مثل هذا الهجوم تفوق فوائده، إذا ما تم أخذ الأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة بعين الاعتبار. ففي حالة حدوث صراع عسكري، ولو كان محدوداً، فإنه سيلقي بتأثيره على أولوية الولايات المتحدة الأكثر أهمية، أي دعم أوكرانيا في حربها مع روسيا، إضافةً إلى احتواء الصين.

لذلك، في الظروف الراهنة، فإنّ الحلّ الأقل تكلفة بالنسبة لجو بايدن لمنع تصاعد حدّة التوترات، أو حدوث صراع عسكري- ولو أنّه صراع غير مرغوب في أحد أهم الزوايا الاستراتيجية في العالم- هو التحكم في مستوى التوترات مع إيران، عن طريق الدبلوماسية.

مستوى الاتفاق المحتمل، في ظل تجربة الاتفاق النووي مع إيران

يرتبط التوافق والدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة، بالنسبة للكثيرين، بالاتفاق النووي؛ هذا الاتفاق الذي كان من المفترض أن يؤدي إلى رفع سيف العقوبات الحاد عن رقبة إيران، في مقابل التقييد الكبير لبرنامجها النووي. وإذا بقيت إيران وفية لالتزاماتها، في غضون سنوات قليلة، فإنّ هذا السيف سيعود إلى غمده، وتصبح العلاقات السياسية والاقتصادية بين إيران والغرب، علاقاتٍ طبيعية. لكنّ إيران والولايات المتحدة والعالم، بعيدون جدّاً عن مثل هكذا اتفاق.

أدّى فشل الاتفاق النووي وأنصاره في إيران، وصعود اليمين المتطرف فيها، إلى تسارع تغيير النهج الاستراتيجي لـ "الجمهورية الإسلامية"، أي الانعطاف نحو الشرق والانسجام والتوافق مع روسيا والصين. ويعتبر تعاون إيران مع روسيا في الحرب ضد أوكرانيا مثالاً واضحاً على هذا التغيير في النهج.

صحيح أنّ مرشد "الجمهورية الإسلامية" اعتبر الاتفاق أمراً مقبولاً، لكنّ شروطه التي تتمثل في الحفاظ على البنية التحتية النووية الحالية للبلاد، وكذلك الامتثال لقرار البرلمان الحادي عشر (خطة العمل الاستراتيجية لرفع العقوبات) تتعارض مع أيّ اتفاقٍ ذي هدفٍ ومعنى.

في مثل هذه الأجواء، فإنّ الحلّ الوحيد لضبط التوترات هو شكل من أشكال التوافق المحدود. بمعنى أن يتفق البلدان على قبول تجنّب القيام بأعمال تعتبر خطاً أحمر للطرف الآخر، وذلك لفترة زمنية معيّنة، والتي من المرجّح أن تكون حتى نهاية الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة.

من المحتمل أن يكون مثل هذا المستوى من التوافق مقبولاً بالنسبة للنواة الصلبة للسلطة في إيران أيضاً، لأنّه سيوفّر للحكومة الإيرانية، موارد- ولو كانت محدودة- لتأمين الغذاء والدواء وبعض السلع الأساسية، وفي الوقت نفسه لن يكبح تطوراتها النووية، وقوتها الصاروخية، وقدرات طائراتها المسيّرة. وبهذه الطريقة، فإنّ الأوراق التي تعتزم إيران استخدامها في مفاوضات أكثر جدية ومحتملة في المستقبل، لتحصيل الامتيازات، ستبقى قائمة.

اتفاق أم تعليق التوترات القائمة؟

بحسب كل الأخبار والدلائل، فإنّ تعليق التوترات الحالية وتأجيل حلّها إلى وقتٍ في المستقبل- أي الاتفاق المحدود- بعد تبادل السجناء بين إيران والولايات المتحدة، يبدو قريباً وبالإمكان التوصل إليه.

لكن يجب أن نرى فيما إذا كان قادة إيران والولايات المتحدة سيقبلون التكاليف السياسية لمثل هذا الاتفاق المحدود؟ وماذا سيكون دور اللاعبين الإقليميين مثل روسيا وإسرائيل والأطراف المستفيدة داخل إيران وأمريكا في ديمومة مثل هذا الاتفاق المحتمل؟

لقد رأينا ما آل إليه الاتفاق النووي مع إيران، على الرغم من كل الالتزامات والتعهدات والآمال والرؤى، لذلك ليس من المتوقع أن يكون مصير الاتفاق المحدود المحتمل أيضاً بدون تقلبات.

* (خبيرة في العلاقات الدولية).

بواسطة آنا بورشفسكايا, بين فيشمان, أندرو جيه. تابلر

«فاغنر» في مواجهة وزارة الدفاع الروسية في الشرق الأوسط

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

بينما بدأت الأمور تهدأ في أعقاب المواجهة بين الرئيس الروسي فلاديميربوتين وزعيم مجموعة «فاغنر» يفغيني بريغوزين، يتساءل العديد من المراقبين عما إذا كانت هذه المواجهة ستؤدي إلى ترتيبات جديدة بين وزارة الدفاع الروسية وقوات الشركة العسكرية الخاصة المنتشرة في جميع أنحاء العالم.

وفي الشرق الأوسط، يبدو أن عمليات الانتشار الروسية لم تتأثر إلى حد كبير حتى الآن. ولكن يبدو أن الأزمة قد دفعت السيطرة العملياتية العسكرية باتجاه

وزارة الدفاع، مما يعقّد أو يعيق بشكل كبير قدرة روسيا على إنكار أنشطتها على نحو مقنع في مناطق النزاع الإقليمية مثل سوريا وليبيا. وهذا قد يجعل المواجهات بين القوات الأمريكية والروسية أكثر ترجيحاً في الأشهر المقبلة.

دور مجموعة «فاغنر» في الشرق الأوسط

بـدءاً من عام ٢٠١٢، سرّعت موسكو وتيرة نمو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة – وهي منظمات مبهمة لها علاقات مباشرة مع الدولة الروسية.

وفي ذلك الوقت، صرح بوتين أنه يعتبر هذه الجماعات «أداة لتحقيق المصالح الوطنية» دون مشاركة الدولة. وكانت إحـدى هذه المنظمات «الفيلق السلافي»، الذي أنشأته شـركـة روسية تُدعى «مجموعة موران للأمن»، ويُقال إنه أُرسل إلى سوريا في عام ٢٠١٣. وفي الوقت نفسه، برزت مجموعة «فاغنر»، بقيادة بريغوزين، وهو مدان سابق وزميل مقرب من بوتين، كأشهر شركة عسكرية خاصة بعد أن ساعدت في تأمين ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤.

ومنذ ذلك الحين، انتشرت هذه المجموعات في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا، مما منح الكرملين أداة مهمة لاكتساب نفوذ أجنبي. وظهرت قوات «فاغنر» للمرة الأولى في سوريا حوالي عام ٢٠١٧، بحلها محل «الفيلق السلافي». كما نشطت في ليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوركينا فاسو ومالي ومدغشقر.

ومؤخراً، لعبت دوراً رئيسياً في السودان، حيث عملت البحرية الروسية على تأمين وصول سفنها إلى الموانئ وعقد اتفاق يقضي بإنشاء قاعدة مستقبلية خاصة بها. وفي وقت سابق من هذا العام، دعمت قوات «فاغنر» بشكل ناشط الجنرال محمد حمدان دقلو، الملقب بـ «حميدتي»، في صراعه العنيف على السلطة مع الجنرال عبد الفتاح البرهان – حتى مع قيام بريغوجين بعرض الوساطة لكلا الجانبين في الوقت نفسه.

وعلى الرغم من أن الدولة الروسية هي على ما يبدو مصدر التمويل الرئيسي لـ «فاغنر»، إلاّ أن مجموعته استخدمت أيضاً وسائل مختلفة لإنشاء شبكات تمويل خاصة بها في الخارج، مثل إقامة علاقات مع أمراء الحرب المحليين والسيطرة على الموارد الطبيعية. وفي ليبيا، تشير التقارير إلى أن المجموعة كانت تتلقى أمـوالاً من الإمـارات العربية المتحدة حتى عام ٢٠٢١ تقريباً.

> **قد يكون للأزمة العسكرية المحلية في روسيا عواقب وخيمة على عملياتها في المنطقة**

وفي العام الماضي، بدأت التوترات التي تختمر منذ فترة طويلة بين «فاغنر» ووزارة الدفاع تتصاعد وتصبح أكثر علنية مع غزو روسيا لأوكرانيا. وبالإضافة إلى التنازع على الوصول إلى الموارد، سعى كلا الجانبين إلى تبني انتصارات الحرب ولوم الطرف الآخر على الخسائر. ولعل تكتيك بوتين في تشجيع الخصومات الداخلية قد أدى إلى تفاقم الخلاف.

التداعيات على سوريا

بدأت تداعيات الأزمة تظهر في سوريا، مع صدور تقارير متعددة عن حدوث توترات ومواجهات بين

مجموعة «فاغنر» وموظفي وزارة الدفاع. فقد اعتقلت القوات الروسية بعض القادة التابعين لـ «فاغنر» وداهمت مكاتب المجموعة في أنحاء متفرقة من سوريا. وفي غضون ذلك، التقى نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي فيرشينين، بالرئيس السوري بشار الأسد في ٢٦ حزيران/يونيو، وحثه وفقاً لبعض التقارير على منع قوات المجموعة من مغادرة البلاد من دون موافقة وزارة الدفاع.

وعلى ما يبدو، تم سحب بعض أفراد مجموعة «فاغنر» إلى مركز العمليات الروسي في قاعدة حميميم الجوية في غرب سوريا.

ومع ذلك، لا يزال الوضع العام هادئاً، ولا تزال مجموعة «فاغنر» منتشرة في المناطق الغنية بالموارد حيث تسيطر قوات الأسد ظاهرياً ولكنها تعتمد على المساعدة من وحدات الجيش والشرطة الروسية.

وتشمل هذه المناطق أكبر حقول الغاز الطبيعي والنفط في سوريا (الشاعر والمهر وجزال وحيان)، حيث تشير بعض التقارير إلى أن مجموعة «فاغنر» استخدمت شركة وهمية تُدعى «إيفرو بوليس» للحصول على ما يصل إلى ربع أرباح الإنتاج. ويبدو أن نظام الأسد منح «فاغنر» هذه الحصة لأن المجموعة استعادت السيطرة على الحقول من تنظيم «الدولة الإسلامية» واستمرت في حمايتها من غارات المعارضة. ومن شأن أي تغييرات في هذا الترتيب كشف الكثير عن ميزان السيطرة الروسية في سوريا.

وتُطرح أسئلة مهمة أيضاً حول مصير الأسلحة الثقيلة التابعة لـ «فاغنر» في سوريا، والتي تشمل الدبابات والمدرعات الأخرى وقاذفات الصواريخ. ففي عام ٢٠١٨، استخدمت «فاغنر» هذه الأسلحة في محاولة للاستيلاء على معمل غاز كونوكو بالقرب من دير الزور، وهي منطقة تستخدم كقاعدة عسكرية لـ«قوات سوريا الديمقراطية» وشركائها الأمريكيين. وعلى الرغم من صد الهجوم من خلال الضربات الجوية الأمريكية الشرسة، إلا أنه أثار الدهشة حول قدرات «فاغنر» الهائلة في أنحاء من سوريا يمارس فيها نظام الأسد سيطرة هشة في أحسن الأحوال.

> **في الشرق الأوسط، يبدو أن عمليات الانتشار الروسية لم تتأثر إلى حد كبير**

وإذا وجهت أزمة «فاغنر» الوضعية العسكرية المحلية لروسيا بصورة أكثر حسماً لصالح قوات وزارة الدفاع، فقد يزيد ذلك من تعقيد الجهود الأمريكية الأخيرة لإدارة التحليق العدواني والغارات الوهمية من قبل القوات الروسية في جميع أنحاء شرق سوريا، ما قد يزيد من خطر المواجهات المباشرة. ووفقاً للجنرال أليكسوس غرينكويتش، قائد التشكيل الجوي للقوات المشتركة في القيادة المركزية الأمريكية، انتهكت الطائرات الروسية المجال الجوي الأمريكي في سوريا «ثلاث أو أربع مرات» في يوم واحد.

وتم الإبلاغ عن ٢٥ حادثة من هذا القبيل في آذار/مارس وحده، بينما لم تسجَل أي واحدة في الشهر السابق. وفي ١٤ حزيران/يونيو، أعلن المسؤولون الأمريكيون أنه سيتم نشر الطائرات المقاتلة من طراز «إف-٢٢ رابتور» في منطقة عمليات «القيادة المركزية الأمريكية» نظراً لـ «السلوك غير الآمن وغير المهني بشكل متزايد للطائرات الروسية في المنطقة». لكن

هذا الأسبوع، شنت الطائرات الروسية هجوماً آخراً في شمال غرب سوريا – وهو الهجوم الأكثر دموية في عام ٢٠٢٣ – تزامناً مع انتشار تمرد بريغوزين.

مركز «فاغنر» الليبي

إذا تغيرت عمليات «فاغنر» في الخارج، سيكون لذلك تأثير مباشر على أمير الحرب الليبي خليفة حفتر. فالجنرال الذي يتخذ شرق البلاد مقراً له يحظى بحماية شخصية من قوات «فاغنر»، كما تبين عندما أسقطت هذه القوات طائرة أمريكية بدون طيار من طراز «إم كيو-٩» في محيطه في آب/أغسطس الماضي (كانت الطائرة المسيّرة تقوم بأعمال المراقبة قبل زيارة مخططة للمبعوث الأمريكي الخاص).

كما تساعد المجموعة حفتر في الإبقاء على سيطرته على منطقة النفط الرئيسية في ليبيا، حيث يهدد حلفاؤه السياسيون مجدداً بفرض حصار كوسيلة ضغط على «حكومة الوحدة الوطنية» التي تتخذ من طرابلس مقراً لها. بالإضافة إلى ذلك، تحتل «فاغنر» قاعدة الجفرة الجوية الاستراتيجية في وسط ليبيا، وتستخدمها كمركز لوجستي لعملياتها في أفريقيا (على سبيل المثال، إرسال الأسلحة والوقود إلى حميدتي في السودان).

وبدأ تقرّب روسيا من حفتر حوالي عام ٢٠١٤، بعد فترة وجيزة من بروزه كلاعب رئيسي في منطقة بنغازي. في عام ٢٠١٧، تمت دعوته للقاء مسؤولين عسكريين على متن حاملة طائرات روسية قبالة الساحل الليبي، كما زار موسكو عدة مرات. وأسرعت مجموعة «فاغنر» إلى نجدته على وجه التحديد في ٢٠١٩-٢٠٢٠، عندما حاولت قواته الاستيلاء على طرابلس.

وبفضل قناصة المجموعة وأنظمة «بانتسير» المضادة للطائرات الخاصة بها، تفوّق حفتر على خصومه على مستوى الطائرات المسيّرة التي كادت أن تجتاح سماء العاصمة حتى تدخلت تركيا في أوائل عام ٢٠٢٠. وخلال الانسحاب اللاحق لحفتر، زرعت قوات «فاغنر» العديد من العبوات الناسفة المرتجلة في المنطقة، مستهدفةً بذلك المدنيين عمداً، مما تسبب بتشويه عشرات الأطفال وأثر بعمق على نظرة الشعب الليبي إلى المرتزقة.

الخاتمة

> **سيطرة وزارة الدفاع قد يجعل المواجهات مع القوات الأمريكية أكثر ترجيحا**

طرحت الفترة التي أعقبت تمرد بريغوزين مباشرةً أسئلة أكثر مما قدمت أجوبة. والمثير للدهشة أن بوتين سمح لأفراد «فاغنر» بالإفلات من الملاحقة القضائية ولبريغوزين بالذهاب إلى المنفى في بيلاروسيا.

وقد عَرض منذ ذلك الحين على أفراد القوة إما توقيع عقود «مع وزارة الدفاع أو غيرها من أجهزة إنفاذ القانون أو الأجهزة الأمنية أو العودة إلى ديارهم. ولمن يريدون الذهاب إلى بيلاروسيا، يمكنهم القيام بذلك». ويشير ذلك إلى أنه قد يُسمح لـ «فاغنر» بمواصلة نشاطها خارج روسيا – على الرغم من أن نطاق هذه الحرية غير مؤكد.

وبغض النظر عما قد يحدث لهيكلية «فاغنر» وعملياتها، لا يزال لدى الكرملين مصلحة استراتيجية قوية في الحفاظ على وجود المجموعة في سوريا وليبيا من أجل إظهار قوته في الشرق الأوسط وأفريقيا.

فروسيا لا تزال اللاعب الذي لا غنى عنه في سوريا، حيث مكّن دعم الأسـد موسكو من الحصول على المعادن وموارد أخرى، وتأليب إيران وإسرائيل على بعضهما البعض، ومواصلة دور الوساطة في إطار الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية.

وإذا كانت أزمة هذا الأسبوع ستؤدي إلى دمج قدرات «فاغنر» في سوريا ضمن عمليات وزارة الدفاع الروسية، ينبغي على المسؤولين الأمريكيين أن يراقبوا عن كثب كيف يمكن أن يؤثر ذلك على عمليات الانتشار المحلية ووضعية القوة الخاصة بروسيا.

وفي ليبيا، لا يمكن لروسيا الحفاظ على وجودها ما لم تقم بإدارة الفضاء السياسي بحنكة. ولكن إذا قامت بدمج قوات «فاغنر» ضمن وزارة الدفاع، فلن تكون قادرة على إنكار نشاطها في ليبيا.

ولـن يكون لنشر قـوات وزارة الـدفـاع الرسمية في ليبيا تداعيات دولية فحسب، بل سيؤدي أيضاً إلى تأجيج المعارضة الشعبية في ليبيا، نظراً لأنه نادراً ما يمكن رؤية عناصر روس هناك اليوم.

وفي كلتا الحالتين، لدى واشنطن فرصة للتصدي للأنشطة الروسية المزعزعة للاستقرار في ليبيا بعدة طرق، وذلك: من خلال تشجيع الأصوات المحلية على معالجة الضرر الذي ألحقته مجموعة «فاغنر» والكيانات الروسية الأخرى ببلادهم؛ ومن خلال دراسة خطوات للحد من وصول روسيا إلى قاعدة الجفرة الجوية، مثل العمل مع الشركاء الإقليميين و»حكومة الوحدة الوطنية» لإغلاق مجالها الجوي؛ ومن خلال إعادة إحياء نهج واقعي للتشجيع على إجراء انتخابات نزيهة. وعلى نطاق أوسع، يمكن أن تؤثر هذه الإجراءات على أنشطة موسكو في أنحاء أخرى من أفريقيا أيضاً.

ولكن، حتى لو أدت أزمة هذا الأسبوع على ما يبدو إلى إضعاف كل من بوتين ووزارة الدفاع الروسية وبريغوزين، إلاّ أنه لم يُسجَل تغيير ملحوظ في وضع روسيا ومكانتها في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا حتى الآن، وقد لا يُسجَل أي تغيير وشيك.

فموسكو استثمرت بكثافة في «فاغنر» لسنوات، وسيكون من الصعب استبدال وجودها في الخارج ببساطة على المدى القصير. ويتمثل السيناريو الأكثر ترجيحاً بتطور مجموعة «فاغنر» وغيرها من الشركات العسكرية الروسية الخاصة بدلاً من زوالها.

> **ولا تزال مجموعة فاغنر منتشرة في المناطق الغنية بالموارد**

ومـــع ذلـــك، لا يـزال بإمكان صانعي السياسات الأمريكيين الاستفادة من الفوضى الحالية والبحث عن طـرق للحد مـن نفوذ «فـاغـنـر» الـخـارجـي. ويجب أن تذهب هذه الجهود إلى ما هو أبعد من العقوبات الحالية، التي لم يكن لها سوى تأثير محدود على أنشطة المجموعة الإجرامية والمزعزعة للاستقرار.

*آنا بورشفسكايا هي زميلة «آيرا وينر» في معهد واشنطن، حيث تركز على سياسة روسيا تجاه الشرق الأوسط.

*بين فيشمان، هو مساعد باحث سابق في معهد واشنطن.

*أنـدرو جيه. تابلر هو زميل أقـدم في برنامج السياسة العربية في معهد واشنطن، يركز بحوثه على سوريا والمصالح الأمريكية في بلدان المشرق العربي.

مصير بريغوجين وقواته بعد التمرد الفاشل

*صحيفة «الغارديان» البريطانية

انتهى التمرد المسلح الذي قاده رئيس مجموعة «فاجنر» العسكرية يفغيني بريغوجين، والذي شغل العالم على مدار ٢٤ ساعة، بمغادرة مؤسس القوات روسيا وانتقاله إلى مينسك، بعد وساطة قادها رئيس بيلاروسيا ألكسندر لوكاشينكو.

إلا أن إعلان الكرملين جانباً من تفاصيل الاتفاق الذي أنهى التمرد، كثيراً من التساؤلات، حول آليات تنفيذ الصفقة.

أبرز التساؤلات كانت عن مضمون الاتفاق الغامض، ولماذا تراجع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن وعيده بعقاب حازم لزعيم التمرد الذي احتل مدناً، ودعا الروس إلى حمل السلاح، وتوعد برحيل بوتين، وأن «يكون في روسيا رئيس جديد قريباً».

صحيفة «الغارديان» البريطانية، قالت إن بريغوجين، أوقف مسيرته نحو موسكو بشكل مفاجئ الأحد، تماما كما بدأها يوم السبت، إلا أن عصيان «فاجنر» مهما كان قصيرا، إلا أنه أدى لتآكل صورة بوتين في عين النخبة والرأي العام الروسي.

ولم تشهد كل سنوات تربع بوتين الـ٢٣ على رأس هرم السلطة في البلاد، أن يتراجع عن وعيد أطلقه أمام ملايين الروس.

ولم يغض الكرملين الطرف في أي مرحلة سابقة عن تحدٍ صارخ وقوي مثلما حدث مع بريغوجين، فقد أظهر وقاحة وجرأة في نقده لوزير الدفاع سيرغي شويغو، وقائد القوات الروسية في أوكرانيا فاليري غيراسيموف، حيث بدا الأمر وكأنه يتحرك بموافقة من بوتين.

وفي يوم الجمعة، لم ينتقد بريغوجين طريقة إدارة

الحرب في أوكرانيا فقط، بل المبرر لها أيضا، هذا قبل أن يزعم أن القوات الروسية قتلت عددا من جنوده في هجوم صاروخي وطالب بانتقام من القيادة العسكرية «الشريرة».

وبعد يوم من اتهام بوتين له بالخيانة، تحدى بريغوجين سيده علانية.

وتعلق الصحيفة أن «غرور بريغوجين مثير للدهشة، فصعوده غير المحتمل بدأ من بلطجي صغير إلى بلطجي على نطاق أوسع، فمن خلال كشك لبيع النقانق إلى متعهد وجبات طعام للجيش».

وتعلق الصحيفة أن زعم بريغوجين قرر وقف مسيرة جنوده حقنا للدماء «مثير للدهشة»، في ظل نزعة القتل والجرائم التي ارتكبوها في أوكرانيا وسوريا وجمهورية أفريقيا الوسطى والدول الأخرى.

وتقول: «يبدو أنه اكتشف عدم قدرته على حشد دعم كاف، ولكنه لم يعاقب، على الأقل حتى الآن، ويقال إنه سيذهب إلى بيلاروسيا، وسيتم العفو عن المقاتلين الذي دعموا العصيان، أما البقية فسيتم دمجهم في الجيش كما هو مخطط».

ويتحدث البعض عن خيانات داخل الجيش، وأن بريغوجين كان قد اعتمد على وجود «حلفاء» داخل المؤسسة العسكرية سهلوا مهمته.

إذا صحت هذه الفرضية فهي تفسر سبب سهولة سيطرة قوات «فاجنر» على مقر القيادة العسكرية في روستوف، وهو المقر الذي تدار منه عملياً الحرب في أوكرانيا.

العنصر الآخر المهم في تفسير سبب «قوة» بريغوجين وقدرته على تحدي الكرملين بشكل صارخ، وفقاً لتحليل أوساط، يكمن في أن الرجل يمتلك كثيراً من الأسرار التي لا يفضل الكرملين أن تنشر، أو أن تصل إلى الغرب بشكل خاص.

الحديث يدور عن آليات تمدد روسيا في القارة الأفريقية، وخلفيات نشاط «فاجنر» في هذه المنطقة ومناطق أخرى.

وهذا الملف قد يفتح على الكرملين مشكلات جدية، في ظل المواجهة القائمة حالياً، وفي ظل احتدام التنافس مع الغرب على النفوذ في القارة السمراء.

وبهذا المعنى، فإن «الصفقة» لا تضمن فقط عدم ملاحقة بريغوجين جنائياً، بل تضمن أيضاً صمته بطريقه أو بأخرى، وهذا يفتح على تساؤل آخر؛ ماذا حصّل بريغوجين في المقابل، بعدما خسر شركاته وعناصر قوته والعقود المجزية التي كان يحصل عليها، في مقابل تقديم خدمات «فاجنر» خارج البلاد وداخلها؟

> **صعد فجأة وانتهى باتفاق غامض.. هل كان تمرده مسرحية روسية؟**

وأمام ذلك، يقول بعض الروس العارفين بمطبخ الكرملين، إن الصفقة الحالية لا يمكن أن يظل مفعولاً سارياً إلى الأبد، إذ لا يمكن ترك الرجل ينشط على هواه.

كما أن المشكلة الكبرى تكمن في وجود «صقور» في وزارة الدفاع ليسوا راضين تماماً عن تفاصيل الصفقة الخفية، ولن يرضيهم إلا «تصفية الحسابات بشكل نهائي مع بريغوجين»، الذي تجرأ وتوعد بتعليق مشنقة وزير الدفاع في الساحة الحمراء.

يقول مراقبون إن مصير بريغوجين، بات «موضع تكهنات مكثفة»، بعدما توصل إلى اتفاق مع موسكو للذهاب إلى المنفى.

وتحدث الأدميرال المتقاعد جيمس ستافريديس، بشأن خبر اتفاق بريغوجين مع الكرملين خلال مشاركته في برنامج «واجه الأمة»، الأحد قائلا: «تنطبق هنا فلسفة

لعبة العروش: إذا تمردت على الملك، فعليك أن تقتله».

وأضاف: «لم يفعل بريغوجين ذلك، والآن، سيتم عزله عن ٣٥ ألفاً من مقاتليه الذين وفروا الحماية له، إنه مثل ثعبان تم قطع رأسه عن جسده».

وشكك ستافريديس فيما إذا كان الزعيم المؤثر سيستفيد من الصفقة على المدى الطويل، مشددًا على أن بوتين لديه تاريخ من اتخاذ إجراءات قاسية ضد الأعداء السياسيين المحتملين.

وقال: «لا أعتقد أنه سيبقى لمدة ٦٠ إلى ٩٠ يوما، في الواقع، بوتين لديه قلب داكن، وهو شخص لا يسامح ولا ينسى، وسيفعل كل ما في وسعه للانتقام من بريغوجين».

صعد فجأة وانتهى باتفاق غامض.. هل كان تمرد فاجنر مسرحية روسية؟

فيما أشـار ديفيد مارتن من شبكة «سي بي أس نيوز»، إلى أن بوتين قد يحاول تسميم بريغوجين أثناء تواجده في المنفى.

وقـال مـارتـن: «هل سيفعلها بوتين؟، لو كنت محل بريغوجين، سأحافظ على بقاء الحراس بجانبي وأراقب طعامي، لأن السم هو أحد أدوات بوتين المفضلة للانتقام».

واتفق الخبير السياسي دان هوفمان والخبير في الشؤون الروسية ريان تشيلكوت، مع هذه التوقعات، التي تفيد بأن أيام بريغوجين قد أصبحت معدودة.

تساؤل آخر يظهر حول مصير قوات «فاجنر»، في ظل حاجة روسيا لهؤلاء المقاتلين بشدة.

لذلك كان الخيار الأمثل منذ اندلاع الأزمة أن يتم قطع رأس «فاجنر» مع المحافظة على التشكيل والهيكلية التي ما زالت قادرة على لعب دور مهم في الحرب الأوكرانية، وفي مناطق أخرى كثيرة.

الحديث يدور حول نحو ٢٥ ألف مسلح مدربين بشكل جيد ولا يمتهنون شيئاً سوى القتال، فضلاً عن أنهم يمتلكون كل طرازات الأسلحة والمعدات الثقيلة التي تعز في حالات كثيرة على دول كاملة.

الرواية الرسمية تشير إلى أن الجزء الذي لم يشارك في التمرد من قوات «فاغنر» سوف يوقع عقوداً مع وزارة الدفاع ويواصل نشاطه تحت قيادتها.

هذا يعني أن وزارة الدفاع سوف يكون لديها نوعان من العقود العسكرية لاحقاً، أو طبقتان من المقاتلين، واحدة منهما تحصل على مكافآت مجزية مثل التي كان يقدمها بريغوجين، وواحدة أقل شأناً، بالكاد تحصل على المكافآت المعلنة رسمياً للمتعاقدين.

> **ماذا حصل بريغوجين في المقابل، بعدما خسر شركاته وعناصر قوته؟**

والفارق كبير، وهذا واحـد من أسباب رغبة كثيرين في الانضمام إلى «فاجنر».

أما الجزء الآخر الذي شـارك عملية التمرد، ولن يتم التعاقد معه، فقد حصل على ضمانات كافية بألا تتم ملاحقة أي عنصر فيه، نظراً «للدور البطولي والإنجازات التي حققوها خلال القتال في أوكرانيا».

هكذا تمت تسوية ملف «فاجنر» في الداخل الروسي، لكن ثمة سؤالاً آخر لا يجد جواباً حتى اللحظة، ما مصير قوات «فاجنر» المنتشرة في بلدان أفريقية وفي سوريا؟.

ويقول مراقبون إنه في الغالب سيكونون ضمن الفريق المتعاقد مع وزارة الدفاع، لكن هذا سوف يعني أن وزارة الدفاع سوف تتولى مباشرة مسؤولية مهام أمنية وعسكرية كان يقوم بها «مرتزقة» مهمتهم حماية مناجم ومنشآت نفطية في مقابل الحصول على جزء من عائداتها، أو دعم مجموعات مسلحة في بلدان مختلفة لتحقيق أغراض معينة، في مقابل مكافآت مالية.

www.marsaddaily.com

الموسم الثاني للإنصات المركزي